مسار الثقة

مساهمة في بناء نموذج تنموي جديد

التجمع الوطني للأحرار

مسار الثقة

مساهمة في بناء
نموذج تنموي جديد

يسعدنا أن نتقدم بخالص عبارات الامتنان والعرفان
للفنان التشكيلي عبد الكبير ربيع، الذي سمح لنا
بالتعبير عما يخالجنا من خلال لوحته الفنية المعبرة.

الفهرس

تقديم - عزيز أخنوش **9**

صوت الأحرار **17**

التجربة في خدمة المستقبل 18
مسار الوسطية 21
قيم مسارنا 27

المساواة 27
المسؤولية 30
التماسك الاجتماعي 31

فرصة للجميع **35**

الشغل أولا، من أجل عيش كريم 38

مليوني منصب شغل 40
من أجل إطلاق دينامية التشغيل 70
المدرسة، مسار للإدماج 99

مدرسة المعرفة 100
مدرسة المواطنة 110
مدرسة العمل 115
مدرسة المستقبل 124
الصحة، من أجل حياة أفضل 140

كفى من المستشفيات القاحلة 141
بطاقة صحية ذكية 150
تحفيز لمزيد من العطاء 155
لا للتخلي عن العلاج 160

لنبني جميع مسار الثقة **165**

تقديم

عزيز أخنوش

تقديم

يقع على عاتق رجل السياسة، أولا وقبل كل شيء، إنتاج الأفكار. وينبغي أن تكون تلك الأفكار منسجمة ومفهومة لدى الجميع. أفكار تنبثق من التفاعل الإيجابي المتواصل مع المواطنين ومع المجتمع المدني وأصحاب القرار وكل القوى الحية في هذا الوطن. أفكار يحرص رجل السياسة على تنزيلها على أرض الواقع، وجعلها في خدمة المواطنين.

وفي الآن نفسه، يجب أن تكون هذه الأفكار وفيّة لقيمه. تلك القيم التي تمثل جوهر وروح أسرته السياسية، وهو المصطلح الذي أفضله على الأيديولوجيا أو المرجعية المذهبية كمفهوم من شأنه أن يفرق أكثر مما يوحد.

وهكذا طرحنا نحن الأحرار على أنفسنا سؤالين مركزيين: إلى أين نريد الوصول؟ وما الطريق التي يجب أن نسلك؟

إن ما حققه المغرب من تقدم، حقيقة لا يمكن إنكارها، وذلك بفضل جهود جلالة الملك محمد السادس نصره الله، القائد ذا البصيرة المتقدة، والذي استطاع بعزم وقناعة ثابتين أن يوجه بوصلة المغرب ناحية المستقبل. مستقبل يمزج بين الحداثة وبين الحفاظ على هوية الوطن وثقافته وحضارته، وهي الدعائم التي تمثل حجر الزاوية من أجل نمو حقيقي.

إن المغاربة فخورون بوجودهم تحت قيادة ملك قريب من شعبه، مهتم بانفتاحه، ومبادر إلى تحقيق إصلاحات عميقة في مختلف المجالات. تلْكُم الإصلاحات التي جعلت المغرب مصدر إلهام، ومحطَّ تقدير على المستوى الدوَلي.

ولا يسعنا كأحرار إلا أن نمضي قُدُماً على هذا النهج القويم، مساهمين في التفكير لبناء المستقبل، يدا في يد، متآزرين ومتعاونين. وهكذا، فلن أبيح لنفسي الدخول في لعبة الانتقادات التي تحط من شأن الطبقة السياسية، لغايات حزبية ضيقة. كما أن الأمر هنا لا

يتعلق بالاستهانة بما تم تحقيقه من منجزات لحد الآن، فليس في ثقافة، ولا في طبع الأحرار أن ينظروا إلى النصف الفارغ من الكأس. ومع ذلك، فإننا اليوم مقبلون على مرحلة جديدة لن نستطيع خلالها الإجابة على بعض الإشكاليات الراهنة، اعتمادا على وصفات سبق وأن أبانت عن قصورها.

إن ذلك الخطاب الذي يعاد إنتاجه وتكراره من قبل بعض ممتهني السياسة، هو نغمة نَشَازٌ بعيدة كل البعد عن واقع البلاد، ولم توَلّد لدى المغاربة سوى الملل والإحباط. وها هو القلق ينتابنا اليوم، أكثر من أي وقت مضى، على قيم مجتمعنا، كما نشهد توترات متزايدة تظهر هنا وهناك على أرض الوطن. توترات تُترجم غالبا مطالبَ مشروعة للمواطنين، يمكن تفهمها بالنظر إلى حجم الفوارق الاجتماعية والمجالية التي يجب القضاء عليها، لكن دون أن نغفل أن تلك المطالب قد تم استغلالها أحيانا، كحق أريد به باطلٌ، من قبل بعض الجهات المُغرِضَة.

وأزمة القيم هاته، مَن ضمن إشكاليات أخرى، هي نتيجة مباشرة لقصور التأطير والتكوين السياسي والفكري الذي تعاني منه العديد من مؤسسات الوساطة في بلادنا، وفي مقدمتها الهيئات السياسية. وفي ظل هذا الوضع، تضخم في السنوات الأخيرة تيار معين، عفوي وغير سياسي، تغذى من الواقع المتعلق بكون الناخبين يئسوا وملوا ذلك العمل السياسي المفتقد للفعالية والنجاعة؛ إنه تيار العزوف السياسي.

هذا الوضع يجب أن يُساءل الفاعل السياسي -المؤمن بأهمية الإنصات- ويحُثّهُ على ضرورة تأدية دوره على أكمل وجه، خاصة فيما يتعلق بالإصغاء لتطلعات المواطنين وهمومهم، وخدمة قضاياهم عبر العمل الميداني، وتمثيلهم أحسن تمثيل داخل المؤسسات المنتخبة بتفان وإخلاص، ودون محاولة الهروب إلى الأمام، أو الاختباء وراء حلول

سهلة أو ترقيعية بدوافع انتهازية لا تَـمُتُّ بصلة إلى معتقداته وقيمه.
إن رؤيتنا قد جاءت لكي تقطع الصلة بهذه الممارسات السياسية البالية التي أثارت نقاشات مفتعلة، وجعلت مجتمعنا يواجه مواضيع، هي في الحقيقة تتكامل مع بعضها البعض، كالإقلاع الاقتصادي ومحاربة الفقر، أو الدينامية المقاولاتية والعدالة الاجتماعية، أو الحقوق والواجبات، أو المسؤوليات الفردية والجماعية وغير ذلك.
إن الأحرار لا يرضون الجمود، ولا الممارسات السياسوية الديماغوجية، ولا الاقتراحات الفجة التي لا يتجاوز وجودها حبرا على ورق. كما لن نقتصر على تشخيص مواطن الخلل والإكراهات والعوائق. وإذا كانت لدينا إرادة حقيقية في التقدم فعلينا أن نغير السلوكات ولا ننطق غير لغة الحقيقة.
ومن شأن لغة الحقيقة هاته أن تستنكر الجمود الذي طبع بعض السياسات السابقة، في تعاطيها مع الإشكاليات ذات الأولوية بالنسبة للمواطنين. ولم تحقق هذه الوضعية شيئا ما عدا استفحال الشعور بـ « الحكرة » والظلم والإقصاء، مما يضرب في الصميم تلاحمنا الاجتماعي.
وهي لغة الحقيقة ذاتها التي تقر بأن ما عرفه القطاع الخاص من استثمارات خلال السنوات الأخيرة لم يكن كافيا، ما نتج عنه ارتفاع نسبة البطالة، وبالتالي تنامي الإحساس بالإقصاء الاجتماعي.
ثم إن لغة الحقيقة هاته، هي نفسها تتفق مع أن الوعود التي تم تقديمها لمحاربة الفساد، ووضع حد للزبونية، لم تكن إلا وعودا حالمة خلفت وراءها استياءً عميقا.
كما تجهر لغة الحقيقة هاته أيضا، بأن المرافق العمومية، كالتعليم والصحة، لم تعرف إصلاحا فعليا، رغم خيبة الأمل واليأس التي تخلفها لدى المواطنين.
ثم من شأن لغة الحقيقة هذه، أن تكشف عن المعارك الحقيقية ذات الأولوية لدى المغاربة. وبالتالي فإن مطلبهم المستعجل المتمثل في عيش كريم، قد جعلناه أولوية في برنامجنا. أولوية تتجسد في الشغل والتعليم والصحة.

إن اقتناعنا عميق بأن المغاربة في حاجة إلى تحقيق الذات والارتقاء في السلم الاجتماعي، بوصفهم أفرادا متمكنين، في نسق مجتمعي دينامي ومتماسك، تكونه أسر متراصة، وتدعمه مؤسسات عمومية فعالة.

إن المغاربة يرومون النجاح والتفوق، ويقدرون الجهد المبذول. ويعرفون أن الاجتهاد في العمل أو الإتيان بفكرة ملهمة يؤدي إلى التميُّز والتفرُّد. فالحَريُّ بساسة البلد أن يوفروا لهم إمكانية الارتقاء الاجتماعي، عبر إعادة توزيع الفرص، توزيعا يتأسس على معيار الإنصاف.

واسمحوا لي هنا، أن أؤكد على أن استهداف النجاح، مع وجود النية للتحكم في المواطن المغربي، خطأ ساذج في حد ذاته. لأن المواطن المغربي واعٍ ومسؤول. وأنا أدرك تمام الإدراك، بأن التهجمات التي لا تتوقف، والتي لا تستند إلى أي أساس، لا تغدو أن تكون سوى ممارسات سياسوية ضيقة. كما أني لا أكترث لها بفضل ثقتي في المواطنين، ولإيماني بنبل مهمة خدمة الوطن والمواطن.

وحسب ما رسخ لدي في الذاكرة، فقد كنت دائما أحس أن بداخلي إرادة قوية، تجسدها الرغبة في أن أكون فاعلا في التطور الذي تعرفه بلادنا. لقد خضت تجارب مهنية في سن مبكرة، وما من مدعاة للرضا والفخر، أكثر من نشوء فكرة ورؤيتها تتحقق وتكبر. إن هذه الإرادة كامنة في داخل كل فرد منَّا. وشخصيا، لا أتصور معنى النجاح، دون التفكير في مسيرة نجاح المغاربة. هذا الأمل، كان بمثابة شهادة ميلاد لالتزامي السياسي، لأن المناضل الحر، أولا وقبل كل شيء، هو مناضل يعتبر الظلم والإقصاء الاجتماعي عدوا، لأنه يجرد المواطن من حقه في العيش الكريم، ويبقيه في وضع لا يجوز السكوت عنه.

والحق أن التزامي السياسي ليس وليد الأمس القريب، بل كانت بداياته سنة 2003 عندما ترشحت للانتخابات المحلية بمسقط رأسي، بأكرض أوضاض. حيث كان بديهيا بالنسبة لي، أن أبدأ التغيير من حيث أتيت، وسط جبال شاهدة على فورة الحماس الأولى لأداء الواجب

الوطني الذي يحفزني، إضافة إلى ارتباطي العميق بالوطن وأبناء الوطن. ومنذ ذلك الحين، وأنا أتشرف بترسيخ التزامي السياسي نحو المغاربة، وذلك بقدر ما ائتمنت عليه من مسؤوليات.

وإن هذا الشعور الوطني نفسه، هو الذي يحرك الأحرار اليوم ليقدموا، ضمن هذه المسودة، مشروعا إصلاحيا ليشكل أرضية أولى للنقاش، ضمن مقاربة تشاركية تراهن عليها بلادنا لطرح الإشكاليات التنموية الكبرى.

وقد جاء عرض الأحرار لهذا المشروع الإصلاحي استجابة لنداء صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله لكل القوى الحية: حكومة وبرلمانا ومؤسسات، وكل الجهات المعنية، كل في مجال اختصاصه، من أجل إعادة النظر والتفكير في نموذجنا التنموي، قصد الارتقاء به إلى مستوى انتظارات المواطنين والتطورات التي تشهدها بلادنا.

إننا نسعى إلى بناء أرضية النقاش هاته لَـبِـنَـةً لَـبِـنَـةً. أرضية لن تكون بعيدة عن المعطيات الواقعية، أو مصوغةً على أساس افتراضات بمعزل عن آراء المواطنين. لذلك، فنحن نأمل أن يشارك كل مواطن في نقاشنا هذا، مادام قد وجد فيه ضالته.

ونتوجه اليوم للمغاربة، وخاصة منهم الشباب والمجتمع المدني والفاعلين الاقتصاديين لنقول لهم: إننا مستعدون للإصغاء إليكم، والتفاعل مع الملاحظات التي ستثيرونها، وإدراج مقترحاتكم ضمن مشروعنا، من أجل إعداد العرض السياسي للأحرار، والذي سيشكل بالنسبة لنا خارطة الطريق انطلاقا من 2018.

وإنني أعتقد راسخا أنْ لا حياة سياسية بدون قيم، كما لا قيمة للقيم دون مشروع سياسي واضح المعالم.

ونأمل اليوم، كأحرار، إعادة الحياة للقيم السياسية في أنبل أشكالها. نريد إحياءها من أجل تعميق ثقة المغاربة بمستقبلهم. ولي اليقين، بأن لبلدنا كل مقومات المضي في سبيل ذلك من قوة وفخر ورغبة في السير قدما. إنها الخصائص التي يمتاز بها المغاربة، والتي يشهد عليها رجالات وتاريخ حضارتنا عبر كل أنحاء المعمور.

وستقودنا في هذا المسار رؤية تَـمْـتَـحُ جدورُها من تاريخنا وهويتنا. رؤية تعتبر أن العدالة الاجتماعية تعني « العدالة للكل، والمسؤولية للفرد ». رؤية تقوم على قاعدة صلبة من قيم المساواة والمسؤولية والتماسك الاجتماعي.

- المساواة: لأنها مرادفة لتوفير الفرص للجميع؛
- المسؤولية: لأن حقوقنا يجب أن تكون في مقابل واجباتنا؛
- التماسك الاجتماعي: لأننا نريد دولة-التمكين التي تضمن التمكين لكل المواطنين.

إن قيمنا هي التي تحدد توجهاتنا، وتنعكس بشكل واضح من خلال الإجراءات الملموسة التي نقترحها في عرضنا السياسي، خدمة للمواطنين. وقد حرصنا على أن نبني هذا العرض وفق منهجية تشاركية، وانطلاقا من القيم التي نتبناها عن قناعة، كما اخترنا أن نتواصل مع المغاربة بلغة الحقيقة والواقعية، وليس بلغة الرضا عن الذات وتسويق الأوهام. وسعينا كذلك، ونحن نرسم أهدافنا، لكي نأخذ بعين الاعتبار الأولويات من بين انتظارات المغاربة.

وهكذا، فلن نقدم في الصفحات الموالية جردا لمقترحات ديماغوجية: إن مشروعنا لن يسقط في مطب الشمولية، ووهم الكمال في رؤيته الإصلاحية. كما لن نوزع الوعود الكاذبة، يمينا وشِمالا، من أجل غايات انتخابية. إن مقترحنا عبارة عن رؤية ومسار بديل، أملا في إعادة ثقة المواطنين في السياسة. وسنسلك، يدا في يد، هذه الطريق التي وضعنا لها عنوانا دالا هو « مسار الثقة ».

فإن كان من شيء يمكنكم الاطمئنان إليه فهو هدفنا الحقيقي في خدمتكم. لأن ما يجمع الأحرار، مهما تنوعت انتماءاتهم الجغرافية وشخصياتهم، هو واجب خدمة الوطن والمواطنين.

وإن بلدنا ليتوفر على جميع الإمكانيات التي تجعل كل مغربي متشبعا بالتفاؤل والثقة بمستقبله.

فلنسلك جميعا « مسار الثقة »!

صوت الأحرار

التجربة
في خدمة المستقبل

« صوت الأحرار يعلو
مناديا بالرجوع إلى الجذور »

الأحرار

إنّ من لا يعرف جذوره لا يمكنه معرفة مساره؛ فمن خلال توجيه النداء للمغاربة كي يبنوا « مسار الثقة »، يستحضر الأحرار بدايات تأسيسهم منذ أربعين سنة.
لقد عرف المجتمع المغربي، غداة المسيرة الخضراء، تحولات عميقة تمثلت في ظهور طبقة اجتماعية وسطى، كانت تطمح إلى إعادة تأسيس الخطاب المدني والسياسي، أملا في إعطاء المواطن المغربي الثقة من جديد، بعد أن خيب آماله سلوك الإقصاء الذي مارسته بعض الأحزاب السياسية التقليدية. ولقد كان هذا الجيل الجديد، آنذاك، راغبا حقا في وضع حد لنظام الامتيازات السائد واستبداله بنظام أكثر عدالة، وقطع الصلة بالنموذج النخبوي البعيد كل البعد عن الواقع الاجتماعي.
إن هذا هو السياق الذي أصبح فيه الأحرار من أوائل الحركات السياسية في المغرب إبان الانتخابات التشريعية، بحصولهم على 144 مقعدا من أصل 267 المتنافَس عليها، أي الأغلبية المطلقة. واستطاع الأحرار خلق مجموعة موحَّدَة لتنسيق جهودهم وخدمة الصالح العام على أحسن وجه.
وقد سلط الأخ أحمد عصمان آنذاك، الضوء على فكرة تَجَمُّع ملتزم، مدافع عن الصالح العام، وذلك فوق كل اعتبار حزبي. ومِّن نافلة القول، أن الأحرار أناس ذَوُو أفكارٍ مختلفة، إلا أن قيمهم تنصهر

في بَوْثقَةٍ واحدة، وقد سجلوا حضورهم استجابة لنداء نظرائهم بتقديم ترشيحهم للانتخابات؛

« أنا من مواليد جماعة تبعد عن الراشيدية ب500 كيلومتر، ولقد سَنحت لي الفرصة لاستكمال دراستي، فرَغِبَ إخواني من مواطني هذه المنطقة في أن أتقدم للانتخابات لمساعدتهم على السير قدما إلى الأمام، فتم انتخابي سنة 1977 دون أن تكون لي معرفة بالزملاء الآخرين. فقد كوَّنا مجموعة دون أن يكون بيننا سابق معرفة أو تجمعنا علاقات ما، إلا أن أفكاراً مشتركةً كثيرة كانت تؤلف بيننا. كان منا رجال قانون، وفلاحون، ومحامون، ومقاولون، ومدرسون. وما كان يجمعنا هو الدفاع عن العالم القروي، والدفاع عن القطاعات الاجتماعية والاقتصادية: أي ديمقراطية اجتماعية ». من خلال هذه العبارات أثار أحد مؤسسي حزب التجمع الوطني للأحرار تاريخ ميلاد هذا الإطار السياسي.

لقد تجاوز ذلك التجمع المنظومات السياسية الكلاسيكية آنذاك، فأعقب ذلك المخاض مباشرة ميلاد التجمع الوطني للأحرار في 6 أكتوبر 1979 بمناسبة انعقاد المؤتمر الوطني التأسيسي. ومنذ ذلك التاريخ والتجمع الوطني للأحرار يدافع عن مصالح الوطن من خلال اتخاذ مواقف شجاعة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- مشاركته في تجربة التناوب التي أتاحت له إبراز قواعده الشعبية العريضة للرأي العام، ومن ثمة تسليط الضوء على خطه الإيديولوجي المتمثل في يسار الوسط؛
- دفاعه عن قضية حقوق الإنسان كعضو مؤسس للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان.

واليوم، يأمل الأحرار أن يفتحوا من جديد أبوابهم لكل المغاربة الذين يريدون استشراف المستقبل. وإنها لفرصة لجرد إنجازات 40 سنة من الحضور الفاعل، وإطلاق عملية تفكير وبناء لعقد ثقة جديد مع المواطن.

يسعى الأحرار إلى أن يُكَوِّنوا إطارا ديموقراطيا منفتحا، يحترم توجهات كل شخص، أملا في إشراك المغاربة رجالا ونساء، في بناء

نموذج سياسي موحد، بعيدا عن كل تفرقة، رغم تعدد انتماءاتهم الجغرافية والاجتماعية.
إن الأحرار ينشدون المستقبل. مستقبل الشغل والتعليم والصحة، من أجل اقتراح عرض سياسي للمغاربة. ذلك لأن المجتمع المغربي يجب أن يقوم على مشاركة أكثر مواطنة وشفافية وانسجام. ومن هذا المنطلق بدأ الاحرار تحديث ممارساتهم السياسية.
إن هذه الأفكار التي تستجيب لما استجد على أرض الواقع، هي التي جعلتنا، مساندين ب100 000 من المنخرطين، ووزرائنا ومنتخبينا، وبغنى مظاهر تكاملنا، وتأسيسا على قيم المساواة والمسؤولية والتماسك الاجتماعي، نطمح إلى إعطاء العمل السياسي جدواه من جديد. وذلك من خلال الإنصات لصوت المواطن المغربي، ذلك المواطن الذي يستيقظ باكرا حاملا هم مستقبل أبنائه، والمواطن الذي يحلم بمتابعة دراسته للحصول على عمل لائق، وذلك الذي يصارع من أجل تحسين مستوى عيشه. المواطن الفخور ببلده، الذي تحدوه الرغبة في الإيمان بهذه الجدوى وهذا التغيير.
ومن هنا بالذات يبدأ مسار الثقة.

مسار
الوسطية

« هناك خلل في المشهد السياسي، لأن المواطنين يلاحظون كيف يصفق الشيوعيون للمحافظين »

محمد أوجار، الأحرار – عضو المكتب السياسي

قبل بسط مفصل للعرض السياسي الذي يقدمه الأحرار، لا بد من الإجابة على سؤالين أساسين:

- هل يُعَدُّ تحديد القيم في الممارسة السياسية أمرا جوهريا، أم عَـرَضاً ثانويا؟
- أي تموقع سنختار في ظل الغموض الذي يحيط برقعة سياسية، أطيافها غير ثابتة؟

إن تموقع الأحزاب السياسية اليوم يطبعه الغموض، وذلك في العالم بأسره، إلى درجة أن المرء يجد صعوبة حقيقية في أن يحدد بدقة موقع هذا الحزب أو ذاك. وفعلا، فإن مفهومي « اليسار » و« اليمين » لم يعودا يمثلان مفتاحين ملائمين للقراءة السياسية، وخاصة منذ سقوط جدار برلين. والمفارقة العجيبة، أن هذه الثنائية ما انفكت موجودة وتبدي ممانعة للاختفاء من الساحة السياسية. ويتبين عندما نحلل تطور الفكر السياسي أن المواقف ووجهات النظر الإيديولوجية للأحزاب تخضع أساسا للبيئة والسياق الذين تتطور فيهما. وهكذا، فإن فكرة سياسية واحدة يمكن أن تكون ضمن توجه اليسار تارة، وضمن توجه اليمين تارة أخرى، وذلك بحسب السياق والبلد الذي تَرُوجُ فيه. إلا أن هذه القطبية ما فتئت تؤثر في الفكر السياسي، لأن السياسة في نهاية المطاف تنزع دائما لأن تكون

صراعا أبديا بين رؤى مختلفة، فاتحة بذلك الباب على مصراعيه لسجال المتناقضات من أجل التمتع بحرية المعارضة.
أما في المغرب، فقليلا ما تسلط الهيئات السياسية الضوء على ثنائية اليمين واليسار هاته. إلى حد أن قيام الهوية السياسية لدى هذه الهيئات يكون على أساس تكييف مواقفها السياسية مع السياق الحاضر، أكثر من تكييفها مع مذهبها الإيديولوجي. وإن هذا التداخل يترك أثرا عميقا لدى المواطن، الذي يظل تحديد إيديولوجية الأحزاب بالنسبة إليه مهمة شديدة التعقيد، إلى درجة تحولها أحيانا إلى ضرب من العبث الذي لا طائل من ورائه.
إن هذا هو السياق الذي اخترنا ضمنه أن نحدد تموقعنا جوابا عن السؤال الهوياتي: « من نحن؟ » وسؤال الرهان: « أي مغرب نطمح إليه؟ » ذلك لأن السياسة، أولا وقبل كل شيء، مسألة أفكار وأفعال والتزام بالأهداف دون إخلال، واحترامٍ للقيمِ دون تفريط.
ومن أجل ذلك، فقد اخترنا مساراً وسطياً بديلاً يدافع عن قيم العدالة الاجتماعية والتمكين للمواطن.
ووعيا منا بالدور الذي يجب أن نقوم به في تحسيس المواطنين وتأطيرهم حول التحديات المقبلة لبلادنا، في سياق عالمي مضطرب، يبدو لنا ضروريا أن نوضح الخط السياسي الذي ننهجه، والذي سيُكَوِّن الركيزة التي ستقوم عليها مشاركتنا في صياغة نموذج تنموي واقعي لبلدنا وقابل للتحقيق، ورافعة توصلنا إلى الأهداف التي سطرناها لخدمة المواطن المغربي.
إن الأحرار يقفون اليوم على أرضية صلبة، أساسها رؤية جديدة غير مسبوقة. مسار جديد جوهره التوازن والوسطية والاعتدال، ويؤطره الفعل والعمل الدؤوب. ولا يعني موقع الوسط تيار الحياد واللامبالاة، أو تيار أولئك الذين لا رأي لهم، أو ذوي الأيدي المكتوفة والراكنة إلى الجمود، بل هو التيار الذي يبني أفضل مجتمع ممكن تحت أنظار العالم المحيط بنا، وذلك بوضوح وحس عملي، ومسؤولية وإنسانية، في إطار من الاحترام والتماسك الاجتماعي والمساواة.
إن تمسكنا بالوسط كخيار مذهبي ليس إحالة على تموقع سياسي

يساري أو يميني، بل تجسيدا لمبدئي الوسطية والاعتدال، كمنهاج للإيمان الحقيقي. فالإسلام دين الوسطية، ودين الاعتدال والتسامح. هكذا تلقى المغاربة دينهم، وهكذا مارسوه طيلة 14 قرنا. إننا نؤمن إيمانا راسخا بالثوابت التي تجمع عليها الأمة، وهي:

- الإسلام دين الدولة، و الدولة تضمن لكل واحد حرية ممارسة شؤونه الدينية؛
- الوحدة الوطنية متعددة الروافد؛
- الملكية الدستورية، الديمقراطية، البرلمانية والاجتماعية؛
- الاختيار الديمقراطي.

لهذا، فإننا نجهر بصوت عال أننا لسنا في حاجة لتلقي الدروس من أيٍّ كان. إننا نرفض تمظهرات مستوردة للإسلام. فقد كانت نشأتنا في وسط متشبع بالتدين المعتدل، تدَيُّنٌ تلقائي، يجسده عمق تشبثنا وافتخارنا بإمارة المؤمنين وبالمذهب المالكي. إنه تدين « الجْمَاعَة » المؤَطر من لدن الحكماء المحليين « إكْرامن ». تدين يطبعه تعايش فقيه الدوار مع السكان الذين يؤُمّهم، يتشارك همومهم، وينصحهم لايجاد الحلول لمشاكلهم اليومية، اعتمادا على منهاج الوسطية واحترام التقاليد.

وإننا نرفض كل مظاهر التعصب الأعمى التي تتخذ الدين مطية لبلوغ أهداف سياسية.

إن فطرة الإسلام في دواخلنا، تصاحبنا في كل قراراتنا، وتجسد ضميرنا. إن الإسلام جوهرنا الذي ينير طريقنا، جوهر يخص كل واحد منا. إنه جوهر يحترم الإنسان، ويقبله كيفما كان، مرسخا النقاء والصدق والطيبة في كل أفعاله.

إن الإسلام ينتصر للعدالة الاجتماعية وللمساواة بين الأفراد كيفما كان أصلهم أو لونهم أو نسبهم أو لغتهم. فللأمة جمعاء نفس المسؤوليات، ونفس الواجبات تجاه الخالق.

ونحن اليوم، نقوم باختيار الوسطية بهاجس وحيد يشغل بالنا، وهو المواطن المغربي. إنه مسار متجدد، يستمد من الليبرالية أجود ما فيها، بما في ذلك المبادرة الفردية واحترام الحقوق والواجبات والتنافسية

والتعددية. كما يستمد أفضل ما في النموذج الاشتراكي، من خلال مظاهر التناسق الاجتماعي والتكافؤ والإنسانية. إنها ديمقراطية اجتماعية تحرص على التوازن بين تحرير المواهب والطاقات الفردية، والمبادرات الاقتصادية والاستثمار، دونما إهمال للمشاكل المرتبطة بالفقر والهشاشة التي تعاني منها فئات من المواطنين.
وإذ نقوم بهذا الاختيار، فلأننا أيضا لا نستطيع تبني النزعة الفردانية لليمين التي تفرض على المجتمع قَـدَرَ وجود خاسرين مادام هنالك رابحون. في حين أن مجتمعا متحضرا ينبغي أن يضع على عاتقه ألا يقبل أن يدخل في نسيجه إلا الناجحون، نساءً ورجالا، يجدون في قلب المجتمع المكانة الأنسب لهم، ويحددون نمط العلاقات التي تربطهم بالآخرين. لكن، وعلى نقيض الإيديولوجية الاشتراكية، الأقرب إلى الشيوعية، فإن اختيارنا لا يعني وجوب خلق اشتراكية اجتماعية تتخذ فيها المساواة شكلا نمطيا كابحا للطاقات الفردية. وخلاصة، فلا سبيل إلى دينامية لمجتمع أفضل إلا بالعمل والجدية. إن هذا الخط الاجتماعي الديمقراطي يطمح، أكثر من أي فكر سياسي آخر، إلى مجتمع مغربي مستقر، وذلك بحثا عن الانصاف، وعن الوسطية حيث يجد كل واحد مكانه بوصفه شخصا تربطه علاقة الاحترام المتبادل مع الآخر، بعيدا عن كل إحساس « بالحكرة » والظلم أو العجز، وغير ذلك مما يتسبب فيه عدم احترام حقوق الفرد. فبالنسبة لنا كأحرار، يمثل البحث المستمر عن هذه القيمة السامية ضرورة حقيقية، وإليكم الأسباب التي جعلت مسار الثقة يقوم على أساس مجتمع عادل:

- إنه ذلك المجتمع الذي لا تقبل فيه « الحكرة » أو الظلم أو العجز أو الإقصاء من الموارد أو من السلطة؛
- إنه المجتمع الذي لا مكان فيه للفقر أو التهميش، ويقل فيه الشعور بالفوارق الاجتماعية بين الأفراد والجماعات والمجالات؛
- إنه المجتمع الذي يتيح لكل المواطنين التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية نفسها؛
- إنه مجتمع يسود فيه الشعور بالإنصاف والتماسك الاجتماعي؛

- إنه مجتمع يمنح لمجموع المواطنين فرصا متساوية للاندماج الاجتماعي، ويتيح لهم إمكانية تطوير قدراتهم، والرفع من مستوى عيشهم، وصقل مواهبهم لكي يسخّروها لمصلحتهم الخاصة وللصالح العام كذلك.

وإجمالا، فنحن نناضل من أجل مجتمع عادل يتأسس على مبدأ المساواة الذي يمثل الركيزة الأساسية للمواطنة، كما يقوم على مبادئ التماسك الاجتماعي واحترام حقوق الإنسان وكرامته.

وإذا كان هذا التعريف يبدو طوباويا، فإن ذلك حسب وجهة نظرنا يعني بكل بساطة تجاهل حقيقة أن المجتمع العادل هو القيمة المركزية والمثل الأعلى والمؤشر الذي بواسطته نستطيع قياس ما حققناه من إنجازات، دون أن نفقد التوجه.

نحن واعون بأن المساواة المثلى لا يمكن الوصول إليها، ولا شك أن العمل على الاقتراب منها لا يمكن أن يتحقق بين عشية وضحاها، لكن يجب علينا مع ذلك، أن نناضل من أجلها بكل ضراوة واقتناع وإصرار لتكوين منظومة اجتماعية تسير في اتجاه نموذج الإنصاف.

العدالة الاجتماعية، إنها تلك « القوة الخفية » التي تعمل على مكافحة الإقصاء القائم بصورة مخجلة، مهما تعددت أسبابه من نوع أو جنس أو مركز أو طبقة اجتماعية، وهي مدَعَّمَة بالإدماج الاجتماعي للمواطن مهما كانت وضعيته أو أصوله. وهناك كثير من التقارير التي تبين الإكراهات التي واجهها المغرب خلال الخمسين سنة الماضية، من أجل إدماج مجموع الفاعلين، وخاصة منهم النساء والشباب في مسلسل التنمية. واليوم، نحن مدعوون أكثر من أي وقت مضى، إلى تثمين رأس مالنا البشري بصورة كافية، وإلا فإن ذلك سينعكس على نمو البلاد وتطورها. لهذا السبب، فإن الإدماج أمسى ضرورة وليس اختيارا، إن على مستوى المجال أو المجتمع، وسواء أتعلق بالمرأة أم بالشباب، أو تعلق بالمقاولين أم بالحرفيين أو العمال أم بالنساء ربات البيوت أو المزارعين والأطر أو حملة الشواهد أو مغاربة العالم، إنه يتعلق باختصار بكل القوى الحية في وطننا.

وإن مسار الثقة ليطمح أن يرى أكبر عدد من المغاربة ناجحين في تحقيق هذه الغاية، فالمواطنون يجب أن تكون لهم القدرة على أن يتطوروا داخل مجتمع قوي، قائم على قيم مجتمعية مشتركة. ذلك لأن المجتمع عندما يضعف ويجد نفسه فاقدا للقيم، فإنه لا يتيح العيش الكريم إلا لعدد جد محدود من المواطنين.

إن هذا هو المنظور الذي نأمل من خلاله تعزيز ودمج ثلاثة قيم تبدو لنا هي المفاتيح لبناء مجتمع عادل، وهي التي أجمع عليها مناضلونا في خلال كل المؤتمرات الجهوية وبلقاء مغاربة العالم، وهي: المساواة – المسؤولية – التماسك الاجتماعي.

قيم
مسارنا

« لا نريد آراء تفرق، بل نريد قيما توحد »

محمد بوسعيد، الأحرار - عضو المكتب السياسي

• المساواة

عندما نسلك مسار الثقة، فإن الارتباط بين العدالة الاجتماعية والمساواة يصير أمرا بديهيا. وذلك بناء على المسلمة الأساسية القاضية بأن العدالة لا يمكن تحقيقها بدون احترام مبدأ تكافؤ الفرص. فالمغاربة جميعا سواسية أمام القانون. لديهم الحقوق نفسها وعليهم الواجبات ذاتها، أينما كانوا وكيفما كانت وضعيتهم.

إن تكافؤ الفرص يفترض أن يُمكِّن المجتمع كل المواطنين من ولوج خدمات استراتيجية مشتركة، لكي يستطيع كل فرد التعبير عن إمكانياته في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للوطن. وفي هذه الحالة فإن تكافؤ الفرص في التربية والتكوين والتعلم سيمنح كل واحد فرصة تطوير ذاته وبالتالي تحسين مستوى عيشه.

كما تعني المساواة القدرة على اغتنام الفرص وضرورة محاربة الفقر، ليس من خلال اللجوء إلى صيغة خيرية، بل بفضل ولوج عالم الشغل، من أجل تقوية القدرة الفردية حد بلوغ الاستقلالية وتقدير الذات.

إن العمل يجلب احترام الآخرين، فالإنسان الذي يعمل وينتج ويقدم عملا متقنا، يحظى بالاحترام والتقدير من المحيطين به. وهكذا، فمن أجل وضع أسس المساواة في مجتمعنا، يجب أن تشكل هذه العوامل القاعدة المؤسسة لعلاقة اجتماعية يتم إحياؤها من جديد، تكون قادرة على تعبئة الطاقات واستنهاض الهمم.

وفي هذا السياق، ونحن نَنْشُدُ المساواة، لا يمكننا التملص من واجب إدماج مجموع المغاربة في مشروع مجتمعي تشاركي، مسؤول عن الإنتاج المشترك للسياسات العمومية.

غير أننا نشهد اليوم، ظهور نوعين من الإقصاء الاجتماعي في وطننا. أما النوع الأول، وهو الذي يلاحظه الجميع تلقائيا فيتجلى في إقصاء أولئك الذين يوجدون في أسفل السلم ولا يستطيعون سبيلا إلى الارتقاء الاجتماعي. فيما يتجلى النوع الثاني، المسكوت عنه في مجتمعنا، في إقصاء إرادي يختار صاحبه الانزواء بعيدا عن المجتمع، وهي تحديدا حالة بعض الميسورين، ويظهر ذلك جليا من خلال مقاطعتهم للمؤسسات العمومية كالتربية الوطنية مثلا أو الصحة العمومية.

إن فهم ظاهرة الإقصاء الاجتماعي أساسي لمواجهة الفوارق الاجتماعية، ذلك لأن الإقصاء يمثل تشويشا على الصالح العام داخل المجتمع التشاركي. وإن إدماج الفئات الأكثر فقرا ليخضع بقوة إلى إدماج الميسورين والطبقة المتوسطة. فبكلمة أوجـز لا مناص من توحيد وجمع المغاربة حول قيم مجتمعية مغربية، ومشروع مجتمعي مشترك للبلاد.

إن استعادة ثقة المغاربة رهين بإيلاء اهتمام خاص للرفع من جودة الخدمات والمرافق العمومية، التي ينبغي أن يستفيد منها الجميع، وخاصة في مجالات التعليم والصحة.

لذلك يجب الإشارة إلى أن المساواة في نظر الأحرار لا ينبغي أن يُـفهم منها معنى « فرض التطابق » كما يلوح به البعض ويستعمله كفزاعة تؤجج مشاعر الخوف من التساوي والذي لا يضبطه معيار الحق والواجب، فيكون ذلك تبريرا لوجود الفوارق. لهذا السبب، وانسجاما مع هويتهم العميقة، فإن الأحرار لا يطمحون إلى مساواة طوباوية، بل إلى مساواة عادلة، أي تكافؤ في الفرص ومحاربة للفوارق الغير العادلة والغير المبررة، وليس الفوارق بالمعنى المطلق. وبعبارة أخرى، فإن المجهودات الفردية لتثمين الفرص المتكافئة للجميع هي التي قد تبرر الفوارق التي يمكن تقبلها اجتماعيا.

وفي نفس السياق، ينبغي أن تعتبر الاستثمارات في القطاع الخاص والمبادرات الشخصية لخلق فرص الشغل عاملا ايجابيا يجب اغتنامه بعيدا عن كل تنميط مسبق، يسعى إلى تشويه صورة البعض لدى الآخرين. كما أن الحوافز والترقيات أو غيرهما من المكافآت على كل عمل أنجز على أحسن وجه تكون لها انعكاسات إيجابية، تعزز روح المنافسة الشريفة واحترام قواعد اللعبة، مثلما تقوي حب العمل والتفاني والإخلاص فيه.

ثم إذا كان المجتمع العادل مرادفا لمبدأ تكافؤ الفرص، فذلك لأنه يجب عليه أن يمنح فرصا متكافئة لكل أفراد المجتمع، في كل مجالات الحياة، في الشغل والتعليم والصحة. ومن أجل بلوغ هذ المبتغى، هناك ثلاثة شروط رئيسية لا غنى عنها:

- العمل على توفير نفس الفرص من خلال إجراءات اقتصادية واجتماعية محكمة؛
- تمكين الأفراد من الاستفادة من الفرص المتاحة والتنافس على قدم المساواة من أجل الحصول عليها؛
- القطع مع أشكال التمييز.

ثم إنه لمن البديهي أن الشروط التي تم ذكرها آنفا غير كافية للوصول إلى هذا المجتمع العادل الذي نطمح إليه. وذلك نظرا للفوارق الذاتية التي توجد بين المواطنين على مستوى الكفاءات والقدرات الشخصية والبيئة المحيطة. لهذا يجب إضافة شرط رابع جوهري: إنه التماسك الاجتماعي القائم على مبدأ تطبيق سياسة ضريبية عادلة وناجعة ومسؤولة، إضافة إلى الحماية الاجتماعية والحكامة الرشيدة.

إن المساواة في نهاية المطاف تعني الامكانية التي يجب منحها لكل مواطن، منذ ولادته، كي يغتنم بكل مسؤولية الفرص التي يصادفها في طريقه. هذا مع الحرص على عدم إغفال تلك الفئة التي تبذل جهدا حقيقيا دون أن تتمكن من إدراك غاياتها، بسبب إعاقة أو وضعيات صعبة أو غيرها. وإزاء هؤلاء، يجب أن يكون المجتمع متكافلا. والتكافل الفعلي يقتضي إدماج كل شرائحه المقتنعة

بمشروع مجتمعي مشترك يوحدها. وسيكون التحدي إذن هو دوام إيجاد التوازن بين المسؤولية الفردية والمسؤولية الجماعية.

• المسؤولية

إننا نؤمن في مسار الثقة بأن للمواطن حقوقا كما أن عليه واجبات، وأن لا حقوق بدون واجبات.

بيد أن الحقوق تجاه الدولة غالبا ما يعبر عنها بمعزل عن الواجبات المرتبطة بالمواطنة والمسؤولية المتبادلة. ومع ذلك، فكيف يمكن أن نتخيل الوصول إلى عدالة اجتماعية حقيقية إذا كان المواطنون، ممثَلين وممثلين، لا يلزمون أنفسهم بسلوك مسؤول؟ عندما نتحدث عن العدالة الاجتماعية والمسؤولية والمساواة والتماسك الاجتماعي بدرجة الأهمية نفسها، فإن ذلك يعني الوعي بأن أفعالنا واختياراتنا اليوم، ستكون لها نتائج على المدى البعيد. ومن ثمة، فإن المسؤولية شأن الجميع؛ فعلى الدولة أن تبادر إلى مساعدة من هم في حاجة فعلية إلى ذلك من النساء والرجال، كالعاطلين والباحثين عن الشغل. ويبقى على عاتق هؤلاء مسؤولية البحث بجد عن الفرص التي تمكنهم من الحصول على دخل لائق.

وحتى يكون الشخص مسؤولا، يفترض أن يأخذ تلقائيا كل مبادرة جديرة بتذليل صعوباته وصعوبات مجتمعه المحلي، في حدود الوسائل المتاحة له، دون أن ينتظر الحل من الآخرين. فإذا كنا مسؤولين عما نقوم به وعن سلبيتنا تجاه ما لا نقوم به، فنحن كذلك مسؤولون عن ترك شيء سلبي يحدث بينما نحن قادرون على منع حدوثه.

إن القيم المؤسسة لمجتمع عادل لا يمكن أن تصير واقعا إلا عندما يتصرف المواطنون فرديا بطريقة مسؤولة. وليس من المغالاة أن نعتبر، رغم غياب الإدانة الجنائية، أن كل إخلال بالسؤولية هو تقصير جسيم في حق الوطن، ومخالف لما تمليه العقيدة الإسلامية التي تقتضي أن يكون كل واحد منَّا راع ومسؤولا عن رعيته.

كما أن للمسؤولية دلالة قانونية، تترجم أولًا من خلال احترام الدستور وخاصة فيما يتعلق بمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة. إضافة إلى

ذلك، فإن المواطنين، الذين شاركوا بطريقة غير مباشرة في صياغة القوانين من خلال منتخبيهم، عليهم أن يحترموا هذه القواعد التي شرعوها من أجل الصالح العام.
كما أن المسؤولية تبدأ من أول مؤسسة في المجتمع وهي الأسرة. فمن بين كل العوامل التي تؤثر على تربية الطفل منذ ولادته إلى أن يصير بالغا، تلعب الأسرة دورا رئيسا. فلقد كان الآباء دائما وسيبقون المربين الأوائل ذوي الأهمية البالغة في تربية الطفل. وذلك ليس فقط لأنه الدور الذي يؤدونه منذ ولادته، لكن أيضا لأن مسؤولية تربية الصغار منوطة بهم. فهم الذين على عاتقهم وضع الأسس الوجدانية والثقافية والعاطفية لحياة الطفل في قلب المجتمع، وتطوير منظومة قيمه ومواقفه. إن دورهم إذن حاسم لأن مستقبل الأطفال مشروط إلى حد بعيد بما تلقوه في السنوات الأولى من حياتهم. ثم تأتي مسؤولية الدولة من جهتها بمنظومتها التربوية لتكوين الشباب كي يصيروا مواطنين صالحين، ومهنيين ناجحين، وإعطائهم أسس تعلم وتطور شخصي مدى الحياة.
هذا ولا يجب مطلقا النظر إلى المسؤولية على أنها قيمة فردانية، لأن الإنسان لا يعيش منعزلا مكتفيا بذاته، فإن للدولة دورا رئيسا في تأهيل الأفراد كي يكونوا قادرين على تحمل مسؤولياتهم الأسرية والاجتماعية والمجتمعية.
وأخيرا، نُـذَكِّـرُ مرة أخرى بأن المجتمع العادل، وفق تصورنا، يوجد في بحث دائم عن التوازن الصحيح بين المسؤولية الفردية والمسؤولية الجماعية. وهو أمر ضروري لتمويل السياسات العمومية وتحقيق قيمة التماسك الاجتماعي.

• التماسك الاجتماعي

إن التماسك الاجتماعي قيمة جوهرية، فهو يتيح بفضل آليات الحماية الاجتماعية، منح كل فرد وسائل حياة أفضل.
كما أن البحث عن المنفعة المشتركة يحد من الفوارق الاجتماعية الصارخة وتفادي مشاعر الحرمان والغضب والتمرد؛ فلا يجب

أن يترك أي أحد على الهامش بطريقة غير عادلة. ومن أجل ذلك، لا بد من وضع آليات لحماية الأفراد ومساعدة المواطنين في وضعية صعبة وتوزيع الموارد بطريقة عادلة.

ولا يجب النظر إلى التماسك من زاوية التضامن الخيري، فبينما تعد المساعدات عملا فرديا، فإن التماسك يقوم على أساس مؤسساتي مؤطر بالقانون ومُـلْـزِم لكل المواطنين، الذين يساهمون فيه انطلاقا من اقتناعهم بأنه قائمٌ عَلى أسس متينة. ثم إن على الدولة من خلال مؤسساتها أن تضمن الحماية الاجتماعية لجميع المواطنين، سواء أكانوا فاعلين أم عاجزين عن تحمل مسؤولياتهم لأسباب معقولة. كما أن الدولة، في إطار تدبيرها لبعض مظاهر الحماية الاجتماعية والجماعية، يمكن أن تعتمد من خلال مقاربة تشاركية على المجتمع المدني أو القطاع الخاص.

وإن التماسك المجتمعي لا يتعارض مع النجاح الفردي، فكل فرد حر في سلك سبل النجاح والتطور. غير أن الذين ينعمون بالعيش الكريم، لا ينبغي أن يغضوا الطرف عن أولئك الذين يعيشون في مستوى أضعف. وتقتضي المصلحة العامة ألا يحرم أي فرد من فرص الارتقاء الاجتماعي. فالأفراد المحبطون قد يساهمون في نشر ظواهر سلبية كالجريمة والانحراف وما إلى ذلك.

وبالتالي فإن صلاح الفرد في صلاح الجماعة. والتماسك الاجتماعي منهج عيش مشترك؛ ذلك أنه يمكن لأي فرد أن يصبح بدوره في حاجة أكبر إلى الحماية الاجتماعية التي توفرها الدولة، وبالتالي فإن من الضروري الاستثمار في المرافق المشتركة من أجل مجتمع مزدهر.

إننا إذ نَـنْـتَـهِـجُ مسار الثقة، نطمح إلى تناسق اجتماعي ناتج عن توازن بين كفة المبادرة الفردية وتحرير الطاقات واستثمار الكفاءات، وكفة رعاية الدولة من جهة أخرى. ولن يتأتى ذلك إلا من خلال تموقع سياسي واضح وشفاف. فإذا كان الأحرار قد اختاروا الوسط تموقعا، فلأنهم يعرفون بحق مكانة التماسك الاجتماعي ضمن هذا الاختيار. وعمليا، إن التماسك الاجتماعي الذي ننشده، هو الذي يسعى إلى تحقيق التوازن:

- بين اقتصاد السوق والاقتصاد التضامني والاجتماعي؛
- بين الملكية الخاصة والملكية الجماعية؛
- بين منهجيات تدبير القطاعين العام والخاص بهدف النجاعة وخدمة المواطن.

وفي الأخير، يجدر التأكيد على أن كل وضعية تفرض اختيارا معينا، لا يمكن الحكم بصفة مطلقة بكونه جيدا أو رديئا. ولكن، يجب تقييم هذا الاختيار بحسب نجاعته، ونوعية الفرص التي يقدمها لخدمة المجتمع ككل. والأساسي في هذه المقاربة، هو التأكد من أن القرار قد تم اتخاذه بعد نقاش منهجي وبناء، تلك المقاربة هي التي سيحكم عليها الفاعلون إن كانت رشيدة ومعقولة. إن هذا التمرين أضحى أساسيا لبناء مجتمع متماسك وللوصول إلى « الحياة الاجتماعية الأمثل ».

فرصة للجميع

« إن الأحرار لم يعيدوا لي الثقة في السياسة فقط بل في المستقبل كذلك »

ياسمين، شبيبة الأحرار – جهة الرباط، سلا، القنيطرة

إن اختيارنا بناء مسار الثقة، يدا في يد مع المواطنين، لهو الجوهر المحدد للعرض السياسي للأحرار. هذا العرض الذي نريده مختلفا عن كل الاقتراحات التي تتوالى وتتشابه. فإذا كنا قد اخترنا الديمقراطية الاجتماعية كمرجعية كي نوجه مسار الثقة، فإن ذلك راجع بالأساس إلى ما قد تقدمه لتحقيق هدفنا الأول والمتمثل في التمكين للمواطنين عن طريق فرص الشغل اللائق.
إننا مقتنعون بأن التنمية لا يمكن أن تتواصل بدون نمو اقتصادي. ونحن على وعي بأنه من الصعب بلوغ نمو مستدام في الوقت الذي تزداد فيه الهوة اتساعا بين المدرسة المغربية وسوق الشغل، وما يترتب عن ذلك أيضا من تفاقم لنسب البطالة والفقر. وبالنسبة لنا، فإن أي مقاربة إصلاحية لا تحركها إرادة حقيقية لتحسين الوضعية الاقتصادية للمغاربة ستبوء بالفشل.
نأمل من خلال مسار الثقة أن يسير التماسك الاجتماعي والنمو الاقتصادي جنبا إلى جنب، قصد تحقيق التوازن بين القيم الاجتماعية التي نؤمن بها ومبادئ اقتصاد السوق.
كما أننا لن نستسلم للعراقيل اليومية وإنما سنستشرف مع المواطن غداً أفضل، يستفيد منه الجميع. إننا نعلم أن المواطن المغربي فخور ومعتز بنفسه، يريد كسب عيشه بكرامة، وأن يضمن لأطفاله تربية حسنة، ويأمل العيش في طمأنينة، دون أن يثقل كاهله هاجس الشيخوخة في غياب عرض اجتماعي قوي.
من خلال مسار الثقة، نعتقد أن مواطنا متمكنا يستطيع أن يؤسس مستقبله، ويساهم في مستقبل بلده، وتقع مسؤولية مصاحبته على دولة-التمكين، عن طريق الحماية الاجتماعية، ودعم المبادرات الرامية إلى التنمية والتوزيع المتكافئ للموارد.

من خلال مسار الثقة، نريد المساهمة في توفير الشروط المناسبة لتمكين المغاربة، أفرادا وجماعات. إننا نود إشراك جميع الأطراف في الإنتاج المشترك للسياسات العمومية كي نحد بشكل بارز من عوامل الفقر والهشاشة واللامساواة. إن إعادة الاعتبار للمواطن من شأنها تحقيق تقدم ملموس، على مستوى الحد من الفوارق المجالية الصارخة ومكافحة التفاوتات الاجتماعية.

ولا يمكن أن تتحقق هذه الأهداف إلا عن طريق تطوير استراتيجيات واضحة، والقيام بعمل ملموس في كل المجالات ذات الأولوية كالشغل والتعليم والصحة، بالتعاون مع باقي الفاعلين من مؤسسات منتخبة ومجتمع مدني وشباب وغيرهم.

ورغم أننا مقتنعون بكوننا لا نملك عصا سحرية لتغيير الوضعية بشكل كلي، فإننا سنختار كل الوسائل الكفيلة بتحقيق طموحاتنا. ونحن على يقين أن المغاربة قادرون على النجاح، فيكفي أن تمنحهم الفرصة.

الشغل أولًا
من أجل عيش كريم

منطلقات الأحرار

إن كان في المغرب من موضوع يشغل بال المغاربة ويُــؤَرِّقُــهم فهو البطالة المتفشية على نطاق واسع. وإذا نحن أردنا فعلا تجاوز هذه الإشكالية، فيجب أن نعيد النظر في مقاربتها.

إن البطالة اليوم تمس شريحة واسعة من المواطنين، فقد بلغت نسبة 9.4 % سنة 2016، ضاربة في العمق الوعود الانتخابية. وإن من سبب لهذا الفشل فهو النمو الاقتصادي البطيء الذي عرفته بلادنا، والذي لم يبلغ عتبة 2 % سنة 2016.

وتعني آفة البطالة فئة الشباب خاصة، حيث أن أكثر من ثلثهم يعانون منها في الوسط الحضري. ومن المفارقات في بلدنا أنه كلما حصل الطلبة على الشواهد، كلما تضاءلت فرصهم في الحصول على شغل لائق. إضافة إلى أن امرأتين فقط من بين 10 تشتغل خارج البيت. والأدهى من ذلك أن أكثر من 5 ملايين شاب مغربي غادروا مقاعدهم الدراسية عند مستوى الإعدادي أو الثانوي خلال العقدين الأخيرين. وكان بإمكان هؤلاء الشباب، المنقطعين عن الدراسة، اختيار مسلك التكوين المهني. والحقيقة أن 4 ملايين منهم رغبت في ذلك، لكن 1,3 مليون فقط هم الذين التحقوا به فعلا، ومنهم من غادره قبل الحصول على أي شهادة.

ناهيك على أن نسبة الهدر الجامعي مقلقة أيضا، فقرابة 60 % من الطلبة لا ينهون دراساتهم العليا، وبذلك لا يحصلون على الشواهد في نهاية مسارهم الدراسي. إن هذه الوضعية الحرجة تعني أن أعدادا كبيرة من شبابنا لا يتوفرون على أي مؤهل، فيلجؤون إلى القطاع الغير المهيكل، الذي يمثل أرضية هشة تعقد إدماجهم الاجتماعي.

ومما يحز في النفس، أن فئة عريضة من مواطنينا يمارسون عملا غير قار وغير ملائم ينطوي على أنشطة ذات قيمة مضافة ضعيفة ومردودية هزيلة ودخل غير قار. هكذا هي حال مستخدَمي بعض القطاعات الاقتصادية التقليدية التي توفر الشغل بكثافة لكن إنتاجيتها محدودة، وأثرها ضعيف على القطاعات الأخرى. علما أن أكثر من مغربي واحد من بين اثنين يوجد في هذه الوضعية.

ونطمح أن يتجاوز المغاربة هذه الأوضاع التي تسلبهم الطمأنينة وتحط من كرامتهم، حيث يجدون أنفسهم بين سندان البطالة ومطرقة القطاع الغير المهيكل والهش. وعلى ضوء التشخيصات والتقارير الوطنية والعالمية، التي تؤكد على أن المغرب مطالب بتنمية موارده البشرية والاستثمار فيها خلال العشرية المقبلة، فإننا سنتجند لدعم المبادرات الرامية لخلق فرص شغل للجميع، وهذا هو تعريفنا لمفهوم التشغيل الكامل.

1
مليوني منصب شغل

**« الشغل فالشغل، ثم الشغل!
هذه هي وصفتنا التي سنحقق بها
التماسك الاجتماعي »**

مولاي حفيظ العلمي، الأحرار - عضو المكتب السياسي

إن الأحرار يعتبرون أن التشغيل هو تلك البوثقة التي ينصهر فيها خلق الموارد ومكافحة الفوارق. وينطلقون في مسار الثقة من مسلمة أن الشغل اللائق هو المدخل إلى الحياة الكريمة. فالمواطن الذي يتوفر على عمل لائق، سواء أكان في القطاع الخاص أم العام، سيتأتى له العيش الكريم. كما أن زيادة فرص الشغل ستوسع دائرة المستفيدين من خدمات التغطية الاجتماعية.

إن الشغل يطمئن الفرد ويمنحه قيمة باعتباره عضوا فاعلا في المجتمع. كما يُمكّنه من أن يكون مستقلا، غير معتمد على الآخرين، أو مضطر لانتظار مناسبات خيرية.

إن الدخل الذي يُـذرُّهُ شغل لائق يُعَـدُّ وسيلة ضرورية ليتسع هامش اختيارات المواطنين، ويقوي قدراتهم ويحسن مستوى عيشهم. واليوم يصدر النداء مُدَوِّيا من مناضلينا: « فرصة شغل للجميع! »، ذلك لأنه بدون شغل لائق لن يكون هناك دخل محترم وقارٌ، وفي غياب هذا الأخير لا يمكن أن نتقدم.

إننا نعتبر أن لمعركة التشغيل واجهات متعددة، يجب العمل عليها في الآن نفسه، أملا في تقليص نسبة البطالة. ولذلك فإن على المغرب أن يرفع ثلاثة تحديات حتى يكافح ضد البطالة والشغل الغير القار أو الهش:

- تطوير قطاع الخدمات باعتباره خزانا حقيقيا للتشغيل كفيلا بعكس منحى البطالة؛
- تسريع وثيرة التصنيع لتحقيق تحول بنيوي في الاقتصاد وخلق فرص الشغل اللائق للمتخرجين الجدد؛
- مواكبة المجال القروي للرفع من قدرته على خلق فرص الشغل اللائق لفائدة ساكنته.

قطاع ثالث بجينات مغربية

لقد استهدفت سياسات عمومية كثيرة تطوير قطاع الخدمات، لكنها لم تدرك كل غاياتها، لضعف تنزيلها. مما جعل بلادنا تعاني اليوم من تأخر ملموس في مجال الخدمات مقارنة مع دول أخرى كتركيا والهند.

وخلال السنوات الأخيرة، كثُرتْ التبريرات لضعف نمو قطاع الخدمات بوثيرة مقنعة. وكثُرتْ المبررات التي تدين لجوء بعض المواطنين إلى الأنشطة الغير المهيكلة، لعلها تعينهم على الاستجابة لحاجاتهم اليومية.

وصحيح هنا أنه يجب إعمال المقاربة الزجرية من أجل التصدي لشبكات كبار تجار الاقتصاد الغير المهيكل، ما يجعلنا نُنادي بمزيد من المراقبة، خاصة على مستوى الحدود مع تطبيق الجزاءات بصرامة ضِد حملات التهريب المنظمة.

غَير أننا إذ أخدنا بعين الاعتبار الأنشطة المعاشية الغير المهيكلة وطرحنا على أنفسنا بعض التساؤلات من قبيل: ماذا تقدم الدولة فعليا للمواطن كي يتجه إلى القطاع الخدماتي المهيكل؟ هل اقترحت عليه من قبل بديلا مناسبا؟ أليس من السذاجة الاعتقاد أن وعودًا بسيطة بالإعفاء الضريبي كافية لإقناعه كي يندمج في القطاع المهيكل؟ فسنجد منطقا لهذه الوضعية.

فالواقع الذي نراه أمامنا هو أن الخدمات الغير المهيكلة تزدهر حيث تُعَـشِّشُ البطالة والفقر، والحيف الاجتماعي، وهشاشة الشغل. وأن القطاع الغير المهيكل يلعب دورا مهما في ظروف كهاته، من

حيث كونه متاحا نسبيا للجميع ولا يتطلب أية مؤهلات خاصة أو إمكانيات تقنية أو مالية مهمة. لهذا فنحن لا ننظر إلى هذا القطاع من وجهة نظر جبائية ، ونعتقد أن هذا نقاش عقيم طالما انحرف بنا بعيدا عن الإشكاليات الحقيقية. فبالنسبة لنا لا يمثل سوى واحد من بين أعراض اقتصادٍ مُكــبَّلٍ بقطاعات لا تخلق مناصب شغل لائق. ولا نية لنا مطلقا فيٍ اتهامٍ هؤلاء المواطنين ذوي العزيمة الثابتة. هؤلاء المصرون على السعي لعيش كريم إلى آخر رمق. هؤلاء الذين لا يعرفون الاستسلام أو التهاون. هؤلاء الذين من حقهم أن تكون لهم تغطية اجتماعية، وأن يتلقى أبنائهم تربية حسنة، وأن يمتلكوا من الموارد ما يتيح لهم الحصول على مسكن لائق. وهذه هي الشروط التي يتوجب توفيرها حتى يصيروا فاعلين داخل دولة-التمكين.

إننا نعتقد أن التحدي الحقيقي لإنعاش القطاع الخدماتي يكمن في وضع إصلاح محفز وعميق. محفز لأنه يروم، أولا وقبل كل شيء، إدماج المواطن المغربي وتقوية وطنيته، ليس لغايات اقتصادية أو جبائية محضة. وفي هذا الصدد فإننا نعتبر أن الإدماج الاقتصادي ليس إلا إحدى تجليات الإدماج الشامل للمواطن، الذي نتوخى بلوغه عبر تدابير براغماتية وليس من خلال إجراءات قاسية.

إن أول جواب يقدمه الأحرار لحل إشكالية البطالة هو إعداد تصور خدماتي ممنهج، يقوم على ثلاث دعائم:

- مزجٌ معرفي بين مهارات ذكاء الاعتماد على النفس الذي يميز العبقرية المغربية، وبين التطور في مجال التكنولوجيا الحديثة؛
- إعادة تهيئة التراب الوطني لإخراج المناطق الشبه الحضرية من محنتها وخلق مراكز متعددة الوظائف كفيلة بخلق فرص الشغل وضمان العيش الكريم للساكنة؛
- تثمين حقيقي للتراث والإبداع المغربي.

إلا أننا مقتنعون بأن هذا التصور الذي يشكل خزانا حقيقيا للتشغيل في بلدنا، لن يتأتى إلا بالمواكبة والتكوين.

كما سنركز جهودنا على أولئك الذين لم يحالفهم الحظ في النجاح. وسيكون هذا هو شغلنا الشاغل من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية.

إننا نفكر في حالة أولئك الشباب المنقطعين الذين غادروا المدرسة بدون شواهد، أولئك العباقرة في منظومة « دَبَّـرْ على راسك »، الذين لا تنقصهم إلا فرصة بسيطة لإثبات قدراتهم. وأولئك الأمهات في البيوت اللائي لديهن من المهارات ما يمكن تطويره، دون أن ننسى تسعة ملايين مغربي الذين يجب إخراجهم من الهشاشة.
ولتحقيق هذا المبتغى، يجب علينا تشجيع التشبيك والتنظيم وخلق قاطرات للدفع بالجهود، سواء داخل المجتمع المدني أو بمساهمة من القطاع الخاص.
وعلينا أن ندعم هؤلاء المواطنين، ونقوي سبل التعاقد من أجل ضمان توزيع عادل للمداخيل، مع توفير كل الضمانات القانونية ضد أي استغلال جائر.
وإجمالا، فإن القطاع الخدماتي يمثل، من وجهة نظرنا، قطاعا أساسيا من الضروري الاستثمار فيه. حيث أن تنويع النسيج الإنتاجي، وخاصة بفضل السياحة والصناعة التقليدية وخدمات القرب، يمثل في الواقع فرصة يجب توظيفها، ومجالا مربحا يمكن أن يمتص جزءًا كبيرا من البطالة المتفشية، خاصة في صفوف الشباب.

• 300 ألف منصب شغل في السياحة والصناعة التقليدية في أفق 2025

إن دور السياحة يجذب اهتمامنا نظرا للأثر الإيجابي الذي يمكن أن يلعبه في النمو والتشغيل المنتج.
ويعتبر قطاع السياحة أول مصدر للعملة الصعبة في المغرب، إلى جانب تحويلات مغاربة العالم، متجاوزا كبرى القطاعات المصدرة.
كما أنه يوفر 2,5 مليون منصب شغل مباشر وغير مباشر.
كما أن الموقع الاستراتيجي للمغرب، بالإضافة إلى مناخه المعتدل، يجعله مصنفا كأول وجهة سياحية على الصعيد الإفريقي والرابعة والعشرين عالميا. غير أن الطابع الموسمي، إضافة إلى ارتباط المغرب بأسواقه الكلاسيكية، يؤثر سلبا على مداخيل تلك الفئة

العريضة من المواطنين التي تتعرضها الهشاشة باستمرار جراء تقلبات العرض الدولي.
إننا نلتزم في مسار الثقة بتعزيز الاستدامة لداخيل هذا القطاع، من خلال تطوير منتوجات سياحية جديدة، قصد تحسين العرض والحد من الارتهان للأسواق التقليدية.

• **لأجل الرفع من احترافية الفندقة**

إن الأحرار يعتبرون أن الإشكاليات الجوهرية في قطاع السياحة تكمن في جودة الخدمات التي ظلت بعيدة عن تطلعات وطموحات بلدنا. إذ أن نسبة قليلة من السياح يعودون إلى المغرب مرة ثانية، ويرجع ذلك أحيانا لتدني جودة الخدمات، ولعمليات الاحتيال التي قد يتعرضون لها.
وقصد وضع حد لهذا الواقع فإننا نقترح مشروعا لتطوير الخدمات الفندقية والرفع من احترافيتها عبر تجويد العروض التكوينية. لذا يتوجب تطوير المدارس الفندقية ومراكز التكوين في إطار شراكات مع القطاع الخاص، مع تشجيع الشواهد المزدوجة ذات المعايير الدولية. وسيكون أكبر تحد لهذه التكوينات ضمان نشر ثقافة الخدمة في صفوف مهنيي القطاع، فهم يقدمون صورة المواطن المغربي. و المدرسة الفندقية هي المكان الأنسب لتكوينهم حتى يكونوا سفراء لهذا الوطن. لذلك، يجب أن تتوفر للمكوَّنين المرافق الضرورية لتوظيف كفاءاتهم خاصة من خلال الفنادق والمطاعم تطبيقية.
يُضاف إلى ذلك أننا نأمل إصلاح منظومة تكوين العاملين في هذا القطاع بإحداث شهادة الكفاءة المهنية، وكذلك الباكالوريا المهنية في السياحة منذ السنة الأولى من سلك البكالوريا. وسنقدمها كبديل للتلاميذ الذين يعانون صعوبات تحول دون متابعة دراستهم. وسيتيح هذا الإصلاح تكوينا مبكرا لمهن الفندقة مع التركيز على اللغات والثقافة العامة، وقواعد السلامة الصحية واللياقة وأساليب حسن التقديم.

وتمة إشكالية ثانية تكمن في وضعية المستخدمين، فهم غالبا يفتقدُون الحد الأدنى من الاستقرار المهني. كما أن آخرون يعملون بلا عقود، ويشغلون فقط كمتدربين لفترات قابلة للتجديد. وإن هذا الاختلال في المنظومة قد يؤدي إلى الإحباط لدى بعض المستخدمين. وبالتالي انتفاء الكفاءة المهنية لديهم، مما قد يؤدي إلى تدني الجودة في العرض السياحي. إضافة إلى ذلك، فإننا نعيش اليوم نقصا مهولا في الأطر الفندقية الكفأة، الذين يفضلون العمل خارج أرض الوطن سعيا لضمان مستقبل أفضل. هؤلاء يشكلون عصب المؤسسات السياحية، وهم الذين ينبغي تحفيزهم، إذا ما أريد تطوير القطاع. لذلك فإننا نطمح إلى تسوية وضعية الفندقيين المتدربين، عبر إلزام المؤسسات السياحية بعدم قبول أي متدرب إلا بعد إبرام اتفاقية للتدريب مع مدرسته الفندقية. كما يمكن للمشغلين توظيف طلبة الفندقة بالتناوب، الذي يدوم طوال مدة التكوين ليتمكن الطالب من المزاوجة بين الشهادة والتجربة الميدانية.

وهناك إشكالية أخرى لا يمكن إغفالها، هي تلك التي تتعلق بالمرشدين السياحيين. ففي حين أن بعضهم يؤدون هذه المهنة كما يجب، يسيء آخرون إلى سمعتها بتقديم خدمات دون المستوى المطلوب إلى السياح، مما يجعلهم غير راضين عن جودة الخدمة.

وإننا نأمل تسوية وضعية المرشدين السياحيين المستحقين. فالمرشدون حملة الشواهد الذين تابعوا دراساتهم طيلة خمس سنوات، واكتسبوا معارف في التاريخ والجغرافيا والثقافة العامة واللغات يضطرون لتقديم خدماتهم بأجرة زهيدة أملا في الصمود أمام منافسة المرشدين الغير النظاميين الأقل أجرا.

إننا نرغب في إعادة المصداقية لهذه المهنة بتطبيق قانون يفرض على كل مرشد سياحي طموح، أن يخضع للتكوين اللازم إذا هو رغب في الاستمرار في المزاولة. وسيتم تقييم مؤهلاته عن طريق اختبار إجرائي قبل تسوية وضعيته. وهكذا يصير المرشدون السياحيون المزاولون لهذا النشاط أشخاصا مهنيين معترفا بهم، وتصبح وضعيتهم قانونية، ويتوفرون على الكفاءات الضرورية لهذه المهنة.

وأخيرا، ومن أجل تمييز بعض الأفراد غير المؤهلين لمزاولة المهنة، على الفنادق تنبيه السياح كي لا يتعاملوا إلاّ مع المرشدين المعتمَدين. وفي مقابل كل ذلك، سنحرص على تكييف إجراءات التسوية القانونية لوضعية المرشدين مع توزيعهم الجغرافي وطبيعة معارفهم. هذا لأن بعض المرشدين في المناطق الجبلية لم يسبق لهم أن خضعوا لأي تكوين لمزاولة المهنة، وربما قد لا تكون لديهم الكفاءات والمنهجية ليمروا عبر التكوينات التي استفاد منها مرشدو الوسط الحضري، ومع ذلك، قد تكون لهم معرفة عميقة بمناطقهم، ومهارات متطورة إضافةً إلى إتقانهم في الغالب عدة لغات أجنبية. ولهذا سنقوم بتسوية وضعياتهم حسب المناطق التي يتواجدون فيها، كما سنُكَـيِّفُ محتويات التكوين المناسبة لهم حتى لا تُهْدر أية كفاءة.

• تنويع العرض السياحي والانفتاح على أسواق جديدة

نطمح أولا للتعريف أكثر بمزايا المغرب كوجهة سياحية وإزالة الغبار عن عرضنا السياحي. فبالإضافة إلى فنون الطبخ والفولكلور، فإن المغرب رمز حضارة بأكملها، لها تاريخ وثقافة ليست معروفة بالقدر الكافي. إنه يتميز بالتنوع الهائل لمواقعه الطبيعية ومناظره الخلابة وأصالة قراه، وغنى ثماره، بالإضافة إلى هويته المتعددة الروافد، وكرم ضيافة أهله.

إلا أنه من بين مسببات الهشاشة في قطاعنا السياحي الوطني نجد ارتباطه بشكل قوي بالسوق الأوربي، بيد أن الربح الذي يمكن أن يتحقق من خلال الانفتاح على أسواق جديدة لا يقل أهمية عما يمكن أن نجنيه من أسواقنا الكلاسيكية، والتي هي أسواق ذات حساسية أكبر إزاء المتغيرات الاقتصادية وتشهد منافسة شرسة. وهذا ما يجعلنا في حاجة إلى تفعيل الاستراتيجيتين الاثنتين معا قصد تثمين مزايا عرضنا السياحي. فمن جهة على بلادنا الحرص على تقوية حضورها في الأسواق التقليدية واضعين استراتيجية ملائمة للطلب السياحي. ومن جهة ثانية العمل على تطوير استراتيجية للانفتاح

على أسواق سياحية جديدة، وخاصة من خلال التركيز على تسويق مؤهلات بلدنا في سلاسل مثل السياحة الثقافية والرياضية وغيرها.
وهنا ينبغي التأكيد على أن السياحة والثقافة هما قطاعان متلازمان. فالسياحة أولا وقبل كل شيء حوار بين الحضارات، وهي تتيح لمواطني العالم أن يكتشفوا ذواتهم وأن يتعايشوا على نحو أمثل. فسائح اليوم لا يطمح للاكتفاء بقضاء مدة في بلد ما دون مغادرة جدران الفندق. فهو غالبا ما يتكبد عناء السفر بحثا عن تجربة إنسانية، ورغبة في الاكتشاف وفهم الآخر، بل ومشاركته نمط حياته في قلب موطن عيشه.
إن الأحرار يجدون في ذلك فرصة سانحة تمكن من إطلاع المسافرين نحو المغرب على ميزاته الاستثنائية، وخصوصياته الثقافية والتاريخية والطبيعية الهائلة.
وما من مصدر فخر للمواطن المغربي أكثر من هويته وأصالة ثقافته وتنوع مكوناتها. إننا نتحول إلى سفراء بلادنا عندما يتعلق الأمر بالثقافة. وبالنسبة لنا كأحرار يبدو أساسيا تسليط الضوء على أهمية تثمين تراثنا المادي واللامادي، من أجل بناء عرض سياحي يجعل من يزورنا يكتشف ماهية المغرب الحقيقي.
واستراتيجية التثمين هاته تتمحور حول إعادة تهيئة المدن العتيقة، وخاصة من خلال ترميم وإصلاح المآثر التاريخية، وتجديد الواجهات، واعتماد علامات تشوير واضحة، وإعطاء قيمة أكثر لفضاءات العيش لتحويلها إلى أماكن للتنشيط والتعبير الفني وغير ذلك.
كما أننا سنطالب بتنظيم جولات سياحية تجعل الزوار يكتشفون تاريخ المدن العتيقة بفضل نظام شبكة توفر نقاط وصل بينها، مساعد على التعرف على العادات والتقاليد المشتركة واختلاف بعضها عن البعض.
كما نرغب أيضا في المحافظة على أصالة القصور والقصبات وجعلها فضاءً لاستقبال السياح وللتعريف بتقنيات ومهارات البناء الموروثة أبا عن جد، هذا مع الحرص على إدماج السكان المحليين وجعلهم حلقة أساسية في سلسلة القيمة السياحية لبلادنا. وذلك مشروط

بالمحافظة على المواقع السياحية والأيكولوجية، وتثمينها عن طريق تنظيم تظاهرات فنية أو ثقافية في قلب تلك المواقع نفسها، وتنظيم عمليات تنقيب أركيولوجية، وتشجيع خلق محلات عرض القطع التذكارية.

وأخيرا فإن المحافظة على التراث اللامادي وإبرازه يمثل كذلك رافعة مهمة يجب النهوض بها من أجل تنمية قطاع السياحة الثقافية في المغرب، وسيتحقق ذلك عن طريق تسويق الطابع الفريد لكل جهة من جهات المملكة.

لذلك فسنكون داعمين للمهرجانات والمواسم واللقاءات الفنية و تلك التي تعرف بالمطبخ المغربي. كما سنطالب بالرفع من شأن المتاحف المغربية، وكل المبادرات الهادفة إلى ترسيخ وترجمة التراث الشفهي. و سنسعى لإيلاء أهمية حقيقية للربط بين الرياضة كهواية وبين السياحة كنشاط. فالسياحة الرياضية تمثل نصيبا مهما من الأسفار عبر العالم. وفي الوقت الذي تشهد فيه الثقافة الرياضية إقبالا واتساعا، يظل العرض المغربي في هذ المجال ناقصا وهزيلا إلى حد كبير. ولعل إهمال غنى التراث الطبيعي للمغرب هو الذي يحول دون أن يكون وجهة للسياحة الرياضية. ولذا سنشجع تنمية العروض الممنوحة لهذا المنفذ السياحي المهم.

كما سنعمل على تشجيع سياحة الراحة الموجهة بالخصوص لكبار السن والمتقاعدين. لذا، سنحرص على تأهيل كل رافعة هيكلية لهذا النشاط السياحي الذي يسمح بتجاوز الحركية الموسمية المؤقتة، خاصة من خلال تقديم تحفيزات لخلق قرى سياحية.

إننا نعتبر أن بلدنا اليوم إزاء أنسب توقيت لاستثمار مؤهلاته السياحية وتحدي الوجهات المنافسة، ونطمح للترويج للإمكانيات الهائلة التي يمكن أن يقدمها المغرب للسائح، بالتأقلم مع المتطلبات الجديدة للسفر، فنحن بحاجة إلى إعداد استراتيجية رقمية لتسويق المنتوج السياحي.

وسنحرص كذلك على تطوير شبكات رقمية تقوم بإحصاء وتحيين جميع المعطيات المتعلقة بمختلف جهات بلادنا، ومواقعها الطبيعية

والثقافية والمطاعم وفضاءات ممارسة الهوايات والإيواء وذلك لاستهداف سياح لم يختاروا وجهة المغرب بسبب شح المعلومة.
إضافة إلى ذلك، فإن الآراء الإيجابية لبعض الوجوه المؤثرين، والحضور في البرامج التلفزية والثقافية يمكن أن تسهم في تقدم قطاع السياحة. ولعل هذه الاستراتيجية إذا استهدفت الأسواق ذات الأولوية ستتيح حضورا قويا للمغرب كوجهة سياحية رائدة.

• تعزيز النقل الجوي

إن النقل الجوي يلعب دورا أساسيا في النشاط السياحي. لذلك فإن تطويره يعد استثمارا ضروريا ستُجنى ثماره على مدى سنين طويلة. ولن يتحقق هذا الاستثمار إلا بتكثيف الجهود على عدة أصعدة، كتطوير البنيات التحتية للمطارات، وتحسين الربط الجوي.
إننا كأحرار، سنترافع من أجل ملائمة البنية التحتية للمطارات مع حاجيات شركات الطيران. كما سنطالب بتجويد الخدمة داخل المطارات، عبر تحسين ظروف الاستقبال، وتقليص مدة الانتظار، وتحسين خدمات الجمارك والأمتعة، وكذا استعمال التكنولوجيات الحديثة، وتوفير مطاعم ومحلات تجارية في المستوى.
إن تطوير الربط الجوي، وخاصة عبر محور الدار البيضاء، لمطلب أساسيٌ لتدعيم الموقع الاستراتيجي للمغرب كبوابة للقارة الافريقية.
وسنعمل كذلك على تحسين الربط الجوي من خلال تكثيف الرحلات بين المغرب وأسواقه السياحية الرئيسية بأثمنة تنافسية، زيادة على فتح خطوط مباشرة جديدة، ما سيمكن من اجتذاب السياح المترددين في السفر إلى بلادنا.
وأخيرا فإننا سندعم كذلك تطوير أنشطة شركات الطيران ذات الأثمنة المخفضة وطنيةً كانت أم أجنبية. وكذا إحداث خطوط وطنية داخلية بين مختلف الوجهات السياحية الرئيسية بشكل مباشر، دون أن تكون مضطرة إلى التوقف عبر مطار الدار البيضاء.

• **تحفيز الصانع التقليدي المغربي**

إن الصانع التقليدي المغربي هو مفخرة حقيقية لبلادنا، لأن إبداعاته تبهر الجميع، وتمكنه عبقريته ومهاراته الموروثة عن الأسلاف من التموقع في قلب تراثنا المتميز. و إذا كانت لكل جهة في وطننا خصوصيات تميزها، فذلك نتيجة لغنى و تنوع فنونها ومهارة أبنائها.

إن الصناعة التقليدية المغربية تُشغّل أزيد من مليوني فرد، وهي بذلك تعتبر ثاني قطاع مشغل في المغرب، وتنتج % 19 من الناتج الداخلي الخام للبلاد.

ومع ذلك، فإن هذا القطاع يعاني من نقص مهول في التأطير وضعف تمثيليته المؤسساتية، مما يتسبب في هيمنة القطاع الغير المهيكل وتراجع المهارات الفنية.

إن الأحرار يطمحون لرد الاعتبار لهذا القطاع، الذي طالما كان يعتبر ثانويا، وإعادة منحه المكانة التي يستحقها كواجهة للمغرب.

نريد إعادة هيكلة هذا القطاع؛ فغالبا ما يجد الحرفيون صعوبات جمة في اقتناء المواد الأولية، كما يفتقدون إلى إطار عمل مهيكل، بالرغم من تعدد جمعياتهم، ولم يتمكنوا بعد من ولوج الحماية الاجتماعية. بل أن بعض المهن أصبحت مهددة بالاندثار كنتيجة لضعف التجديد والابتكار والتثمين الذي يظل بعيدا عن المستوى الحقيقي لمواهب الصانع التقليدي.

إن العمل في قطاع الصناعة التقليدية يعد مغامرة حماسية، لكنها متطلِّبة. فعلى الصانع التقليدي أن يكون حاملا حقيقيا لمشروع يمزج بين كفاءات متعددة من مواهب تقنية ومهنية مرتبطة بالحرفة، وقدرات في مجال التجارة وفن التسويق والتسيير واللوجستيك، دون إغفال القدرة على استثمار الإمكانيات التكنولوجية والرقمية.

وكل ذلك لن يتحقق إلا عبر خلق أقطاب تعاونية ينبغي أن ينخرط فيها مجموع الفاعلين ذوي الكفاءات المتكاملة والمنظمة في سلسلة قيمة تبتدئ بعملية تصميم المنتوج، وتنتهي عند توزيعه، مرورا بمراحل الإنعاش وحماية المنتوج.

وإننا نأمل في إعادة بلورة مفهوم الصناعة التقليدية بدقة بغية تركيز جهودنا على القطاعات الحرفية القادرة على منح المغرب امتيازا تنافسيا على الصعيد العالمي.
هذا وسنحرص على دعم وتعزيز العلامات التجارية التي يبدعها الفاعلون المرجعيون في القطاع، والتي تمثل بحق رافعات للتطوير والتخصص وإبراز التميز والابتكار. وعلى هؤلاء الفاعلين أن يُنظموا الصناع التقليدين في إطار تنظيمات مهنية، وأن يسعوا إلى تكوينهم المستمر لأجل خلق الثروات، ومناصب الشغل اللائق. وتقع على عاتق الدولة مسؤولية توفير الإطار المؤسساتي والتنظيمي لأجل ضمان موارد عادلة للحرفيين وتشجيع العلامة المميزة للمنتوج.
كما نطمح أيضا إلى إحياء ثقافة وطنية حقيقية للإقبال على منتوجات الصناعة التقليدية الوطنية. فتشجيع الصانع التقليدي هو دعم لتنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وللحفاظ على الهوية المحلية ولتحسين بيئة العيش. ذلك لأن الحرفيين يكافحون ضد تدهور نمط العيش الحضري ويساهمون في الحفاظ على اللحمة الاجتماعية.
وإن إنشاء تعاونيات أو مقاولات حرفية لكفيل بإعادة الدفء لبعض الأحياء المهمشة.
وأخيرا، من الضروري ضمان الحفاظ على هذا الموروث الحرفي عبر نقل المهارات الفنية للأجيال القادمة، من خلال إحداث أكاديميات الحرف والفنون التقليدية.

• 600 ألف منصب شغل في قطاع خدمات القرب في أفق 2025

تمثل خدمات القرب ركيزة أساسية في التنمية بهدف التوفيق بين مبادئ العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي. لهذا، فسنحرص على تشجيع الاقتصاد التعاوني لمواكبة هذه الخدمات، اعتمادا على فاعلين من المجتمع المدني والمقاولات المُبْتَكرة الذين بمقدورهم تأطير نسيج من أصحاب المهن الحرة.

لتحقيق ذلك، نطمح لتنظيم وتجميع هذه الخدمات اعتمادا على التكنولوجيات المتطورة، مما سيمكن من الاستجابة والتفاعل مع الطلب المتزايد من قبل الأسر والمقاولات على مثل هذه الخدمات. ذلك لأنه في الغالب ما تُعرقل الحواجز المجتمعية فرص اللقاء بين هؤلاء المهنيين وبين الراغبين في مثل هذه الخدمات.

لذلك فطموحنا يكمن في خلق فضاء افتراضي يسهل التوافق بين المقبلين على طلب الخدمات والفرص المتاحة والمعروضة، وذلك بناءً على معيار وحيد هو جودة الخدمات وبصرف النظر عن أي حكم مسبق. ويجب الحرص في هذا المقترح على توزيع القيمة المضافة المتأتية من هذه الخدمات بشكل عادل بين المتدخلين، من خلال تقنينها واعتماد دفاتر تحملات دقيقة فيما يخص المكافئة على نتائج الجهود المبذولة. ولأن لكل مجال ترابي خصوصياته، سواء من حيث الحاجيات أو من حيث الموارد، فإنه بالإمكان تصور نماذج مشاريع متنوعة على قدر تنوع الموارد واختلاف الحاجيات. ولتحقيق ذلك علينا إعادة النظر في مفهوم النشاط المهني من خلال رؤيتنا للعمل اللائق.

فللأسف لازلنا نشهد مواجهة العمل النخبوي للمهن اليدوية في منظومة تحول دون ارتقاء من هم في أسفل السلم الاجتماعي. غير أن مجتمعنا في حاجة إلى كل المهن، دون تمييز. إذ أن مجتمعاً لا يُكوِّن إلا مهندسين وأطباء ومحامين لن يتقدم. فللمغاربة كفاءات لايتم تثمينها كما تستحق في وضعية نتطلع كأحرار لتغيرها.

فإذا نظرنا مثلا إلى المدن الكبرى، سنجد أن كثيرا من الأسر تحتاج إلى مساعدات وخدمات داخل بيوتها، فتجد نفسها أمام عروض فوضوية تعتمد على توصيات شفهية، أو خاضعة لوساطة « السمسار » دون أية ضمانات قانونية، وقد تنطوي أحيانا على مفاجئات غير سارة.

نود تطوير شبكات رقمية وتطبيقات الكترونية لفائدة أصحاب المهن الحرة من أجل تقديم حزمة من الخدمات المتعلقة بالترصيص والصباغة والكهرباء والتنظيف والمطبخ والنجارة والإصلاحات والتحديد والاعتناء بالأطفال والدروس الخاصة عبر الانترنيت والتجميل

والعلاج والتدريب الرياضي أو التنسيق بين السياح والمرشدين المهنيين. وكل هذه المهن ستتطلب شهادات للتكوين معترف بها، لأن نجاحها مرتبط بمصداقيتها والتزامها بشروط السلامة وقابلية التقييم من لدن المرتفقين بها.

ويمكن لهذه المنصات التضامنية أن تتيح نوعا من المناولة بين الخواص، بل حتى مع المهنيين، لكي يتم إنجاز بعض المهام المؤدى عنها. ونعتقد أنها ستكون مفيدة للنساء العاملات في بيوتهن، واللائي يتوفرن على كفاءات يرغبن في تثمينها اقتصاديا.

وبعيدا عن أي نزعة نسائية، ففي منظورنا لمفهوم الأنشطة الاقتصادية، نعتبر أن ربة البيت هي امرأة نشيطة، طالما أنها اختارت ذلك عن قناعة ولم يُفرض عليها ذلك.

واليوم وفي بلادنا، 8 من أصل كل 10 نساء يشتغلن في بيوتهن، وكثير منهن قمن عن طواعية بهذا الاختيار بدافع أن ما يمكن أن يربحنه من العمل خارج البيت لا يمثل حافزا حقيقيا. إلا أن هؤلاء النساء يشتغلن ويبذلن جهدا كبيرا دون أن يستفدن من دخل قار أو أيام عطل، ناهيك عن التقاعد. ومع ذلك فهن يمتلكن وعيا عميقا بأهمية عملهن في سبيل بناء مجتمع متماسك. كما يعلمن أن لهن مهارات يمكن تثمينها، والدليل على ذلك لجوئهن بكثافة إلى المدونات الالكترونية وفضاءات الويب، لاستعراض براعتهن ومهاراتهن في مجال الطبخ ونصائح التجميل الطبيعي، والأساليب المبتكرة في تهيئة فضاء المنزل. وإننا مقتنعون بأن استثمار الانترنيت في تقديم خدمات متقونة، تبرع فيها النساء في مجالات الخياطة والطبخ والفنون اليدوية (كالحياكة والطرز والصباغة على الزجاج)، وكذا إعداد وترجمة النصوص والتصميم الإعلاني أو غيرها، لكفيل بإضفاء قيمة نوعية على مهارات ربات البيوت.

كما يمكن للمنصات الإلكترونية التضامنية أن تتيح حلولا بديلة للتمويل الموجه إلى حاملي المشاريع الصغرى أو إلى الأسر التي هي في حاجة إلى مدخول إضافي. لدى سينصب دعمنا كذلك على التنظيم المنهجي لعمليات التمويل التضامني الراسخ في مجتمعنا،

كما يطلق عليه بـ « دَارْتْ » أو « القُرْعَة »، مع ضرورة حرص الجمعية أو المقاولة المبتكرة، التي ستتكلف بهذا التنظيم، على التزام المشاركين بأداء مساهماتهم.

وإن التمويل الجماعي « Crowdfunding » يمثل شكلا تشاركيا يجب في رأينا تشجيعه؛ حيث يتيح للخواص بفضل الشبكات الإلكترونية أن يساهموا في تمويل المقاولات المبتكرة ذات المؤهلات أو تلك السائرة في طريق النمو.

ونعتقد أخيرا أن الوسائل الرقمية ستسهل كثيرا الاقتصاد التعاوني بين المقاولات وخاصة الصغرى منها. ويمكن أن تشمل خدمات كثيرة ككراء المكاتب الشاغرة والتجهيزات أو آليات الأوراش. كما يمكن أن تُنشأ نماذج تعاون بين المهنيين من قبيل تعاضد تدبير شاحنات النقل للحد من كلفة « العودة بدون حمولة »، وتقاسم استعمال الآليات الفلاحية. كل ذلك بواسطة شبكات رقمية متاحة للجميع.

أما فيما يخص المدن الصغيرة والمتوسطة، فإنها تفتقد خدمات كثيرة ومختلفة. وتتجلى الإشكالية الأساسية في هذه المراكز الشبه الحضرية في رداءة الخدمات التي تجعلها أقل جاذبية في أعين المواطنين، في الوقت الذي يمكن أن تكون فيها جودة الحياة أحسن بكثير من المدن الكبرى. لذلك فهي في حاجة إلى مخطط تهيئة طموح لمجالها الترابي يقوم أساسا على معايير مضبوطة حتى تتجاوز هذه الوضعية.

ومن وجهة نظرنا، فإن صعوبات تفعيل الجهوية المتقدمة لا ترتبط فقط بالمركز ووثيرة تنزيلها جهويا، بل تقترن أحيانا بالإرادة أو القدرة على تفعيل بعض الصلاحيات المخولة على المستوى الترابي. ومثالا على ذلك، فقد نص القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات على إمكانية تأسيس مجموعات الجماعات الترابية بغرض تنسيق الجهود، وتجميع الإمكانيات المالية واللوجستية، بهدف تجويد بعض الخدمات وإحداث وتدبير بعض المرافق العمومية المشتركة من قبيل دور الصحة وفضاءات الترفيه، وفرق الأشغال العمومية، وصيانة البنيات التحتية، ومطارح النفايات، ومحطات معالجة الماء الصالح للشرب الخ. فينبغي أن يتم تفعيل هذا المقتضى، مع الحرص على

اختيار مركز توطين هذه الخدمات في إطار مقاربة تشاركية وبطريقة جماعية، بعيدا عن أي مزايدات سياسية، وسعيا أولا وقبل كل شيء للانتصار للمصلحة العامة.

وأخيرا فلا يمكننا إغفال العالم القروي، فنحن نأمل أن نطور بداخله قطاع الخدمات مع تشجيع المقاولة المواطنة. فكم من مرة سمعنا الحديث عن منطقة نائية توصف وكأنها مكان سحري من طرف أحد الأجانب قبل أن نكتشف في الأخير أنه يتحدث عن مكان ما يوجد في بلدنا! وكم من مرة أُعْجبنا بصور لمناظر خلابة لمنزل ضيافة يوحي بكرم المغاربة وبساطة عيشهم وحفاوة استقبالهم!

في اعتقادنا، ينبغي تشجيع مثل هذه المشاريع المندمجة مع محيطها، من خلال إقرار امتيازات ضريبية لحامليها وفقا لمعيار عدد وطبيعة مناصب الشغل التي يمكن أن تخلقها.

• 12 ألف فرصة شغل مباشر في مهن التنشيط الاجتماعي في أفق سنة 2025

يعتبر الأحرار أن للدولة دور رئيس في الاستثمار في مجال التنشيط الاجتماعي. ولا يمكن، في أية حالة، أن ننظر إلى التنشيط الاجتماعي على أنه عبئ مادي لا لزوم له، لأنه في الحقيقة ورش ضروري لأي مجتمع يطمح لتعزيز تماسكه من أجل مواكبة جيل الغد.

من هذا المنطلق، تجلت لدينا القناعة بضرورة إعادة الاعتبار للمراكز السوسيوثقافية كفضاءات تلقَن فيها قيم المسؤولية والمواطنة الحقة. هدفنا هو أن نجعل منها مراكز حقيقية تحفز على المبادرة، والاهتمام والانشغال بقضايا المجال الترابي، وكذا فضاءات للتنشئة الاجتماعية للأفراد وإدماجهم. خاصة وأن بلدنا تشهد حاليا تأخرا كبيرا في برامج تأطير الشباب. ففي الواقع، لا يتوفر المغرب إلا على منشط اجتماعي واحد لكل 000 19 شاب، مقابل واحد لكل 110 شاب في فرنسا، وواحد لكل 200 1 شاب في جنوب أفريقيا.

وانطلاقا من هذه المعطيات، فإننا كأحرار، سنعمل على خفض نسبة التأطير هاته، وبلوغ هدف منشط اجتماعي لكل 000 1 شاب. وبذلك،

سيتم خلق ما يقرب من 12 000 فرصة عمل مباشرة لمواكبة شبابنا في مسار التعلم والتطوير والتنمية، وكذلك لتأطيرهم، وتوجيههم نحو الفرص المتاحة من أجل اندماج مهني ناجح.
ولذلك، سنعمل على إعادة النظر في منهجية تدبير المراكز السوسيوثقافية، عبر الاعتماد على آلية شراكات مع النسيج الجمعوي، حيث سيتم تدبير كل مركز من قبل جمعية معتمدة تتعهد بتوظيف منشطين اجتماعيين محترفين. وستتوصل الجمعية بتحفيزات مالية من قبل القطاع الوصي، شريطة التزامها ببنود دفتر تحملات، لضمان السير الأمثل للعمل داخل المركز.
وبالإضافة إلى مستخدميها الدائمين، يمكن لهذه الجمعيات أن تستعين بمجموعة من المتطوعين للقيام ببعض الأعمال المدنية وتقديم خبرات مهنية، مقابل تعويضات محددة، من بين الشباب من ذوي الشواهد العاطلين الذين يوجدون خارج منظومات التعليم والتكوين والشغل، أو الذين ما يزالون يتابعون درساتهم.

صناعة مندمجة من أجل فرص عمل لائق

إن المغرب قد جعل في السنوات الأخيرة قاطرة عصرنة اقتصاده أولوية، بهدف خلق فرص شغلٍ لائق لفائدة أكبر عدد من الأفراد وليس لصالح أقلية معينة.
ووفقا لذلك، فقد وضعنا نصب أعيننا تحدي جعل الصناعة المغربية رافعة حقيقية للنمو، وقادرة على توفير مناصب شغل لائقة قصد وضع المواطنين على مسار التمكين.
وهكذا، فقد رفعنا، في إطار مخطط التسريع الصناعي، تحديا طموحا لخلق 500 ألف منصب شغل في قطاع التصنيع في أفق سنة 2020، ونحن فخورون أن نعلن وفائنا بالتزاماتنا: فلحد الآن، تم خلق 240 ألف منصب شغل لائق ومُؤَمَّن على المدى البعيد، حيث شكلت هذه المناصب موضوع اتفاقيات للاستثمار.
لقد حققنا إذن نصف أهدافنا في منتصف المسار، في الوقت الذي التزمت فيه الفدراليات الصناعية في إطار عقود النجاعة بخلق

448 ألف منصب شغل في أفق سنة 2020، ولعل هذا الإنجاز لأكبر رد على أولئك الذين شَكَّكوا في جدِّية وواقعية هذا الطموح.
والأهم من ذلك أن خطة التسريع الصناعي ساعدت على عودة الثقة في الصناعة المغربية، وتمهيد الطريق أمام النهوض بهذا القطاع. وقد حقق بلدنا انطلاقة حقيقية عندما اقتحم بنجاح السوق الاستراتيجي لصناعة السيارات، ليجعل منه أول قطاع مصدر، متقدما بذلك على تصدير الفوسفاط.
كما أن هناك قطاعات أخرى مثل صناعة الطيران والطاقة الريحية وغيرها من المجالات التي أصبحت نموذجية وذات إنتاجية ثابتة.
كما أن نقاط قوة صناعاتنا الوطنية، الكيماوية والشبه الكيماوية، قد ترسخت في نسيجنا الصناعي، فضلا على أن القطاعات التقليدية الأخرى، ومنها على وجه الخصوص قطاع النسيج، قد استطاعت أن تستقل هي الأخرى قاطرة النمو وعرفت قفزات مهمة.
ويحلو لبعض منتقدينا أن يعترضوا زاعمين أن هذا النمو لن يعوض التعثر المسجل في بعض التخصصات التقليدية كالبناء والأشغال العمومية. وسيكون جوابنا عليهم أننا سنواصل تحدي دعم مساهمة هذه القطاعات ذات الإمكانيات العالية، باعتبارها تخلق فرص عمل لائقة، وذلك حتى تتجاوز نسبه % 20 من الناتج المحلي الإجمالي أي بما مجموعه مليون وتسعمائة ألف منصب شغل في أفق سنة 2025.
كما سنعمل على ضمان استمرار صناعات السيارات والنسيج والصناعات الغذائية وصناعة الطيران والفوسفاط وترحيل الخدمات Offshoring في مسارها وجعلها قادرة على خلق ما يقارب سبعمائة وخمسون ألف منصب شغل إضافي في أفق سنة 2025. وسندعم أيضا تنمية قطاعات أخرى من قبيل صناعات الصلب والحديد والمعادن وبناء السفن، مما سيمكن من خلق خمسة وأربعون ألف منصب شغل في أفق 2025.
ومن أجل ذلك، حددنا محاورا ذات أولوية، مدركين أن نجاح هذا النموذج رهين بتوفر الموارد اللوجيستية والبشرية، إضافة إلى بعض التحفيزات على الاستثمار.

• تسريع إحداث وتنشيط المنظومات الصناعية

سنواصل تنزيل مقاربتنا للمنظومات الصناعية التي أبانت عن نجاعتها في خلق شبكات المقاولات الصغرى والمتوسطة ذات الأنشطة المتكاملة، والتي يتم تجميعها حول قاطرات صناعية سواء تعلق الأمر بمستثمرين صناعيين عالميين أم محليين، وذلك لتشكيل مجمعات صناعية منظمة وأكثر تنافسية.

ولحد الآن، فقد تم تجميع 49 منظومة صناعية، ساهمت في إعادة هيكلة القطاع الصناعي. وكان الدافع إلى ذلك هو جعل المقاولات تسير في نهج تعاوني في صيغة منظومات مندمجة، وذلك للرفع من القيمة المضافة على جميع المستويات. وتسمح هذه الهيكلة أيضا لكل مقاولة بالتركيز على أنشطتها الأساسية لتنمية مزايا تنافسية حقيقية، تتيح لها فرص الانفتاح على أسواق جديدة، وتوفير فرص شغل أكثر إنتاجية.

ولذلك، على بلدنا مواصلة تقديم الدعم اللازم للفاعلين في سلسلة القيمة، من أجل تعزيز الاندماج المحلي لصناعاتنا، وترسيخ جذورها الوطنية. ولقد آتت هذه المقاربة أكلها فعلا، لذلك فليس في نيتنا تغيير هذه الصيغة الرابحة التي مكنت المغرب من اجتذاب شركات كبرى متعددة الجنسيات يعود لها الفضل في خلق مقاولات مناولة ومقاولات مزودة على الصعيد الوطني.

وعليه، نطمح لتسريع تنمية قطاع صناعة السيارات، الذي بمقدوره خلق أكثر من ثلث مناصب الشغل الصناعية المتوقعة في أفق 2025.

كما سنطالب بتعزيز المنصة الصناعية للسيارات في بلدنا لجعلها قطبا رائدا للإنتاج بمنطقة « مينا - MENA ».

سنشجع جذب شركات جديدة في مجال صناعة السيارات، دائما وفق مقاربة الإدماج المحلي، مع الرفع من حجم المنتوجات ذات القيمة المضافة العالية.

وسنواصل أيضا، الاعتماد على نفس النموذج، لهيكلة قطاعات صناعة الطيران، والطاقة الريحية، وبناء السفن والسكك الحديدية، التي تعرف منتوجاتها إقبالا متزايدا، خاصة لتزويد السوق الإفريقية.

• دعم صناعاتنا الكلاسيكية

سندافع عن القطاعات الكلاسيكية مثل صناعة النسيج والجلد لتواصل مسارها. وفعلا فإن قطاع النسيج قد نجح في تحقيق نمو ملحوظ، سواء على مستوى الكم بوصوله اليوم إلى قرابة % 50 من الأهداف التي رسمت لهذا القطاع إلى غاية سنة 2020، أو على المستوى النوعي، من خلال وثيرة النمو التي عمت جميع حلقات سلسلة القيمة، وذلك من مزودي المواد الأولية إلى موزعي العلامة التجارية الوطنية، مرورا بإنتاج « الدينم - DENIM » كمادة خام ومختلف الأثواب والمنسوجات المنزلية والتقنية وغيرها.
وسنحرص كذلك على الدعوة لإنعاش هذه القطاعات، وخاصة النسيج، مستغلين الفرصة التي يمنحها المناخ العالمي الاقتصادي الإيجابي لبلدنا، مستعينين بمنظومة لوجستية ملائمة، ومستندين على الإمكانيات التي تتيحها التجارة الالكترونية، بوصفها رافعة للتصدير.

• ترحيل خدمات « Offshoring » متقدم

يعد المغرب من أهم ثلاثين وجهة مختصة في استقبال ترحيل الخدمات في العالم. لذلك فإننا سنواصل استراتيجيتنا لدعم هذا المنفذ المتنامي والمنتج لفرص الشغل.
إضافة إلى ذلك، فإننا نعتبر أن أنشطة ترحيل الخدمات ذات القيمة المضافة العالية لديها مستقبل واعد. وتضم هذه الأنشطة على سبيل المثال لا الحصر: المحاسبة، والمالية، والتزويد بالمشتريات، والاستشارات القانونية أو التكنولوجية، والهندسة، والبحث والتطوير، والإعلانات، ودراسات الجدوى. وتشكل مجالا واعدا للتشغيل، خاصة لخريجي التعليم العالي الذين قد يواجهون شبح البطالة.
ومن ناحية أخرى، فان هذا التوجه سيمكن من تجاوز التهديد الذي يشكله الاعتماد التدريجي على التكنولوجيا في المهن الكلاسيكية لترحيل الخدمات.

• نحو جهوية التصنيع

إننا ننظر إلى المقاربة الجهوية في التصنيع باعتبارها، أولا، آلية للإنصاف المجالي، من حيث تحقيق النمو والولوج إلى الشغل، وباعتبارها أيضا عاملا محفزا للتنمية المجالية قصد تعزيز تنافسية الجهات. ولهذا سنطالب بتنزيل الاستراتيجيات الصناعية القطاعية على المستوى الجهوي، وفقا لخصوصيات ومؤهلات كل جهة.
وسنطالب كذلك، بتفعيل إحداث مناطق صناعية جهوية متخصصة، قصد تيسير استئجار العقار بأسعار تنافسية. وتجاوزا لما قد تشكله التفاوتات المجالية من عوائق، خاصة من حيث البنيات التحتية الطرقية، سندعو إلى تكفل الجهات أو صندوق التضامن بين الجهات بفارق كلفة النقل في حالة توطين الاستثمار في المناطق النائية.

• الملائمة بين كفاءات الرأس المال البشري ومتطلبات القطاع الصناعي

في سياق تعرف فيه بلادنا تراجع تنافسية تكاليف الانتاج وانحصار القدرات الابتكارية، سنكون مطالبين بتجويد عرضنا في مجال التكوين. هذا، وقد أثبت نموذج التكوين المهني بالتناوب، المعمول به في قطاعي السيارات وصناعة الطيران، جدواه ومردوديته، لذلك فإننا نعتزم تعميمه على جميع القطاعات الصناعية، مع العمل على تطبيق خطة استباقية في تأهيل الموارد البشرية.
لذا سنحرص، انطلاقا من الاحتياجات من حيث الكفاءات المعبر عنها من لدن المقاولات، على تحديد عرض التكوين في كل جهة، مع السعي إلى إدماج مكونات تضمن الجمع بين المهارات التقنية والمعارف، وتعدد الكفايات.
ولأننا نعي التوجه المستقبلي نحو الاعتماد على التكنولوجيات الحديثة، فإننا نطمح لمواكبة هذا الانتقال الصناعي، من خلال إحداث نظام للتكوين المهني يتلاءم وتلك التحديات المستقبلية، ويهدف إلى توفير الكفاءات، ومزيد من التقنيين المتخصصين.

• صناعة خضراء في خدمة التنمية المستدامة

وفق مقاربة استشرافية، نقترح السعي نحو صناعة خضراء، ورفع التحديات البيئية الأكثر إلحاحا، من خلال الحرص على تخفيض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، والتكيف مع التغيرات المناخية، والتدبير السليم للمواد الكيماوية والنفايات، والمحافظة على الموارد المائية.

فبالنسبة لنا كأحرار، تعد الصناعة الخضراء وسيلة لحماية محيطنا، ونظامه الايكولوجي ومناخه، في مواجهة ازدياد المخاطر البيئية واستنزاف الموارد الطبيعية.

ونأمل في تطوير ودمج الوسائل، التي أثبتت فعاليتها، للحد من التلوث ومن استنزاف الموارد. ولهذه الغاية، ينبغي إقرار تحفيزات ضريبية للحث على استخدام الطاقات النظيفة، والرفع من استهلاكها، والتوجه بشكل متزايد من الاقتصاد « المُلَوِّث » نحو اقتصاد التدوير.

الفلاحة والصناعات الغذائية: مكسب حقيقي يجب تعزيزه

بكل موضوعية، يمكن القول بأن القطاع الفلاحي المغربي قد شهد خلال العقد الأخير طفرة نوعية غير مسبوقة. فقد استطاعت الفلاحة، التي كانت تعرف نموا محتشما إلى غاية سنة 2007، أن تعكس منحى الوثيرة التي سارت بها فيما قبل، وتتفوق على باقي القطاعات الاقتصادية. واليوم، فقد مكن القطاع من ذر مداخيل مستدامة للفلاحين بفضل مخطط المغرب الأخضر الذي حرص دوما على خلق التوازن العادل بين الفلاحة التضامنية والفلاحة العصرية.

ومن الجلي أن القطاع الفلاحي نجح في كسب الرهان الاستراتيجي وتحقيق حصيلة متميزة، وذلك ما يظهر من خلال:

- تضاعف الاستثمار الفلاحي منذ سنة 2008؛ حيث أن كل درهم استثمرته الدولة سمح لها باستقطاب درهمين عن طريق القطاع الخاص؛
- 770 ألف مستفيد من 700 مشروع للفلاحة التضامنية؛ وقد مكن

هذا الجهد صغار الفلاحين من تحويل زراعتهم المعيشية من الحبوب، أو العمل على تكثيفها من خلال اعتماد زراعات أخرى ذات قيمة مضافة عالية، وخاصة الأشجار المثمرة، وعلى رأسها الزيتون. واستلزمت هذه الدينامية تعبئة استثمار مهم بغلاف يناهز 16,4 مليار درهم؛

- تحقيق الاكتفاء الذاتي في كثير من المنتجات الفلاحية، مع الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين. وبفضل ذلك، تمكن المغرب من الحصول على اعتراف من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، لتحقيقه أول هدف للألفية، والمرتبط بالقضاء على الفقر المدقع والجوع، وذلك سنتين قبل الأجل المحدد.

وليس من الهين المجازفة بوضع أهداف طموحة وواقعية في الآن ذاته، والمثابرة يوميا للوصول إليها، مع الحرص الدائم على عرض حالة التقدم في الإنجاز، والتفكير المتواصل في إجراء تعديلات عند الضرورة، مع الأمل اليومي في بلوغ الأهداف المسطرة. غير أن ما شجعنا يوما بعد يوم، على مواصلة الجهود والمضي قدما، يكمن في تلك الإنجازات الهامة التي تحققت لفائدة الساكنة القروية، خاصة منها الفئات الهشة. ولذلك، فإننا عازمون على مواصلة مسارنا، حتى تحافظ الفلاحة على وثيرتها في أفق سنة 2020 وما بعدها.

وإذ تظل الأسس التي يقوم عليها هذا الورش الملكي ثابتة، فإن آفاقه تتطلع لكسب رهان الاستمرارية. كما أننا نحمل لهذا القطاع تطلعات جديدة، حريصين على الاستمرار في مسار ما تحقق من إنجازات، وتحصين المكتسبات، ثم أخذ العبر من العمل الميداني، والسعي إلى تسطير أهداف متجددة.

لذا، فمخطط المغرب الأخضر يطمح إلى تعبئة المقومات اللازمة لاستمراريته. تلك المقومات التي ستشكل أهم تحدياتنا خلال السنوات المقبلة.

• 38 000 منصب شغل إضافي في الصناعات الغذائية

لقد مكن مخطط المغرب الأخضر جميع سلاسل الإنتاج الفلاحية من وضع خارطة طريق واضحة، وهيكلتها على شكل تنظيمات بين-مهنية. كما أن سلاسل الإنتاج ذات الطابع الاجتماعي، مثل اللحوم والحبوب، هي الآن بصدد تحقيق أهدافها، وستظل إنتاجيتها سائرة في منحى تصاعدي خلال السنوات القادمة. وقد شهدت سلاسل الإنتاج الفلاحية ذات القيمة المضافة العالية، مثل الحوامض والزيتون والبواكر وعلى رأسها الطماطم، دفعة إنتاجية بفضل الآثار الهيكلية للعقود المبرمة بين الدولة ومهنيي القطاع.

كما كانت الدينامية الجهوية متوازنة كذلك وتم الوفاء بالأهداف المسطرة في إطار المخططات الفلاحية الجهوية.

واليوم، وصل مخطط المغرب الأخضر مرحلة النضج، وحقق نتائج واعدة، وأصبح يواجه تحديات عصره: فإذا كانت رهانات التسويق والتثمين تفرض نفسها بقوة، فلأن الإنتاج الفلاحي تحسن بشكل كبير. ومع ذلك، فلا يجب إهمال حلقة الإنتاج، بل يجب أن نرافق جميع حلقات سلسلة القيمة، للفلاحة وللصناعة-الغذائية، واضعين نصب أعيننا الرفع من عدد مناصب الشغل اللائق.

وأمامنا كذلك تحدي إحداث 38 ألف منصب شغل إضافي في مجال الصناعات الغذائية في أفق سنة 2020، مع خلق قيمة مضافة إجمالية تبلغ 13 مليار درهم. ولهذا، نهدف إلى تشجيع استثمار بقيمة 12 مليار درهم في الصناعات الغذائية، حيث ستتعهد الدولة بتوفير ثلثه، ويلتزم مستثمرون خواص بتعبئة ثلثيه.

وسنظل ملتزمين بدعم مختلف حلقات سلاسل الإنتاج الخَلاَّقة لفرص شغل منتجة، من خلال مجالات نعتبرها ذات أولوية:

- سندعم تحديث قنوات التسويق في المغرب، حيث سنطالب بإصلاح هيكلي لأسواق الجملة وبإحداث وكالة وطنية تتكفل بإصلاح أسواق الجملة؛

- سنشجع المنصات التصديرية المندمجة والمتعددة الاختصاصات في مجال الصناعات الغذائية، ولا سيما في غرب افريقيا؛
- سندعم خلق وتطوير وتعزيز تنافسية المقاولات الوطنية المتخصصة في الصناعات الغذائية، من خلال مواكبتها في وضع وتنفيذ استراتيجيات نموها في السوق الوطنية والدولية؛
- سندعم الترويج دوليا للعلامة التجارية المغربية؛
- سنشجع التكوين والبحث والابتكار وشروط السلامة الصحية، وغيرها.

ومن خلال هذه الجهود، نطمح لتضطلع المقاولات الصناعية الغذائية بدور المحفزات الناظمة للتجميع وقاطرات للتصدير.

• تعزيز الفلاحة التضامنية

لقد أسس مخطط المغرب الأخضر لنظام زراعي جديد، ومكن من تسجيل دينامية ملحوظة على مستوى الفلاحة التضامنية، وإننا نعتزم مواصلة هذا المسار.

ونظرا للمكتسبات التي تم تحقيقها على مستوى الفلاحة التضامنية، فسنعطي الأولوية لاستدامة المشاريع السبعمائة (700) التي تم إطلاقها. ولذلك، سنعمل على تعزيز المهارات التقنية والتسويقية لصغار الفلاحين المستفيدين، كما سندعم مهنة الاستشارة الفلاحية قصد مواكبتهم. وسنشجع أيضا إشراك فاعلين خواص في تدبير وحدات الإنتاج وفي تسويق المنتوج.

وسندعو القطاع البنكي إلى تعزيز عروضه الموجهة لصغار الفلاحين حاملي أفكار المشاريع، خاصة فيما يتعلق بتمويل مصاريف التسيير.

وبالإضافة إلى حرصنا على إعطاء الأولوية لاستدامة مشاريع الفلاحة التضامنية المنجزة، فإننا نعتزم توسيع رقعتها، لتشمل مساحات جديدة من الاستغلاليات الصغرى، فضلا عن تبني نماذج جديدة تتلاءم والخصوصيات المجالية، خاصة بالواحات والمناطق الجبلية.

وأخيرا، سنعمل على تعزيز نسيج التعاونيات الفلاحية والمجموعات ذات النفع الاقتصادي، مع السعي لمراجعة النصوص التنظيمية المؤطرة لعملها.

• تأمين الموارد المائية

إن الأمن المائي أولوية قصوى في ظل التغيرات المناخية الحالية. وإزاء هذا المعطى، فإننا سنبذل جهودا مضاعفة لتعبئة الموارد المائية، سواء منها الاعتيادية (السطحية والجوفية) أو الغير الاعتيادية (مياه البحر المحلاة، الخ.). وسيقترن ذلك بسياسة استباقية من أجل تدبير فعال للطلب على المياه الموجهة للأغراض الزراعية؛ وقد تمت تعبئة 24 مليار درهم كاستثمار لذلك، إذ تضاعفت المساحات المسقية بواسطة تقنيات الري الاقتصادية الحديثة بثلاث مرات ونصف منذ 2007، كما عرف الطلب على مياه الري استقرارا على الرغم من توسع المساحات المسقية.

وسنواصل اعتبار استدامة الموارد المائية من بين أولوياتنا حيث:

- حققنا الهدف الذي سطرناه في أفق سنة 2020 وتمكنا من تجهيز 550 ألف هكتار بتقنية الري الموضعي. واليوم نسعى للرفع من سقف طموحنا لبلوغ 710 ألف هكتارا في أفق 2020؛
- سنواصل العمل على توسيع المساحات المسقية إلى 160 ألف هكتار في أفق 2020، هذا الورش الذي بلغت نسبة تقدمه % 50 حاليا؛
- سنشجع تأمين الموارد المائية على مستوى ثلاثة أحواض كبرى: حيث سيُعَزِّز سد « مداز » موارد حوض « سبو » من أجل ضمان سقي سهل « سايس ». كما سيتم تعزيز موارد واد « أم الربيع » عبر تحويل المياه من واد « سبو »، واستعمال تقنيات الري الموضعي، وتحلية ماء البحر لتزويد المنطقة الساحلية بين الدار البيضاء وآسفي. وستستفيد منطقة اشتوكة، إلى جانب الداخلة، من إنجاز محطة لتحلية ماء البحر، الموجهة للأغراض الزراعية والتزويد بمياه الشرب؛

- سندعم إطلاق الممر المائي، قصد نقل المياه من سد الوحدة بالشمال إلى سد المسيرة بالجنوب؛
- سنعمل على توعية وتحسيس الفلاحين بأهمية التدبير المعقلن للموارد المائية وخاصة عبر الاستشارة الفلاحية.

• التقاعد للفلاحين المسنين وتحسين ولوج الشباب للعقار الفلاحي

لقد أبان مشروع تثمين الأراضي الفلاحية الذي أطلقناه منذ سنة 2007، من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتجميع الفلاحين الصغار، عن نتائج إيجابية، مما يُبرز أهمية تثمين العقار الفلاحي وتجميعه لكسب رهان مواصلة تطوير الفلاحة المغربية.
ذلك أن بلادنا في حاجة ملحة إلى إصلاح الولوج للأراضي الصالحة للفلاحة، بغية تمكين ساكنة العالم القروي من تحسين مداخيلهم، والحد من تجزيئ الاستغلاليات الفلاحية.
واستحضارا لكون الشباب يمثل أكثر من ثلث الساكنة القروية، فإن اهتمامهم بالأرض في المستقبل سيكون رهينا بقدرتها على أن توفر لهم مستوىً معيشي لائق. وعلينا أن نشجع هؤلاء الشباب لتحرير طاقاتهم وخوض غمار تجربة الاستثمار في الأنشطة الفلاحية، واكتساب تجارب ومهارات في هذا المجال، والاجتهاد في ابتكار مبادرات خلاقة ونموذجية قادرة على خلق فرص الشغل اللائق، مع السعي لتحدي التعثرات وتجاوز التحديات التي قد تواجههم.
ولأن الولوج للعقار الفلاحي، غير المتاح إلا عن طريق الإرث، يعتبر من أكبر الصعوبات التي يواجهها الشباب، بالإضافة إلى أراضي الجموع التي تعرف وضعا قانونيا يعقد استغلالها، فإننا نعتزم طرح النقاش للتفكير الجماعي في صيغة تمكن من تحسين الولوجية للعقار بالنسبة لهذه الفئة وإيجاد حلول نوعية لصالح الفلاحين الصغار.
وفي هذا النطاق، نقترح على وجه الخصوص صيغة بديلة؛ حيث نقترح، من جهة، فتح الحق في التقاعد، من خلال صندوق مضمون من طرف الدولة، لفائدة الفلاحين المسنين الذين يتوفرون على أراضي

فلاحية، بورية أو سقوية، في المجالين القروي والشبه الحضري؛ ومن جهة أخرى نقترح مواكبة أبناء وبنات الفلاحين، الذين يرغبون في استئناف نشاط آبائهم، بشراكة مع مُجَمِّع، شريطة أن يكونوا حاصلين على شهادة أو دبلوم في التكوين الفلاحي. ونقترح أن يتم العمل بحق الشفعة لفائدة الابن أو البنت، الذين توليا تدبير الأرض وتحسين مردوديتها، من خلال شراء أو اكتراء حصص ذوي الحقوق. وقصد تحديد الأراضي المؤهلة لهذا البرنامج، نقترح أن يتم الاستناد على السجل الفلاحي الوطني الذي يمكن اليوم من جرد جميع الأراضي الفلاحية في المغرب، ويوفر المعطيات اللازمة لتحديد هوية مستغليها.

الصيد البحري، تطور باستدامة مضمونة

أصبح الصيد البحري، منذ تنزيل استراتيجية آليوتيس، قطاعا منتجا بامتياز. حيث تعدت الاستثمارات الخاصة في مجال التثمين الصناعي باليابسة عتبة 2 مليار درهم، فيما تطورت القيمة المضافة للقطاع بـ % 10 سنويا. وقد تحسنت الأوضاع الاجتماعية للعاملين بالقطاع وخاصة منهم العاملون في الصيد التقليدي.

• خلق حوالي 5 000 منصب شغل إضافي مباشر بفضل تثمين المصطادات

نعمل حاليا على تنزيل سياسة نشيطة محليا لتثمين المصطادات، عبر 6 مشاريع موزعة بين بوجدور والداخلة، تهم الأسماك السطحية الصغيرة.

ونعمل، بالموازاة مع ذلك، على تشجيع الابتكار في مجال التثمين وعلى تطوير تسويق منتجات الصيد للرفع من قيمتها.

• تحديث شبكة تسويق منتجات الصيد

عملت استراتيجية آليوتيس على تطوير البنيات التحتية للبيع الأولي للأسماك، حيث تم الانتهاء من إنجاز 9 فضاءات من جيل جديد توفر

شروطا مثلى للحفاظ على جودة المصطادات. وتتواصل المجهودات لجعل الأسماك في متناول المستهلكين وخلق مراكز جهوية حديثة للتوزيع. وبالموازاة مع ذلك، فقد تم إنجاز 8 أسواق للجملة خاصة بالأسماك موزعة على مجموع التراب الوطني.
كما نواصل العناية بالتسويق عبر تطوير آلياته وعبر خلق نوع من التكامل بين البنيات التحتية المخصصة لبيع منتجات الصيد.

• تربية الأحياء البحرية، قطاع للمستقبل

يحقق قطاع تربية الأحياء البحرية تطورا يعتبر هو الأسرع من بين كل قطاعات الإنتاج الغذائي على الصعيد العالمي[1]، حيث يمثل حاليا نصف كمية الأسماك الموجهة للاستهلاك المنتجة عالميا.
وفي بلادنا، طمحت استراتيجية آليوتيس، لجعل قطاع تربية الأحياء البحرية محركا رائدا للنمو. واليوم أصبح هذا الطموح واقعا.
لهذا، سنواصل تحديد المناطق الصالحة لتربية الأحياء البحرية بالسواحل المغربية. كما سنعمل على تعزيز الآليات القانونية والمالية لمواكبة الاستثمار في قطاع تربية الأحياء البحرية، وذلك عبر إصدار نصوص قانونية تؤطر نشاطه، ووضع نظام جبائي مغر، وكذا عبر تطوير آليات للتمويل ومنتجات مالية للتأمين ضد المخاطر، ملائمة لخصوصيات هذا القطاع.

• مواصلة سياسة تهيئة ومراقبة المصائد

يتم اليوم، تدبير حوالي % 95 من حجم الإنزالات بصفة مستدامة بفضل نهج سياسة تهيئ المصائد، خلال السنوات الأخيرة. ونعتزم مواصلة هذه الجهود لعقلنة استغلال الموارد البحرية.
ونعتزم أيضا إعادة هيكلة قطاع الصيد التقليدي لتطوير قيمة إسهامه، عبر وضع نظام لترميز المراكب باستعمال رقائق مدمجة.

[1] بنسبة % 6 سنويا خلال 16 سنة الأخيرة.

كما سنواصل إنجاز الشعب الاصطناعية وخلق المحميات البحرية بالنظر لإيجابية تأثيرها البيولوجي والبيئي.
وسنعمل أخيرا على تقوية عمليات مراقبة أنشطة الصيد في إطار محاربة الصيد الغير الشرعي، و الغير المعلن والغير المرخص له وذلك عبر تفعيل مخططات جهوية للمراقبة.

• تطوير جيل جديد من مراكب الصيد المستقبلية

نطمح إلى تمكين أسطول الصيد الوطني من مراكب من جيل جديد، عبر مراجعة هندسة أدوات الصيد، لجعلها مراكب صيد ذكية تمزج بين التقنيات الحديثة واحترام البيئة وسهولة الإدماج بالقطاع.
ويندرج هذا الورش في إطار أولويات مبادرة الحزام الأزرق، تفعيلا لالتزام المغرب إبان قمة COP22 بتعويض ثلث أسطوله المخصص للصيد في أفق 2030. الشيء الذي سيسمح بإحياء قطاع صناعة السفن وتطوير أنشطة الصيانة والإصلاح البحرية وكذلك تحسين الأداء الاقتصادي لصناعة التثمين بالموانئ.

• تعزيز الأبحاث البحرية

عرفت الأبحاث البحرية تطورا قويا بفضل مخطط آليوتيس، وقد سمحت لنا هذه الأبحاث بفهم تطورات المخزونات البحرية وتأمين متابعتها بانتظام.
وفي إطار مبادرة الحزام الأزرق، نطمح لتقوية دور الأبحاث البحرية عبر إحداث شبكة متنقلة، مدمجة بمراكب الصيد، تسمح بتجميع وإرسال حالة المحيطات والطقس وكذا المعطيات البيولوجية والصحية والبيئية.

2
من أجل إطلاق ديناميـة التشغيل

« الأحرار ينشدون الكرامة وضمان مستقبل الأجيال القادمة عن طريق توفير فرص الشغل »

لمياء بوطالب، الأحرار – عضو المكتب السياسي

من أجل عيش كريم لكل مغربي بفضل عمله

إن أساس تصورنا في مجال التشغيل هو أن العمل اللائق يستوجب التوفر على مؤهلات، ويذر دخلا مناسبا، ويضمن تغطية صحية للمواطنين وأسرهم، وفرصا للاندماج والارتقاء في السلم الاجتماعي. وغالبا ما تم تناول مسألة خلق فرص الشغل، خلال السنوات الأخيرة، من جانبها الكمي، مع التغاضي عن بعدها النوعي. وإن الشغل الهش، إلى جانب الشغل الغير المؤدى عنه، يمثلان اليوم نسبة عالية من مجموع مناصب الشغل، ويرهنان كثيرا من المغاربة داخل الحلقة المفرغة للهشاشة.

لقد آن الأوان لمقَاربةٍ جديدة، للتعاطي بفعالية مع إشكالية البطالة. وإذا كنا نطمح فعلا إلى التقدم، فإن الاقتصاد المغربي بحاجة إلى جلب مزيد من الاستثمارات التي تدعم النمو الاقتصادي، والذي يوفر بدوره مناصب شغل قارّة ويُـوَلِّـدُ تحولا بنيويا في المجتمع. لذلك، فسنعمل على بلورة استراتيجيات لخلق فرص العمل اللائق، عكس الاستراتيجيات التي لا تهتم إلا قليلا بجودة مناصب الشغل. وبتقييم بسيط، سنلاحظ أن بعض السياسات العمومية قد نزعت إلى توجيه الاستثمار نحو قطاعات لا تنتج مناصب شغل لائق بالقدر الكافي. فقطاع كالعقار مثلا عرف تشجيعا قويا منذ سنة 2000،

ومازال إلى اليوم أول قطاع يستفيد من إعفاءات ضريبية تبلغ 12 % من مجمل الإعفاءات الممنوحة للقطاعات الاقتصادية، مقابل 3 % فقط للقطاعات المصدرة. أما المبرر الرئيسي لهذه السياسة، فكان تلك الأصوات المنادية بتسهيل ولوج الجميع إلى السكن بوصفه المنفذ الأنسب للعيش الكريم. وهو ما تمت الاستجابة له من خلال سياسة اجتماعية مشجعة، بفضل تحفيزات ضريبية تمنح امتيازات للمنعشين العقاريين الفاعلين في مجال السكن الاجتماعي، وبفضل تسهيل تعبئة العقار العمومي، وإحداث نظام قوي لضمان التمويل وغير ذلك. لكن ما ترتب عن هذا التوجه هو أن هذا القطاع، يجتذب جزءا كبيرا من استثمارات القطاع الخاص، ويغذي في الوقت نفسه هشاشة الشغل.

إلا أنه وإلى حدود اليوم، لم تخضع آليات الدعم هاته الى أي تقييم جدي. بل إن فئة عريضة من المواطنين لا زالت معاناتهم حقيقية للحصول على سكن لائق. وبغض النظر عن النية الحسنة التي حكمت اختيار هذه السياسة، فإن الأحرار يطرحون اليوم أسئلة جوهرية: ألم يكن من الحكمة والتبصر اقتلاع الهشاشة من جذورها عوض معالجة أعراضها بصورة سطحية؟ ألم يكن من الأولى والأجدر تحسين دخل الأسر في وضعية هشة وتمكينها من اختيار سكنها بنفسها، عوض اتباع استراتيجيات أسفرت عن ظهور أحياء نمطية، وخلفت انعكاسات معمارية سلبية على مورفولوجيا ضواحي المدن الكبرى؟ لهذا السبب، نطمح اليوم لمواصلة السياسات الاجتماعية التي تشجع الولوج إلى السكن، عبر منح تحفيزات مباشرة للمواطنين المقبلين على اقتنائه. كما نطالب بتحفيز أكبر للقطاعات التي تستحق ذلك، أي تلك التي من شأنها خلق مناصب شغل لائق. ولقد كان هذا الهدف منطلقنا لتحديد القطاعات ذات الأولوية والتي من شأن الاهتمام بها أن يساهم في خلق مناصب الشغل المنتجة:

- قطاع الخدمات، باعتباره رافعة اقتصاد المستقبل، وخاصة السياحة والصناعة التقليدية والنقل، إضافة إلى خدمات القرب والجيل الجديد من المهن المرقمنة والموجهة إلى المقاولات أو للأسر.

وكلها تتطلب يدا عاملة كثيفة ذات مؤهلات متوسطة، وتشجع كذلك المقاولات الذاتية والمبادرة الفردية، كما تقدم بديلا جِدِّيّاً للقطاع الغير المهيكل؛

- الصناعات التحويلية ذات المحتوى التكنولوجي القوي أو المتوسط، وصناعة النسيج وترحيل الخدمات « Offshoring ». فكلها أنشطة مندمجة في سلاسل القيمة وطنيا وعالميا، يتوفر فيها المغرب على إمكانيات مهمة، وتتطلب يدا عاملة ذات مؤهلات متوسطة أو عالية؛
- الفلاحة والصيد البحري التي تساهم في استقرار مناصب الشغل مع الحرص على تجويدها بفضل الصناعات الغذائية؛
- القطاعات المصدرة التي تمكن من تحسين تنافسية العلامة التجارية « صُنِعَ في المغرب ».

حتى يتمكن كل مغربي من الارتقاء في السلم الاجتماعي

إننا نريد أن نعطي لكل المواطنين ثقتهم في أنفسهم وفي مستقبلهم. وهذا المطلب لن يتحقق إلا بتعليم يساهم في الترقي المهني، وشغل يتيح الارتقاء الاجتماعي، وتكوين يدعم ويقوي الكفاءات، وكل ذلك بفضل دعم دولة – التمكين.

وإذا كان إصلاح المنظومة التربوية ورشا يتطلب نفسا طويلا، ينبغي تنزيله وفق منطق الاستمرارية إلى أن يؤتي أكله، فإن التكوين المهني الأساسي والمستمر ينبغي اعتباره الحل الأمثل على المدى القصير والمتوسط لتحرير طاقات مواطنينا وإخراج عدد كبير منهم من مأزق الحاجة والاتكالية، وتوجيههم نحو مسار الكرامة.

إن التكوين مدى الحياة هو حق دستوري أولا وقبل كل شيء، ويجب أن يُضمن للجميع على حد السواء. الشيء الذي يجعلنا نتساءل عن جدوى السياسات المتبعة في قطاع التشغيل حاليا.

وإنه لمن العبث أن يتم تركيز الجهود على فئة حملة الشواهد والمستخدَمين، في حين أن المنقطعين عن الدراسة، الذين تنعدم أو تقل مؤهلاتهم، والذين لا تتوفر لديهم رؤية عن مستقبلهم، يعدون

بالملايين. كما أن نجاعة آليات التكوين المستمر وتعزيز التشغيل تُطرح أيضا بحدة عندما نتساءل عن أثرهما على المستهدفين من حاملي الشواهد وكذا من المستخدمين. إذ أن عرض التكوين المستمر في بلادنا قليل الجاذبية، وإجراءاته معقدة، بالإضافة إلى أن حصة الضريبة المهنية المرصودة له غير كافية، والأكثر من ذلك، لا تُستعمل على الوجه المطلوب؛ فالمبلغ السنوي المرصود للتكوين المستمر يقارب 700 مليون درهم، أقل من ربعه يستغل فعليا، كما أن أقل من 7 % فقط من المأجورين يستفيدون من حقهم في التكوين المستمر الذي يتحمله المشغِّل.

بيد أن المغاربة هم في حاجة اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إلى الرفع من كفاءاتهم كي يظلوا مؤهلين للشغل؛ فهناك بعض مهن الأمس التي اختفت تماما، مثلما ستزول غدا بعضُ مهن اليوم.

الإصرار على السباحة ضد تيار التقدم عبث لا طائل من ورائه. فعلينا توقع التقدم وتشجيعه وإعداد المغاربة لتقبله واستثماره.

هذا ما يدعونا اليوم، كأحرار، إلى المطالبة برفع تحدي إعادة هيكلة مبتكرة للتكوين المستمر، قصد فتح باب التعلُّم على مصراعيه لمن هم في حاجة إلى ذلك؛ سواء الشباب المنقطعين عن الدراسة والذين ليست لهم أية مؤهلات أو أصحاب المهن الحرة، أو العاطلين من حملة الشواهد، أو الموظفين أو المأجورين.

ويستلزم هذا الطموح إحداث نظام وطني للمصادقة على المكتسبات والتجربة المهنية، وهو شرط جوهري للتحفيز على التكوين المستمر وتقوية الأهلية للشغل.

• تكوين مليون شاب منقطع عن الدراسة

عندما نتأمل مظاهر الإقصاء، فلا عجب في أن يتملك الحرمان والشعور بالإهمال قلوب أولئك الموجودين في أسفل السلم الاجتماعي. إننا لا نستطيع الاكتفاء بالوعي بهذه الفوارق، الناتجة عن الاختلالات في الحق في التعليم والتكوين والشغل اللائق، بل إن الوقت قد حان كي نبادر إلى الفعل والتغيير. ولهذا، نأمل في إعطاء منظومة

التكوين دفعة جديدة يستفيد منها، على وجه الخصوص، الأفراد بدون مؤهلات أو الذين لهم قدرات متواضعة. وبالموازاة مع ذلك، ينبغي تركيز الجهود التي تبذلها الدولة لتمكين المواطن، والتوجه نحو تنسيق أفضل مع المجتمع المدني.

ومبدأ التمكين الذي نطمح إليه يقوم على أساس صيغة مختلفة، واستهداف أحسن وفعالية أفضل؛ إنه مبني على منطق لا تعني فيه المواكبة العمل بالنيابة عن الأشخاص المحتاجين لها، بل تعني العمل معهم. فيصير المستفيدون بذلك فاعلين في تنميتهم الذاتية، وتكون الدولة وفقا لذلك دولة للتمكين.

إن رسالتنا صريحة ولا لبس فيها؛ نترافع اليوم من أجل أن تخرج للوجود مؤسسة وطنية مستقلة عن أي انتماء سياسي، تحتضن كل الجهود الاجتماعية المشتتة بين عدة مؤسسات ومبادرات وجمعيات. مؤسسة تكون هي الساعد القوي للدولة من حيث الأعمال الاجتماعية وتصبح مخاطبا للمجتمع المدني.

ونأمل أن تحمل هذه المؤسسة، كطموح أول، مشروع مواكبة مليون شاب غير مؤهل أو ضعيف التأهيل في غضون خمس سنوات، اعتمادا على شبكة من الجمعيات المحلية الشريكة، وآليات مختلفة كالتكوينات الإشهادية والتعلمات وغير ذلك.

إن عرضنا هذا فريد من نوعه، لأنه لا يكتفي بتكوين الشباب، بل سيحرص على مواكبتهم إلى حين إدماجهم المهني. وسيكون من بين مهام هذه المؤسسة التنسيق بين الشباب المُكونين من جهة، وبين الفاعلين في المجتمع المدني والغرف المهنية والشركات الناشئة أو المقاولات وغير هؤلاء من المتدخلين من جهة أخرى. هؤلاء الفاعلون الذين سينظمون هؤلاء الشباب المكوَّنين في إطار شبكات مندمجة.

• لمحاربة بطالة الشباب حاملي الشهادات

يمكن القول بأن مختلف البرامج الموجهة اليوم لإنعاش تشغيل الشباب حاملي الشواهد تبقى جد متواضعة، وذات نتائج هزيلة، وأثر محدود، قياسا إلى حجم الحاجيات. ويجب تقييم هذه البرامج ليس فقط من منظور عدد فرص الشغل المحدثة، بل اعتبارا لاستدامة هذه المناصب. فالعقود الرامية إلى تعزيز الإدماج المهني يجب أن تتيح حماية أكبر للباحث عن الشغل. لهذا سنطالب بتقليص مدة تكوين الإدماج من 24 شهرا حاليا إلى 12 شهرا مستقبلا. كما سنترافع أيضا كي تتم مواكبة المرشح الذي لم يتم إدماجه، بعد التكوين، في بحثه عن فرص جديدة. ويجب جرد وتنبيه المقاولات التي تستفيد من هذا البرنامج بشكل تعسفي، مُستَغِلة تحمل الدولة للتغطية الاجتماعية أو منحة التكوين. ومن جهة أخرى، سنطالب بإصلاح عميق لسياسة تعزيز التشغيل لصالح العاطلين من حملة الشواهد وخاصة من يقبلون على العمل لأول مرة. ونريد أن يتم وضع مخطط للاستثمار، يعطي الأولوية للتكوين الذي يتيح إدماجا أمثل، وذلك من خلال تقديم تكوينات قصيرة الأمد تتكفل بها الدولة، من أجل الرفع من مستوى الكفاءات اللغوية والمعلوماتية والتواصلية للشباب الباحثين عن الشغل.

وأخيرا، يبدو ضروريا من وجهة نظرنا تحسين آليات البحث عن العمل، عبر تعزيز ولوج المواطنين إلى مواقع البحث عن الشغل، وضبط مساطرها وتدبيرها حتى تكون أكثر شفافية.

• تكوين مستمر أكثر ولوجية

مازال التكوين المستمر لفائدة الأجراء غير واضح المعالم، فالنظام الحالي يعاني من غياب التنسيق مع القطاع الخاص، إلى درجة أن قليلا من الأجراء وخاصة في المقاولات الصغرى والمتوسطة يعرفون أن لهم الحق في التكوين المستمر.

إن المستحقين ينبغي أن تقدم لهم المعلومات الكافية حول حقهم الشخصي في التكوين المستمر. لذلك، نطالب أن يتوفر كل أجير

أو موظف على حسابه الخاص للتكوين. ولا ينبغي الاكتفاء بتقديم المعلومات، بل يجب حثُّهـم على ممارسة حقهم، من خلال تسليط الضوء على أهمية وأثر التكوين المستمر في مسارهم المهني. لذلك سنترافع من أجل إحداث نظام وطني للمصادقة على المكتسبات والتجربة المهنية.

ومن الضروري معالجة التكوين المستمر كموضوع قائم بذاته؛ فإذا كان الوعاء الضريبي المهني هو نفسه بالنسبة للتكوينين الأساسي والمستمر، فإن ذلك لا يحتم بالضرورة إخضاعهما لوصاية نفس المؤسسة. كما أن الهياكل المشرفة حاليا على التكوين المستمر لفائدة الأجراء ليست لديها رؤية شمولية لطبيعة الكفاءات التي يحتاجها سوق الشغل، ناهيك على أن للتكوين المستمر مميزات خاصة وطموحات كبرى تجعلنا نقترح خلق هيئة وطنية خاصة به، تناط بها مهمة التنسيق مع التكتلات البين-مهنية للمساعدة الاستشارية. ويجب أن تضم هذه الهيئة في تركيبتها، إلى جانب الدولة، الأطراف المعنية بالتكوين المستمر من ممثلي الأجراء وأرباب العمل. وتناط بها مهمة تعزيز التكوين المستمر وتنزيل النظام الوطني للمصادقة على المكتسبات والتجربة المهنية، مع حرصها الدائم على الملاءمة بين محتوى التكوينات وبين التطورات التي تشهدها المهن، وكذا متطلبات سوق الشغل.

كما يجب أن يكون من بين أهداف هذه الهيئة إحياء اهتمام المقاولات بالتكوين المستمر. وصحيح أن إجراءات التعويض على التكوين هي اليوم معقدة، ومساطر وآجال استخلاص المصاريف غير مشجعة، إضافة إلى الصعوبات التي تواجهها المقاولات عند إعدادها للملفات وفق متطلبات العقود الخاصة بالتكوين. بيد أن كل الاختلالات التي لوحظت في الماضي ليست مبررا معقولا لشل حركية نظام كالتكوين المستمر، ذي قيمة مضافة لا يمكن إنكارها.

إن الرفع من عدد المقاولات المستفيدة وخاصة الصغرى والمتوسطة يتوقف على قدرتنا جعل مساطر التمويل أكثر مرونة. كما أن التفكير في نظام « الطرف الثالث المؤدي » « Tiers payant » لا يبدو لنا

الحل الأنسب، لأن هذا لن يؤدي سوى إلى تحويل الإشكالية إلى مراكز التكوين، التي ستجد نفسها كذلك عاجزة عن مواجهة آجال الاستخلاص لعدة سنوات في الغالب.
وبالمقابل، سنترافع من أجل إحداث نظام للاستثمار في التكوين المستمر، تدبره المقاولة مباشرة من الواجب أداؤه برسم الضريبة المهنية. وهكذا فستكون المقاولة المستفيدة هي التي عليها أن تقوم بتدبير ميزانية استثمارها السنوي في ذلك. وفي حالة عدم صرف مجموع تلك الميزانية، يجب دفع باقي الضريبة المهنية إجباريا للهيئة الوطنية المسؤولة عن التكوين المستمر.
وأخيرا، ومن أجل تفادي الاختلالات سنحرص على أن يطبق نظام تفتيش آنيٍّ من خلال زيارات لأشغال التكوينات المستمرة المنظَّمة، مع إمكانية تعبئة التكنولوجيات الحديثة كالرصد الجغرافي والتواصل بالفيديو وغيرها للإناطة بهذه المهمة.

من أجل تحرير المبادرة الفردية ودعم المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة

إن ما يقلقنا حقا هو التوجس والتردد الذي يبديه بعض شبابنا تجاه المبادرة الفردية، وتفضيلهم للوظيفة العمومية.
إن غياب الحماية الذي يمكن أن يعاني منهما المقاول أو المقاول الذاتي، بل وحتى الأجير هما العاملان المسؤولان عن كبح اتخاذ المبادرة وخنق حس المغامرة المقاولاتية.
يضاف إلى ذلك ضعف الثقافة المقاولاتية في المجتمع. وفعلا فإن كثيرا من شبابنا لا يحظون بتشجيع داخل محيطهم الاجتماعي عندما يعبرون عن رغبتهم في التوجه نحو عالم المقاولة بعد إنهاء دراستهم.
وجدير بنا اليوم أن نضع حدا لهذه العقلية لأن الرقي المجتمعي لا يرتبط فقط بالأطباء والمهندسين...، فالمجتمع بحاجة اليوم للتطور وفهم أن كل فرص الشغل اللائقة التي تعرض على شبابنا مناسبة ويمكن استغلالها. إن التشجيع على الابتكار وأخذ المبادرة الفردية

والعمل الحر ينبغي أن يكون جزءا من التحديات الكبرى التي يجب رفعها، إذا نحن أردنا فعلا التصدي للبطالة المتفشية.
يجب أن نزرع منذ السنوات الأولى للتعليم روح المقاولة عند شبابنا لتكون لهم الجرأة والقدرة على المبادرة. وينبغي أن يُسمح بإدراج نماذج للأعمال الحرة ومشاريع مقاولات في برامج تلاميذ الإعدادي والثانوي. كما أن تسليط الضوء على بعض النجاحات في مجال المقاولة الوطنية والدولية من خلال تنظيم لقاءات « TEDx » أو عبر المحاضرات بوسائط الفيديو أو الحلقات الدراسية عبر الأنترنيت، من شأنها أن تحرر روح المبادرة الحرة والمقاولة.
كما أن دعمنا لظهور أنواع جديدة من العقود معترف بها من طرف قانون الشغل كعقد الدوام الجزئي وعقد نصف الدوام يمثل من وجهة نظرنا رافعة مهمة كذلك لتشجيع الشباب حاملي مشاريع المقاولات، من خلال ضمان استفادتهم من دخل مادي إذا لم تكن تجربتهم الفردية مثمرة.
كما سنترافع من أجل ضمان حماية اجتماعية للمقاولين الذاتيين كي نشجع بعض النشطاء في الاقتصاد الغير المهيكل ليندمجوا في الإطار القانوني. ولهذا، سنطالب بتسريع إخراج المراسيم التطبيقية للقانون المتعلق بالمقاولين الذاتيين للاستفادة من الضمان الاجتماعي.
وهناك إشكالية أخرى تكمن في تردد كثير ممن لديهم أفكار في اتخاذ القرار، وتحقيقها على أرض الواقع، وذلك بسبب الصعوبات التي تواجهها المقاولات أثناء تأسيسها وفي مراحل نموها. وفعلا، فإن نسيجنا الإنتاجي يضم عددا مهما من المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة ذات الطابع العائلي، وهي تعاني كثيرا كي تتطور وتصبح أكثر تنافسية، علما أن ذلك يمثل شرطا أساسيا لتحسين الإنتاجية، وخلق مناصب شغل لائق والاندماج في الاقتصاد العالمي.
وهكذا فإن قدرة الابتكار لدى شبابنا تظل محدودة الآفاق، وتواجه مشاريعه صعوبة حقيقية في تجاوز حجمها المتواضع نظرا لصعوبات ولوج الأسواق الوطنية والدولية وقلة موارد التمويل الملائمة.

• تمويل عادل من أجل مستقبل أفضل

بما أن التحدي الرئيسي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة هو الولوج إلى التمويل، فإننا سنترافع كي ترى النور أشكال بديلة للتمويل، وتواكب جيل المقاولات الناشئة خاصة.

كما سنشجع تعميم تجربة جمعية « سوس ماسة درعة مبادرة » من خلال إحداث صناديق جهوية كفيلة بمنح قروض شرف بدون فوائد وبدون ضمانات شخصية لحاملي أفكار المشاريع، وذلك بعد اختيار وفق معايير استحقاق واضحة ومنصفة وشفافة.

سندعو أيضا إلى اعتماد الترسانة القانونية للتمويل الجماعي « Crowdfunding ». وهذا النمط من التمويل التشاركي هو حلقة ضرورية في سلسلة تمويل المقاولات الناشئة والمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، خاصة في مرحلة الانطلاق الفعلي لأنشطتها، وهي خطوة لا غنى عنها لتمكينها من الوصول في مرحلة ثانية إلى مصادر تمويل أكثر شيوعا، مثل التمويل البنكي.

ونساند أيضا استفادة المساهمات المالية في الشركات الشابة المبتكرة من إعفاءات ضريبية، على النحو الذي تم التنصيص عليه في قانون المالية الحالي.

وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسات البنكية في بلادنا تبدي نوعا من الحيطة والحذر وعدم الثقة تجاه المقاولين. وبرهانا على ذلك، فإن 35 % فقط من القروض التي تمنحها الأبناك تستفيد منها المقاولات الصغرى والمتوسطة، في حين أن هذه الأخيرة تمثل 95 % من النسيج الوطني. إضافة إلى كون الموافقة على القرض تتطلب ضمانات معقدة تكبل المقاولات. وغالبا ما تمثل هذه القيود بالنسبة للأبناك وسيلة جائرة لضمان حقوقها، خاصة وأن القضاء المغربي لا يزال قليل الفعالية عندما يتعلق الأمر بالالتزام بتنفيذ العقود واستيفاء الديون. وإن تمعننا في هذا الموضوع يجعلنا نستنتج أن نمو مقاولاتنا الصغرى والمتوسطة رهين بلا شك بتيسير ولوجها للتمويل. ولهذا السبب، ندعو إلى مد جسور الثقة بين المقاولات والمؤسسات البنكية.

ومن أجل تشجيع المقاولات وطمأنة المؤسسات البنكية في الآن نفسه، يدعو الأحرار إلى وضع ميثاق بنكي وطني، يتم بموجبه جرد معايير الأهلية للحصول على القرض، وتحديد نماذج وصيغ إعداد الملفات من طرف المستثمرين. وسيكون هذا الميثاق مرجعا لتقييم المشاريع وتنقيطها. وينبغي أن تتيح الأبناك الفرصة للمقاول للاطلاع على الدراسة والتقييم البنكي لمشروعه، حتى يتسنى له تحسين ملفه وتجاوز نقائصه في حالة الرد السلبي. كما أن هذه المؤسسات البنكية مدعوة إلى تقديم خدمة أفضل لحاملي المشاريع، من خلال الحرص على تكوين الموظفين المكلفين بالتواصل مع أصحاب طلبات القروض وإحداث هيئات وآليات متخصصة « للقروض من أجل الابتكار » لفائدة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة.

ويهدف برنامجنا أيضا إلى تشجيع الأبناك على مضاعفة عروضها المالية الموجهة للمقاولات الناشئة والمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة. وفي هذا الإطار، سيكون من المفيد إحداث صندوق مشترك للادخار الاستثماري، تموله المؤسسات البنكية بشكل تشاركي، وبنسب مئوية من أرباحها قبل الضريبة، وسيكون من مهام هذا الصندوق أن يضاعف من فرص حصول المقاولات الناشئة والمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة على التمويل. ولتحقيق ذلك، ندعو إلى اعتماد تحفيزات ضريبية تسمح للأبناك بالاستفادة من نسب تخفيضات تتوافق مع قيمة المبالغ المستثمرة في الصندوق، وبالتالي تشجيعها على دعم المقاولات والمساهمة بطريقة ملموسة في نموها.

وكثيرا ما تعاني هذه المقاولات من صعوبة الولوج إلى التمويل نظرا لعدم توفرها على ضمانات كافية ومقبولة. ولهذا السبب، فإننا ندافع عن الإسراع في تفعيل مشروع القانون المتعلق بإصلاح قانون الحماية العقارية. وسيتيح اعتماد مشروع القانون هذا، للشركات التي لا تقدم سوى القليل من الضمانات العقارية، أن تتعهد بأصولها المادية المنقولة، والمعنوية أيضا، من أجل تعزيز قدرتها في الحصول على التمويل. بل ستتاح لها امكانية التعهد بالأصول

المستقبلية (العناصر التي تضاف إلى الأصل التجاري أثناء نشاط ونمو الشركة، والمداخيل المستقبلية، وما إلى ذلك). وهكذا، لن تكتفي المؤسسات البنكية بتمويل المقاولات التي لديها ضمانات تستند إلى قيمة معاملاتها المسجلة، والأشخاص الذاتيين على أساس رأس مالهم الشخصي، بل ستكون أكثر استشرافا للمستقبل، من خلال تمويل المشاريع القابلة للتنفيذ، ذات الآفاق الواعدة.

إضافة إلى ذلك، فإننا نؤيد الإصلاح الجاري، الذي يهدف إلى جعل معايير ولوج المقاولات الصغرى والمتوسطة إلى البورصة أكثر مرونة، مع تعزيز الترسانة القانونية لحماية المدخرين.

ويدعو الأحرار أيضا إلى إحداث صندوق خاص بتصفية ديون المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة العاجزة عن السداد للمؤسسات البنكية. وهكذا ستتاح للمقاولات العاملة في نفس القطاع فرصة التقدم بطلباتها للحصول على قروض دون أي خوف على سمعتها، كما تتاح الإمكانية للأبناك لهيكلة ميزانيتها العامة والاطمئنان على سداد الديون.

وأخيرا، فإننا نعي تمام الوعي، بأن المقاولات الصغرى والمتوسطة قد تواجه جملة من الإكراهات، وقد لا يرغب الممولون في التعامل معها عندما تواجه أزمة ما. ولهذا الغرض، سنطالب كأحرار بإنشاء صندوق سيادي لإعادة الرسملة، بغية حماية هذه المقاولات من الإفلاس، وتزويدها بالدعم المالي اللازم للانطلاق من جديد وكسب رهان الاستمرارية.

• من أجل استفادة أفضل من الصفقات العمومية

على الرغم من تنصيص المرسوم المنظم للصفقات العمومية على منح نسبة 20 % من الصفقات للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، إلا أن مشاركة هذه الأخيرة تظل محتشمة، بالنظر إلى الشروط التقنية لولوج تلك الصفقات أو ما يسجل من تأخر في آجال الأداء.

إن الأحرار يأملون منح هذه المقاولات حظوظا أوفر لاغتنام أمثل لفرص الحصول على الصفقات العمومية. وهو الأمر الذي يدفعنا إلى الدعوة لتبني قانون للمقاولات الصغرى الذي من شأنه أن يدعم عروض التجمعات بين المقاولات الكبرى وبين المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة وفق منطق الاندماج القطاعي.

• من أجل انفتاح أكثر على الأسواق الدولية

عندما يثار موضوع الصادرات ترتفع بعض الأصوات النشاز التي تدّعي، بدون أي دليل أو حجة، تفضيل السوق الدولي على حساب السوق المحلي. وهي ادعاءات واهية تخفي حقائق كثيرة؛ أولها أن خلق ما يكفي من فرص الشغل المنتجة يستلزم حتما التموقع في قلب أسواق التصدير، فبلدنا يواجه عائقا قويا يتمثل في محدودية حجم سوقه المحلي. فساكنة بلدنا لا تتجاوز 34 مليون نسمة، ولا يمكن للمستثمرين الاعتماد فقط على ما يستهلكه السوق الداخلي. لذلك، فعليهم البحث عن فرص خارج الحدود، في إطار تموقع داخل السوق الدولي.

والحقيقة الثانية مرتبطة بعجز ميزاننا التجاري المثقل بفاتورة وارداتنا الطاقية، والذي يستلزم مزيدا من العملة الأجنبية من أجل تحقيق توازنه، وبالتالي مزيدا من الصادرات التنافسية. ورغم عقد المغرب لمجموعة من اتفاقيات التبادل الحر، إلا أنه ما زال لا يستفيد منها كثيرا، وخاصة بسبب ضعف تنافسية الصادرات المغربية. وعلى الرغم من تنوع العرض التصديري فهو غالبا ما يخص المنتوجات ذات القيمة المضافة الضعيفة والتي تكون فيها المنافسة السعرية حاسمة. ومن جهة أخرى، فإن كثيرا من المنتوجات التي نصدرها أغلى من تلك التي يعرضها منافسونا. إضافة إلى أن عدد شركات التصدير في بلادنا جد محدود، فلا يكاد يتجاوز 000 5 شركة، كما أنه يعرف حالة ركود منذ خمسة عشر سنة. هذا في الوقت الذي نجد فيه، مثلا، بلدا منافسا كتركيا الذي كان قبل بضع سنوات في مستوى معادل لنا، قد تضاعف عدد شركاته ب11 مرة. وتجدر

الإشارة إلى أن جزءا كبيرا من مؤسسات التصدير في بلادنا عبارة عن مقاولات عائلية تكون غالبا شديدة التوجس والخوف من المخاطر المرتبطة بالتصدير، كما أن تنافسيتها ضعيفة بحيث لا تسمح لها بأن تحتل مكانة في سلاسل القيمة العالمية. وعلى صعيد آخر فإن نصف المقاولات التي تتوجه نحو التصدير غالبا ما تختص في سوق واحدة وبحجم معاملات جد ضعيف.

ولذلك، فإننا سنبادر، على وجه الاستعجال، إلى تشجيع الصادرات المغربية ذات القيمة المضافة العالية من أجل إطلاق دينامية التشغيل. لقد تأثرت الصادرات المغربية سلبا بارتفاع تكاليف الانتاج، وبتراجع القدرات الابتكارية، مما يشكل عائقا أمام طموحات التصدير.

إن هذا ما يجعلنا مقتنعين بضرورة دعم الصادرات، لفائدة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة خاصة، وسنعتمد في ذلك عددا من الدعائم:

- سوف نشجع دراسات اليقظة التجارية والتنظيمية التي تستهدف الانفتاح على أسواق تصدير جديدة، مع منح إعفاءات حسب منسوب النفقات التي تخصصها المقاولات لهذا الغرض؛
- سنطالب بمواكبة العلامات التجارية الوطنية لتوطينها داخل الأسواق الخارجية، وذلك بشكل مباشر أو عبر شراكات مع فاعلين محليين؛
- سنشجع تقديم إعانات حسب حجم الصادرات، من خلال المساهمة في بعض النفقات التي تتحملها المقاولات المصدرة (النقل واللوجستيك والمساهمات الاجتماعية وما إلى ذلك)؛
- سوف ندعم جهود البحث والتطوير لتحسين حصة صادراتنا من المنتجات ذات المحتوى التكنولوجي العالي؛
- سوف نشجع عروض القروض الداعمة للتصدير لفائدة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، دون ضمانات شخصية أو إضافية؛
- سوف نستمر في ترويج العلامة التجارية المغربية من خلال حماية منتجاتنا المحلية وتعزيز وجود المقاولات والتعاونيات المغربية في التظاهرات الدولية والمعارض التجارية؛

- سنعمل من أجل تبسيط أكثر في الإجراءات الإدارية وللمزيد من التنسيق بين مختلف الأطراف المعنية بعمليات بالتصدير.

حتى يتسنى لكل مستثمر نهج مساره بأمان

لا أحد يستطيع أن ينكر بأن بلادنا قد بذلت مجهودات كبيرة خلال السنوات الأخيرة في الاستثمارات العمومية الرامية إلى تحسين بنياتها التحتية، وتقوية نموها وإمكانيات ساكنتها، وجلب استثمارات أكثر وخاصة من الخارج.

غير أن الأثر الإيجابي لهذه المجهودات العمومية يظل دون الانتظارات والآمال المعقودة، كما يشهد على ذلك ضعف نمو القيمة المضافة المنتجة. والواقع أن حجم الاستثمار يضاعف 8 مرات معدل النمو الاقتصادي بالمغرب وهو من أعلى النسب في العالم، ليبين ضعف تأثير الاستثمار العمومي في جذب الرساميل الخاصة. وإننا في مسار الثقة، نعتقد أن قلة جاذبية الاستثمار الخاص راجعة إلى ضعف ثقة المستثمر في مناخ الأعمال ببلدنا. وتبدو لنا نقطة البداية في الإصلاح، هي الحد من الإكراهات الإدارية المتشابكة التي تؤثر على قدرتنا التنافسية، وذلك بفضل حماية قانونية وجبائية أمثل، وبفضل تبسيط المساطر الإدارية.

إننا في مسار الثقة لا ندعي أننا سنحارب كل التجاوزات، كما لن نرفع شعارات محاربة الفساد من أجل أهداف انتخابية صِـرْفَـة. لكننا سنترافع لصالح تدابير واقعية لمعالجة الاختلالات المسجلة.

• من أجل تحقيق حماية جبائية

في مسار الثقة، نعتقد بأن الامتياز الضريبي ليس كافيا للتشجيع على الاستثمار، ولا يكفي إقرار تدابير ضريبية على مستوى المدونة العامة للضرائب سنويا، من خلال قانون المالية، لنأمل استقطابا أهم للاستثمار الخاص. ولذلك، يكفي القيام بدراسة الترابط بين الكثير من الحوافز الضريبية الموضوعة وآثارها الملموسة من حيث الاستثمار وخلق فرص العمل اللائق. فمن وجهة نظرنا، ليس الامتياز

الضريبي سوى متغير لتصويب قرار الاستثمار، في حين أن مناخ الأعمال هو الفارق في اتخاذ هذا القرار.
من هذا المنطلق، سنطالب بتحسين سلاسة ووضوح التنظيم القانوني والجبائي، واحتواء آثار المفاجآت والتخوف الذي يجعل الضريبة قد تبدو أحيانا للمستثمر تدبير مصادرة، الشيء الذي ينعكس سلبا على قدرته في التطلع إلى المستقبل وبناء استراتيجيات على المدى المتوسط والبعيد.
إننا كأحرار، نعتبر أن الحماية الجبائية ورش ذو أهمية قصوى في السياسات العمومية، من حيث كونه يشجع على الاستثمار الخاص ويساعد على دعم المالية العمومية وعلى محاربة التهرب الضريبي. ولقد رصدنا على هذا المستوى تدابير أساسية من أجل حماية جبائية فعالة:
- مُتابَـعَـةُ وَرْش رَقْـمـنَـةِ عمليات التصريح بالضرائب وبالتحملات الاجتماعية؛
- تبسيط النظام الضريبي، وخاصة فيما يتعلق بالضريبة على الشركات، من أجل تقليص الإشكاليات المرتبطة بالنسب المتعددة القائمة على التمييز بين القطاعات والتصور غير المنسجم لنظام الاسترداد وغير ذلك؛
- توحيد النظام الضريبي المحلي بالاحتفاظ بضريبة واحدة أو اثنتين على الأكثر، وتحديد معايير واضحة من أجل تقييم موضوعي يعتمد على التكنولوجيات الحديثة أكثر من التقديرات الشخصية؛
- تنزيل التدابير الضريبية المتعلقة بالاتفاق المسبق فيما يخص تسعير التحويل. ويحدد وفقا لذلك التسعير الضريبي القبلي على الشركات، على مستوى اتفاقية الاستثمار، اعتمادا على معيار النسبة المئوية من المداخيل المتوقعة. وهو سيتيح للدولة تقديرا أمثل لمداخيلها الضريبية.

كما سنجعل من أولوياتنا تفعيل الميثاق الجديد للاستثمار وتشجيع التدابير الخمس الرئيسية لنموذج اقتصادي تنافسي:
- اعتماد ضريبة على الشركات بنسبة % 0 خلال السنوات الخمس الأولى من تأسيس المقاولات الصناعية الجديدة؛
- إحداث منطقة حرة في كل جهة؛
- منح امتيازات المناطق الحرة لشركات التصدير بغض النظر عن كونها تتواجد فعليا داخل هذه المنطقة؛
- منح صفة مصدر غير مباشر كتدبير موجه للمناولين في مجموعات التصدير؛
- تقديم الدعم الضريبي للمناطق الأقل جاذبية لتحفيز الاستثمار الصناعي وتعزيز التنمية المجالية المتوازنة.

• من أجل حكامة أمثل بين حماية ومرونة التشغيل

بالرغم من أن قانون الشغل ليس هو العامل الأول في قلة فرص الشغل، فإن تقنين التشغيل في المغرب يظل مع ذلك من بين أكثر النماذج تقييدا في العالم، ويمثل كابحا للاستثمار وللتشغيل في ظروف لائقة. ويمكننا أن نؤكد أن ضعف مرونة هذا القانون تغذي الاقتصاد الغير المهيكل.

وإذا كانت المهمة الأولى لقانون الشغل هي المحافظة على مناصب الشغل، وتحديد شروط الإدماج في منظومة الشغل، وتأطير علاقات العمل، وتنظيم الحوار بين الشركاء الاجتماعيين، فلا يخفى أن بعض بنود قانون الشغل تتسبب في إضعاف تنافسية المقاولات التي تلتزم بها، وخاصة منها المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة.

واليوم، لا نستطيع الجزم بأن قانون الشغل المغربي، المتصف بعدم الوضوح وقلة المرونة، ناجع في حماية مناصب الشغل. واعتبارا لذلك، فإن الأحرار يساندون إصلاحا عادلا ومتوازنا لقانون الشغل يواكب طموحاتنا من أجل إطلاق دينامية التشغيل.

لهذا السبب، فنحن نشجع تقنينا للعمل يمنح خيارات أوسع للمعنيين الأولين بالعقد وهما: المُشَغِّلُ والمُشَغَّلُ وتمكينهم من تحديد بعض

الترتيبات الخاصة. وسندعو إلى أن يكون الاختيار بين العقد المحدد والعقد غير المحدد المدة بحسب الحاجيات الخاصة لكل مقاولة. وفي سياق ما يعرفه عالم التشغيل من تحولات، سنطالب بأن يَسُنَّ القانون أصنافا أخرى من العقود أكثر مرونة وتشجيعا للشغل، مع ضمان حقوق مختلف الأطراف، كعقود المهام مثلا أو عقود العمل عن بعد أو عقود بدوام جزئي أو نصف دوام وغيرها.

وسنترافع لتكون مدونة الشغل ملائمة لبنية النسيج الإنتاجي لبلدنا. ولا يخفى أن كثيرا من المقاولات، وخاصة الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، داخل نسيجنا الاقتصادي، تجد نفسها غير معنية بكثير من بنود المدونة، وتظل بالنسبة إليها غير قابلة للتطبيق، مع أن هذه المقاولات هي الخزان الرئيسي لمناصب الشغل في بلدنا. وهناك قطاعات بأكملها، كالفلاحة مثلا، تعاني من صعوبة تطبيق بعض الأحكام.

كما أن هناك تحدّيا آخر يتمثل في وجود بعض الأحكام التي لا معنى لها، كمثل أن يفرض على مشغِّل ما أن يعوض كل مأجور يتقاعد بأجير جديد، ضاربا بعرض الحائط كل المعطيات الواقعية في عالم المقاولة والتي هي في تحول دائم ومستمر.

إننا نعتبر أن أي قانون، كيفما كان، سيظل غير قادر على معالجة كل الأمور في أدق جزئياتها. لذلك فإذا كان دوره هو تحديد الأهداف ووضع الخطوط العريضة للمبادئ والتنصيص على العقوبات في حالة الخروقات، فينتظر منه أن يكون محركا لدينامية المقاولات، مع ترسيخ الإيمان بالذكاء الجماعي للفاعلين، الذين تنصهر كل مصالحهم في بوتقة واحدة هي رؤيتهم المشتركة للتقدم. فلماذا النظر الى انتظارات الأجراء وأرباب العمل على أنها متعارضة، عندما نعي أن المقاولة ملك جماعي، حيث ينبغي أن يتلازم التقدم الاقتصادي والتقدم الاجتماعي؟ ولماذا لا يتم فتح المجال للتشاور بين المُشَغِّلُ والمُشَغَّلُ لصياغة فهمهما للرقي كمجموعة، وتركيز مجهود الدولة على وضع إطار للاتفاقيات وتمحيص مدى احترامها لروح القانون والالتزامات المتخذة من قبل الطرفين؟

ذلكم هو المسار الذي سنشجعه؛ لأننا نريد أن يكون تطبيق قانون الشغل أكثر لامركزية، من خلال إعطاء أهمية أكبر، في تحديد مستويات التفاوض، لاتفاقيات الشغل الجماعية التي يتوصل إليها الأجراء وأرباب العمل على مستوى المقاولة. وإن صيغة مثل هذه لأكثر تناسبا مع خصوصيات المقاولات الصغرى، التي غالبا ما لا تتوفر على تمثيليات نقابية أو ممثلي الشغيلة، ويمكن أن تنظم فيها المفاوضات الجماعية باتفاق أغلبي بين أرباب العمل والمأجورين.

وهناك جانب آخر لا يقل أهمية وهو المتعلق بالمساطر المؤطرة لإنهاء علاقة الشغل. إن عدم القدرة على التنبؤ بما قد يترتب عن إنهاء لعلاقة العمل من جانب واحد، بدون سبب جدي حقيقي، والذي يمكن أن يعتبره المأجور طردا تعسفيا، من شأنه أن يرفع حدة المخاوف المرتبطة بالتشغيل، وأن يؤثر كثيرا على رغبة المقاولات في النمو. فإذا حدث أن كانت بعض المسارات متعثرة، أو انتهى المطاف ببعض الأنشطة إلى الركود، أو طفت على السطح بعض الخلافات بين الزملاء أو بينهم وبين المشـغِّـل، فإننا لا نستطيع أن نتصور مقاولا تحكمه سوء نية إلى درجة رغبته في تشغيل مأجورين بهدف طردهم ذات يوم.

هذا ما يدفعنا، من أجل تأمين علاقات العمل لمصلحة الجميع، ومن أجل إعطاء دفعة حقيقية لدينامية الشغل اللائق، إلى المطالبة بتحديد سقف التعويضات على الطرد، باستثناء تلك الحالات التي تمس بالحريات الأساسية. وتمكن تلك التعويضات الأجير من انطلاقة جديدة لبناء مساره المهني، كما تمكن المشغل من دراية أحسن بالتزاماته.

ومن جهة أخرى، فإن التعويض عن الفقدان اللاإرادي للشغل، الذي لا يدخل في إطار الاستقالة أو الطرد لخطأ جسيم، والذي تم التهليل له أواخر سنة 2014، لم يعرف نجاحا ظاهرا ثلاث سنوات بعد دخوله حيز التنفيذ. فإذا كانت هذه الآلية في حد ذاتها ملائمة وخاصة على مستوى ارتباطها ببرنامج تكوين لفائدة الأشخاص المستفيدين من التعويضات، فإن مبلغ التعويض يظل هزيلا، كما أن شروط الاستحقاق تكاد تكون تعجيزية، وإجراءات الأداء معقدة، وعروض التكوين تفتقد للملائمة.

وبالفعل، فإن هذا التعويض يحتسب على أساس قاعدة % 70 من الراتب الشهري المصرح به لصالح الأجير لمدة 36 شهراً قبل تاريخ فقدانه للشغل، لكن لا يمكنه تجاوز مبلغ الحد الأدنى القانوني للأجر المعمول به في المغرب. وهذه القاعدة من شأنها أن تجعل التعويضات أكثر جاذبية بالنسبة لمناصب الشغل الهشة، وتجعل من قطاع البناء والأشغال العمومية المستفيد الأول منها. كما أن الأجير ينبغي أن يكون قد راكم 780 يوماً مصرح بها خلال الثلاث سنوات السابقة لتاريخ فقدانه لعمله، ومنها 260 يوما خلال الاثني عشر شهرا الأخيرة، وهذا الشرط يقصي ضمنيا العاملين الموسميين. ذلك بالرغم من توفر موارد كافية لتمويل هذا البرنامج، كانت في جزء منها قد رصدت من طرف المقاولات، عبر الرفع من نسبة المساهمة في الخدمات الاجتماعية من % 12.89 إلى % 13.46، وكذلك من خلال إحداث صندوق الدولة لمواكبة إطلاق هذا البرنامج على مدى ثلاث سنوات بمبلغ 500 مليون درهم. وبالتالي، فإن البرنامج منذ إطلاقه لم يستفذ منه سوى قرابة 24 ألف عامل مقابل 200 ألف المتوقعة في البداية.

لهذا السبب، ندعو لجعل احتساب التعويض عن فقدان الشغل مثل باقي التأمينات، أي حسب قيمة الاشتراك مع تحديد سقف، أعلى من الحد الأدنى للأجور. كما سنترافع كي يعاد النظر من أجل تقليص المدة الأدنى للحصول على التعويض، أخذا بعين الاعتبار خصوصيات المهن الموسمية. وكذا لتكون مدة احتساب التعويض متناسبة مع مدة المزاولة الفعلية للشغل. ونعتقد كذلك، بأن السماح بالجمع بين التعويض والأجرة في حالة الرجوع إلى العمل قبل انتهاء مرحلة استحقاق التعويض، ستمكن من التشجيع على الرجوع إلى الحياة العملية. فالتعويض عن فقدان الشغل ينبغي أن يكون على شكل حساب قابل للتعبئة من جديد بناء على عدد ساعات العمل المحتسبة منذ أن استأنف الأجير عمله. وأخيرا، فنحن نساند رسملة مستحقات أولئك اللواتي أو الذين يريدون ولوج مجال المقاولة.

وثمة موضوع آخر ذو صبغة استعجالية وهو تنظيم الحق في الاضراب. ففي اعتقادنا، حان الأوان لتجاوز هذا التأخر. فإذا كان الإضراب

حقا دستوريا ينبغي احترامه، فعلينا أن نؤطره كي نحول دون عرقلة السير العادي لمقاولاتنا واستمرارية فرص الشغل المرتبطة بها. وهكذا فسنطالب بإخراج القانون التنظيمي المتعلق بحق الإضراب إلى حيز الوجود، والذي يجب أن يحدد الشروط التي بموجبها يكون الإضراب مشروعا، وأجل الإشعار من أجل إخبار المشغِّـل وذلك قصد فتح المجال لعملية التسوية أو التحكيم، وحماية مصالح كل الأطراف المعنية.
وسنحرص كذلك على الحد من حالات الإغفال الناتجة عن عدم الالمام بالتشريعات المرتبطة بالشغل، والمعقدة بطبيعتها، كي نجعلها أكثر وضوحا بالنسبة للعمال ولأرباب العمل على حد سواء، وخاصة في صفوف المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة.
وأخيرا، نأمل من خلال مسار الثقة تقوية دور قانون الشغل، ونؤمن بالتشاور، من أجل تجديده، وجعل كل الأطراف المعنية تنخرط فيه. التشاور بمعنى الإنصات وأخذ المطالب بعين الاعتبار وتفهم طموحات ومخاوف كل الأطراف والبحث عن التوازن. ولذلك، سنترافع في إطار مشروع مراجعة قانون الشغل من أجل حوارات مسؤولة بين الدولة والشركاء الاجتماعيين، الممثلين للمشغِّلين والمشغَّلين، على حد سواء، فتجمع بين الطموح والواقعية، واضعة نصب أعينها هدف إطلاق دينامية التشغيل.

• المراكز الجهوية للاستثمار؛ شريك للمستثمر

إذا كنا نطمح للتصدي لإشكالية البطالة التي تفشت في بلدنا منذ عقود، فلا بديل لنا سوى تحليل كل الأسباب مع الحرص على معالجتها في الوقت ذاته وبطريقة مندمجة.
واليوم، فإن الافتقار إلى الوضوح في مساطر خلق المقاولات، وتعدد الوسطاء، وغموض أدوار بعض الإدارات، والعبء الإداري المرهق، وطول آجال معالجة الملفات، من المرجح أن تحبط حاملي أفكار المشاريع، وتكبح المبادرة الفردية.
وفي هذا السياق، أصبح من المُلِح تجديد دور المراكز الجهوية للاستثمار، لتضطلع بمهامها كآلية لجلب الاستثمارات ومواجهة التحدي المتمثل في خلق فرص عمل لائقة داخل نفوذها الترابي.

واعتبارا لذلك، فإننا سندعو إلى إعادة النظر في مهام المراكز الجهوية للاستثمار حتى تصير المخاطب الوحيد والملزم لحاملي المشاريع. ولتحقيق هذا التحدي، سيتعين على هذه المراكز أن تقدم خدمات موحدة في جميع المناطق، بهدف مواكبة المستثمر في جميع مراحل المشروع، مع الحرص على تيسير مساره من خلال مساطر إدارية وقانونية مبسطة تضمن الشفافية والسرعة في الإنجاز.

وينبغي أن تدمج هذه المراكز أكبر عدد ممكن من الخدمات، لمرافقة حاملي المشاريع، بدءا من لحظة إقناعهم بالمؤهلات التي تتيحها الجهة إلى غاية استقرار نشاطهم بها، مرورا بتقديم المساعدة الشخصية عند اتخاذهم لقرار الاستثمار وكذا في مختلف مراحل خلق مقاولاتهم (تعبئة العقار، استقطاب الكفاءات، تحصيل الرخص، الإجراءات الإدارية، وما إلى ذلك).

وينبغي الحرص على أن يتم تعزيز مرافق هذه المراكز الجهوية للاستثمار، وتيسير الولوج إليها، قصد تمكينها من لعب دور الحاضنات، وتقوية ديناميتها. وفي هذا الصدد، يمكن أن تضم هذه المراكز فضاءات للعمل ومكتبات ومكتبات وسائطية يمكن الولوج إليها بأسعار مخفضة.

بالإضافة إلى ذلك، يجب على هذه المراكز أن توظف درايتها بالجهة لبلورة وتنزيل استراتيجية تواصلية استباقية. ويتعين عليها أيضا استثمار التكنولوجيا الرقمية للرفع من فرص اجتذاب المستثمرين. وينبغي أن تمكن هذه الواجهات الرقمية من توفير إمكانية الولوج إلى الخدمات عن بعد، وأن تعرض المعطيات المحينة بخصوص مؤهلات الجهة، ونماذج المشاريع الناجحة، وامكانيات الاستثمار بها. كما يجب أن تتيح للمستثمرين إمكانية تتبع مدى تقدم مشاريعهم عن بعد.

من أجل خدمات لوجستية لدعم القدرة التنافسية والانصاف المجالي

يستفيد اللوجستيك من استراتيجيات طموحة تروم تنمية القطاع، وتركز على تطوير البنيات التحتية الحديثة؛ ولدى بلادنا اليوم ثاني

أكبر شبكة للطرق السيارة في افريقيا. كما تمكنت من توسيع نطاق الملاحة البحرية بفضل تحديث بنيتها التحتية المرفئية وتوفرها اليوم على ما يقرب من 550 هكتارا من المنصات اللوجيستية الحديثة.
وبالرغم من الجهود الكبيرة التي تم بذلها، فإننا اليوم مطالبون بعدم حصر اللوجستيك في البنى التحتية، بل ينبغي أن تكون نظرتنا إلى هذا القطاع أكثر شمولية، بحيث تراعي ظروف النقل والتخزين والجمارك والاتصالات والتوزيع وما إلى ذلك.
إن العرض اللوجيستي لبلدنا يواجه عدة نقائص، مما ينعكس سلبا على القدرة التنافسية للنسيج الوطني الذي يعاني من تكاليف استغلال مرتفعة، ومن حضور قوي للقطاع الغير المهيكل، وربط لوجيستي لا يزال ضعيفا بين الجهات.
إننا ندعم تصورا شموليا لإصلاح اللوجستيك وذلك تماشيا مع طموح الأحرار لإطلاق دينامية التشغيل؛ نريد أن يكون اللوجستيك أداة لتعزيز القدرة التنافسية للنسيج الاقتصادي الوطني.

• من أجل محاور لوجيستية مندمجة

وضعت بلادنا سنة 2010 استراتيجية وطنية لتطوير اللوجستيك، بهدف إحداث ما بين 50 إلى 60 منصة لوجيستية. لغاية اليوم، لم تنجز منها سوى 8 منصات في المدن ذات النشاط الاقتصادي المكثف.
غير أن الجهات التي تعاني من عجز لوجستي، تفتقر إلى الجاذبية ويجب أن تتوفر على منصات لتعزيز قدرتها التنافسية. ولهذا السبب، سندعو إلى تعبئة الوعاء العقاري اللازم لإحداث المنصات اللوجيستية، ولاسيما في المناطق المهمشة، من أجل إرساء مبادئ الانصاف المجالي.
ومن اللازم إنشاء شبكة من المنصات اللوجستية المتعددة الأنشطة جهوية أو بين-جهوية بغية توظيف أمثل للوجستيك، مما سيعزز الربط بين مختلف البنيات التحتية الطرقية، السككية، البحرية، وغيرها.
وأخيرا، فإن إحداث شبكة لوجيستية قوية، مرتبطة بمختلف البنيات التحتية، سيمكن من ضبط أمثل للتدفقات، وتقديم خدمة أفضل للمناطق المهمشة.

• من أجل دعم مقاولات وطنية رائدة في مجال النقل واللوجستيك

إن قطاع النقل الطرقي هو الوسيلة الرئيسية لنقل السلع والبضائع ببلادنا، وهو عنصر أساسي في سلسلة اللوجستيك الوطنية. غير أن تعثر هذا القطاع، بالإضافة إلى عدم كفاية التخزين والحضور القوي لأنماط التوزيع التقليدية، يؤثرا سلبا على القدرة التنافسية للمنتجين المغاربة، ويزيد من هوامش الوساطة الغير المبررة، على حساب القدرة الشرائية للمواطن.

وإن تحرير قطاع النقل الطرقي، على النحو الذي أجري به، لم يعطي نتائج إيجابية. حيث أدى إلى تعدد المتدخلين الغير المهيكلين، وتراجع جودة الخدمات المقدمة بأسعار مخفضة، والتي لا تشجع على الاستثمار في تحديث القطاع.

دفع تعثر هؤلاء الفاعلين، بالمقاولات إلى البحث عن الاندماج العمودي، مفضلين تضخيم تكاليف الإنتاج على تدهور جودة منتوجاتهم نتيجة طرق نقل غير مناسبة.

ولهذا فإننا نشجع مراجعة شروط منح الرخص وشروط الحفاظ عليها. والواقع اليوم، أن منح الرخص لا تستدعي من الناقلين إلا تقديم ملف إداري، في حين أن كثيرا من تجهيزاتهم قد لا تستجيب للمعايير المعمول بها. بالإضافة إلى أن الاحتفاظ بالرخصة لا يخضع لقوانين أو مساطر للتجديد. مع العلم أن النقل الطرقي هو مهنة تمارس في الطرق العمومية، ما يستوجب تأطيرها بصرامة وفي أقرب الآجال.

ونعتقد أن الوقت قد حان لإخراج قطاع النقل الطرقي من هذه الفوضى، بتشجيع الاحترافية فيه، عبر مواكبة مقاولات وطنية رائدة، مع تجنب الوقوع في فخ الاحتكار. لهذا فإننا نترافع لأجل تقسيم مسطرة الحصول علي رخص النقل الطرقي إلى مرحلتين، تبدأ بإصدار الإدارة الوصية لموافقة مبدئية بعد دراسة الملف الاداري، تليها مرحلة قيام حامل المشروع باستثمار حقيقي يتجلى في اقتناء

المركبات وتوظيف الموارد البشرية المؤهلة، كشرط لا غنى عنه للحصول علي رخصة الاستغلال.
وعلاوة على ذلك، سيكون الاحتفاظ بالرخصة رهين تصريح سنوي، يوجهه الناقل إلى الإدارة المنظمة للقطاع، قصد التحقق من قدرته على مواصلة نشاطه. وذلك بتحليل عدة مؤشرات من ضمنها الأسعار المطبقة، مع ضمان مراقبة الدولة لمدى احترام معايير الجودة والسلامة.
ويجدر تبسيط برنامج المصاحبة المعمول به لحث الفاعلين المهيكلين على تجديد أساطيلهم قصد مزيد من الفعالية، فإلى جانب ضرورة لامركزة عملية أداء منح التجديد، ينبغي إعادة النظر في مساطر الحصول على الدعم لحث الفاعلين على الإقبال على هذا البرنامج.
فالمفارقة اليوم أن يفرض على الناقل التخلص من مركبته المتلاشية، قبل تمكينه من مركبة جديدة، فيجد نفسه معرضا لبطالة مفروضة قد تكون لمدة طويلة. لهذا نعتبر أن تحضيرا قبليا معمقا لهذا البرنامج سيجعله أكثر جاذبية، فنقترح أن تكون عملية إتلاف المركبة هي آخر إجراء، بعيد التوصل بموافقة الإدارة المعنية وتعبئة التحفيزات المالية.
سنشجع أيضا هؤلاء الرواد الوطنيين في مجال النقل واللوجستيك على تنظيم أنفسهم في شبكات مجمِّعة، وذلك بالتعاقد مع مجموعة من المقاولين الذاتيين في مجال النقل، والذين سينجزون هذه المهمة وفق ميثاق موحد، على أن يتكلف المجمِّعون بمصاحبتهم في الجوانب الإدارية والتكوينية وغير ذلك.
وأخيرا، سنواكب المقاولات من أجل استعمال أمثل للتقنيات الحديثة، بواسطة حلول معلوماتية لتدبير الحركية والتحكم الناجع في التكاليف.

• تحسيس المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة بأهمية التدبير المفوض للوجستيك

يندر اليوم عدد المقاولات التي تفوض خدماتها اللوجستية. فالمقاولات الصغيرة تعبر عن تخوفات عديدة إزاء الخدمات اللوجستية المقدمة من الأغيار. ما يجعلها تفضل أن تخصص مواردها للاستثمار في قدرات لوجستية بدل التركيز على مهنتها الأصلية.

لهذا نعتبر أنه من الضروري مصاحبة مقاولاتنا في خياراتها الاستراتيجية، لزيادة وعيها بأهمية الفصل بين نشاطها الأساسي واللوجستيك ونجاعة مشاركة التكاليف اللوجستية مع فاعلين آخرين وتفويض تدبير هذه الخدمة إلى شركاء مهنيين.
وأخيرا، سنترافع لأجل إعفاء المخازن اللوجستية من الضرائب المحلية، لأنه، وبعيدا عن أي اعتبار جغرافي، لا يمكن اعتبارها مقاولات قائمة الذات، بل هي وسائل عمل منقولة.

• تكوين أفضل لمهن اللوجستيك

ستؤدي الدينامية المتوخاة من هذا القطاع إلى زيادة الحاجة إلى كفاءات جديدة متخصصة في مجال اللوجستيك، ما سيجعله قطاعا ذي عرض تشغيلي يوفر فرص العمل اللائق.
ويتوافق الأحرار حول أهمية وضع خطة تكوينية مناسبة تضم مختلف مستويات التأهيل.
وإن القراءة المتأنية للحاجيات الحالية والمستقبلية في مجال التكوين هي الكفيلة بضمان تدبير جيد للكفاءات، من أجل استباق مستلزمات سوق الشغل وتهييء خريجين جدد.
إضافة إلى ذلك، فإن الأحرار يطمحون لتطوير التكوين المستمر المتخصص في مهن اللوجستيك. ووضع مسالك متخصصة داخل الجامعات والمدارس العليا، قصد تلبية الطلب المتزايد على المهندسين و المتخصصين في التدبير اللوجيستي.
وأخيرا، نأمل إعداد برنامج للتأهيل من خلال تكوين إلزامي للمهنيين بهدف تطوير مهاراتهم وتحديث الخدمات اللوجستية.

من أجل إعادة الاعتبار لدور البحث والتطوير

إن اقتصادنا تهيمن عليه القطاعات ذات القيمة المضافة المنخفضة وضعيفة المردودية. مما لا يشجع مجهودات البحث والابتكار، وهذه الوضعية تجعل اقتصادنا متوقفا على استيراد التكنولوجيات، وهو ما يمنع تحوله نحو منتوجات أحسن مردودية.

وغالبا ما تعجز مقاولاتنا عن تدارك التأخر التكنولوجي ما يجعلها تفقد أسواقا تصديرية. وبالتالي فالتحدي الذي يواجه بلادنا اليوم لا يستلزم تطوير صناعات ذات تقنيات عالية بقدر ما يستوجب دعم الابتكار لصالح الصناعات الحالية القادرة على تبنيه.

إن الميزانية التي تخصصها الدولة للبحث والتطوير هزيلة حيث لا تتعدى % 0.5 في المائة من الناتج الداخلي الخام، فيما لا يساهم القطاع الخاص إلا بنسبة % 22 مقابل % 40 في المائة بالبرازيل وتركيا.

إننا نعتبر البحث والتطوير التكنولوجي أولوية وليس كمالية، ما يدفعنا لتشجيعه. فبذل الجهود في البحوث التطبيقية يعتبر شرطا أساسيا لتثمين منتوجاتنا. حيث أن مردوديته يمكن قياسها على المدى القصير والمتوسط، كما يكفل تحقيق امتياز تنافسي مستدام من خلال تطوير آليات وتقنيات جديدة.

كما أننا لا نستهين بدور البحث الأساسي كرافعة لتقدم بلادنا، ما سيسمح لها بالتموقع في المستقبل من خلال التجديد والابتكار.

إننا نريد أيضا قطع الطريق أمام كل الخطابات المبخسة لقدرة المواطنين على التجديد. إننا نريد من شبابنا الشغوف بالعلوم والبحث أن يجعل منها مهنة مستقبلية دون تخوف من عدم توفر فرص للشغل. وإننا نتمسك ببقاء مواهبنا داخل أرض الوطن حتى تستجيب للحاجيات الاقتصادية لبلادنا، وللتعاون مع أزيد من 50 000 باحث مغربي بالخارج وحثهم على العودة الى أرض الوطن.

سنترافع لصالح الإجراءات الهادفة لتشجيع التجديد من خلال:

- مواصلة تطعيم صندوق دعم الابتكار سنويا؛
- إحداث ائتمانات ضريبية للنهوض بالبحوث التطبيقية المتعلقة بحاجيات المقاولات؛
- تحديد عدد المؤسسات العمومية المكلفة بالتجديد والابتكار وإعادة هيكلة البحث من أجل إدماج أفضل لمختلف الفاعلين عبر وحدات مختلطة للبحث، تجمع بين المدارس والجامعات بدعم من القطاع الخاص.

لأجل استفادة جماعية من نمو قوي

إن مسار الثقة لا يعتمد على حسابات تقريبية، لأنه مؤسس على نماذج ماكرواقتصادية دقيقة طورها الأحرار استشرافا للمدى القصير، المتوسط والبعيد.

إن كل واحدة من المقترحات التي تم تقديمها من خلال هذه الصفحات، قد خضعت لقياس كمي ونوعي، مع مراعاة التقييم الاستباقي للتوازنات الماكرواقتصادية وللتأثيرات المتوقعة فيما يخص خلق فرص الشغل والقضاء على البطالة.

وفي نفس السياق لم نكن لننجز هذه التوقعات دون الأخذ بعين الاعتبار الوضعية الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، ودون مقارنتها بما سيكون الحال عليه إذا تمت إعادة انتاج نفس السياسة.

• مكتسبات هامة وعوائق ينبغي تجاوزها

لا أحد يجادل اليوم في كون المغرب قد سلك مسار تنمويا مستقرا، جسده معدل نمو غير متقلب، كما في السابق، مع تحكم في التضخم، وتقليص للعجز العمومي.

إن اقتصادنا قد عرف تحولات هيكلية سطرتها سياسات عمومية إرادية. إلا أن الاختلالات الهيكلية والظرفية تمثل عائقا أمام تطور الاقتصاد المغربي الذي تتحكم فيه وضعية شركائنا الدوليين، وتؤثر فيه تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية والمواد الأولية. ونشهد اليوم انخفاضا في الطلب الداخلي وما يترتب عنه من تراجع معدلات الادخار وتزايد المطالب الاجتماعية.

وبالتالي، فإن الوضعية الحالية للتشغيل تبقى جد مقلقة حيث بلغت البطالة % 10.2 سنة 2017، مسجلة مستويات قياسية لدى الشباب، حيث من أصل 100 شاب يوجد 26 دون شغل.

ومن جانب آخر، فإن محدودية الإنتاجية في العمل لا تسمح للمغرب بدخول نادي الدول الصاعدة، حيث أن تأهيل مناصب الشغل جد منخفض، كنتيجة لضعف مردودية منظومتنا التعليمة.

كما يصعب امتصاص العجز التجاري في انعكاس لضعف تنافسية النسيج الإنتاجي الوطني. وهذه الوضعية ناتجة عن الصعوبات التي تعترض مقاولاتنا لتثمين منتوجاتها وإضفاء قيمة مضافة عالية عليها.
وليس هناك مجال للشك أن نهج نفس المسار خلال السنوات القادمة سينتج عنه إهلاك معدلات النمو التي لن تستطيع في أحسن الأحوال تجاوز عتبة % 3 في أفق 2025. وإن وضعية كهاته ستسبب أزمة تشغيل حقيقية لتسجل معها البطالة معدلات قياسية قد تصل نسبة % 13.

• لأجل نمو قوي وشامل

إن مسار الثقة يجسد لدينا القناعة بأن المغرب له مؤهلات لم يتم استغلالها بعد بشكل كلي. وهذا ما يفرض سرعة القيام بقفزة اقتصادية جديدة، فهذا التحول ضروري للاستجابة أولا للضغط الحالي والمتوقع على سوق الشغل. وهذا لن يتأتى إلا بانتعاش الطلب الداخلي عبر خلق مناصب شغل لائقة، ودعم المقاولة والمبادرة الفردية. وكذا، عبر تحسين تنافسية صادراتنا وتقوية القدرة الشرائية للأسر، واعتمادا على تدخل الدولة لدعم القطاعات الاستراتيجية كالتعليم والصحة.
إن تفعيل كل الإجراءات التي اقترحنا هنا آنفا، ستسمح برفع النمو الاقتصادي في أفق سنة 2025 إلى % 7. الشيء الذي سيؤدي لزاما إلى خفض نسبة البطالة إلى % 7.5، أي 6 نقط أقل من المتوقع في ظل الاستمرار في نهج نفس السياسات الحالية.
وفي ختام هذا الجزء الأول، نعتبر أنه من واجبنا الترافع لأجل فرص لائقة لكل المواطنين على حد سواء. لهذا، يجب أن تتلاءم كفاءاتهم وقدراتهم مع متطلبات سوق الشغل. وهنا فإن دولة-التمكين تصبح مدعوة لتحمل مسؤولياتها في التعليم والتوجيه والتكوين لخلق مناخ تتكاثر فيه الفرص.

المدرسة،
مسار للإدماج

منطلقات الأحرار

لا يمكننا كأحرار أن ندعو إلى عدالة اجتماعية أو إنصاف وطني دون الاهتمام بموضوع التربية والتعليم، لأنه هو الذي يحدد تطور كفاءات المغاربة، ومن ثمة ارتقاؤهم في السلم الاجتماعي.
وبهذا، نطمح لتكون المدرسة قادرة على صقل مواهب الشباب المغربي، بدون تمييز، وتحرير طاقاتهم الخلاقة، وتمكينهم من بلوغ طموحاتهم الشخصية.
وكأحرار، نرى أنه إذا لم يتم تنزيل إصلاح شامل وعاجل ودائم للتعليم، فإن المغرب سيكون قد فوت فرصة الاستثمار الجيد لإمكانيات شبابه. كما أننا نعي جيدا أن المغالاة في الإصلاح تقتل الإصلاح، من حيث أنها لا تترك للمنظومة الوقت اللازم كي تستوعب النهج الاستراتيجي الجديد، ولا للفاعلين المجال للتأقلم معه. وإننا نرفض تبني مخطط متداع للإصلاح، قائم على مقاربة افتراضية لا تأخذ بعين الاعتبار التراكمات السابقة.
وفي مسار الادماج، الذي نريده للتعليم، نرى أن نجاح الإصلاح يقوم على ركيزتين جوهريتين: إشراك المدرسين ومديري المؤسسات وآباء التلاميذ والفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين من جهة، وتجند المؤسسات الترابية والمصالح المكلفة بالتعليم من جهة أخرى.
وهدفنا من خلال مدرسة الإدماج هو تمكين المواطن، في كل مراحل حياته، من اغتنام الفرص التي قد تمكنه من تحيين معارفه وإغنائها والتكيّف مع عالم يتطور باستمرار.
لهذا، فنحن في مسار الثقة نناضل من أجل مدرسة المعرفة والمواطنة والعمل والمستقبل.

1
مدرسة المعرفة

« إن المعارف الأساسية تكتسب في سن مبكرة، لذا يجب الاستثمار في المستويات الأولى للتعليم »

مباركة بوعيدة، الأحرار - عضو المكتب السياسي

لكل تلميذ الحق في تعليم أساسي جيد

يعتبر الأحرار أن التعليم الأساسي معترك حقيقي ينبغي إيلاءه الأهمية التي يستحقها. ففي السنوات الأولى من التعلم، يتلقن التلميذ المعارف والكفايات، ويكتسب مبادئ المسؤولية، ويشْحَذَ فضوله؛ إن التعليم الأساسي يحدد علاقة الطفل بالتعلم على مدى الحياة، والأهم من ذلك، أن خلال هذه المرحلة، يطور قدراته على بناء مستقبله الشخصي، وينمي ملكة التفكير والخيال والإبداع.
وبالنسبة لنا كأحرار، فإن إصلاح المنظومة التربوية بالمغرب رهين بجعل القسم منطلق ذاك الإصلاح. لأن القسم هو الفضاء الذي يتم فيه نقل المعرفة، واكتساب أسس المواطنة، كضمانة لتفتح مواطن الغد، وجعله قادرا على التفكير بنفسه.

• لا لمغادرة المدرسة قبل سن 15 سنة

تكاد تجمع الخطابات السياسية على أهمية معيار الاستحقاق. لكن، هل من المعقول الحديث عن الاستحقاق، إذا كانت أصلا ظروف ووسائل التعلم وحظوظ الحصول على تعليم جيد غير متكافئة للجميع؟ كيف لنا أن نثق في منظومتنا التعليمية الحالية، إذا علمنا أن معدل سنوات الدراسة لدى من هم فوق سن 25 سنة لا يتجاوز 4.4 سنوات،

مقابل متوسط مرتقب يقدر ب 11.6 سنوات؟ كيف لنا بقبول هذه الوضعية، إذا علمنا أن تدارك كل سنة من هذا الفارق سيمكننا من رفع الناتج الداخلي الخام ب % 1.0؟

وكأحرار، نعتقد أنه من الإجحاف أن ندافع عن الاستحقاق ما دامت شروط النجاح ليست متساوية منذ البداية، وخاصة بين المدارس في المدن وتلك التي في القرى، أو تلك الموجودة على هوامش المدن.

إن مؤسساتنا التعليمية في المجال القروي تطرح بشكل حقيقي إشكالية الولوجية؛ فرغم وجود المدرسة، يضطر التلميذ إلى قطع كيلومترات قبل الوصول إلى أقربها. كما أنه قليلا ما ينهي التلاميذ مرحلة تعليمهم الابتدائي، ناهيك عن الاكتظاظ داخل الفصول الدراسية، وظروف العمل المزرية التي يعاني منها المدرسون.

إن الأحرار سيترافعون من أجل تعميم نموذج المدرسة الجماعية[2] كحل أتبث فاعليته في محاربة الهدر المدرسي بالوسط القروي، وفي ضمان تعليم جيد للمتعلمين، بفضل تأطير بيداغوجي ملائم.

إن هذا النموذج يضمن للتلميذ الولوج إلى مدرسة المعرفة، عوض بقاءه حبيس أقسام مهمشة؛ وبناء عليه، نقترح تجميع تلاميذ جماعة قروية معينة في مدرسة واحدة تستجيب لمعايير عالية الجودة، مما يكفل لنا تركيز المجهودات المشتتة حاليا بين المدراس وفرعياتها المتعددة.

إن هذا النموذج سيتيح في نهاية المطاف توظيفا أمثل للموارد المتوفرة على مستوى كل جماعة من خلال التعيين في منطقة محددة، وتمكين التلاميذ من شروط تمدرس جيد. ومن جهة أخرى ستتيح المدرسة الجماعية نسبة تأطير بيداغوجي يستجيب للمعايير دون حاجة إلى مزيد من المدرسين.

ثم إن الاستهداف الجغرافي لمكان إحداث المدرسة الجماعية أمر استراتيجي يشكل شرط نجاحها. حيث سنطالب بأن تتوفر المصالح المكلفة بالتخطيط الاستراتيجي على أداة فعالة لتأدية دورها. وينبغي أن تعتمد هذه الأداة على قاعدة بيانات محينة باستمرار، تضم عدد

[2] المدرسة الجماعية تختلف عن المدرسة الجماعاتية، التي من الضروري أن تحتوي على داخليات. فالمدرسة الجماعية تسمح للتلاميذ بالعودة إلى منازلهم بعد انتهاء الدروس بتوفير نقل مدرسي ملائم.

التلاميذ المستهدفين، هذا مع الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المعايير قبل تحديد موقع بناء المدرسة.

ثم إن المدرسة الجماعية يجب أن تكون مرتبطة بالبنيات التحتية وتتواجد بالقرب من المرافق الضرورية، الشيء الذي سيحل إشكالية معاناة هيئة التدريس والإدارة التربوية من البعد الجغرافي، حيث لن يكونوا مضطرين بعد ذلك إلى التضحية براحتهم في سبيل مباشرة مهامهم، كما سيجدون هنالك شروط عيش ملائمة لممارسة وظائفهم على أكمل وجه.

ولكي يكون هذا النموذج ناجحا، يجب تعميم النقل والإطعام المدرسيين على جميع التلاميذ في الوسط القروي من الابتدائي إلى الإعدادي، عوض الإكثار من الداخليات. فالهدف هو إبقاء الطفل داخل وسطه الأسري، والحفاظ على توازنه وانفتاحه مع تجنيبه الانقطاع عن الدراسة.

وسنطالب بالاعتماد في تدبير وتمويل هذه المقترحات على آلية للشراكة مع المجالس الإقليمية والجماعات المحلية بناء على مقتضيات القوانين التنظيمية المحددة لصلاحياتها.

وعندما تصبح المسافات اليومية التي يقطعها الأطفال في اتجاه المدرسة مهمة، وخاصة في المناطق القروية والجبلية، فآنذاك يجب أن يعوَّض النقل المدرسي بخيار الداخليات. كما أن انخراط أمهات التلاميذ في إطار جمعيات أو مجموعات ذات النفع الاقتصادي تتكفل بتسيير الداخليات، أو الشقق المكتراة للتلاميذ، أو المطاعم، يمثل حسب وجهة نظرنا حلا جديا يجب دراسته، حيث سيمكن من طمأنة الأسر على راحة أبنائهم وتوفير مداخيل إضافية للأمهات المشتغلات في هذا الإطار.

ويقدر عدد المدارس الجماعية التي يجب توفيرها اليوم من أجل تغطية مجموع الجماعات القروية ما يناهز 100 1 مدرسة. وينبغي أن تحل هذه المدارس محل المدارس الابتدائية الموجودة حاليا في حالة متردية، والتي يصل عددها قرابة 000 3 مدرسة، بالإضافة إلى

13 000 فرعية. كما أن كل أقسام البناء المفكك، والتي يقدر عددها اليوم بـ 5 000 مدرسة، يجب استبدالها على وجه السرعة.
أما ال 1 700 مدرسة ابتدائية التي توجد في حالة جيدة فيجب التفكير في تأهيلها لتتحول مستقبلا إلى مدارس جماعية ثم في مرحلة ثانية إلى إعداديات أو ثانويات للاستجابة للطلب التربوي المتزايد عليها بفعل التحول الديموغرافي، ومواجهة التحديات الكبرى من أجل محاربة فعلية للانقطاع المدرسي.
ويمكن أن يمول بناء هذه المدارس الجماعية عبر شراكة بين الدولة والجهات والمجتمع المدني إضافة إلى شراكات مع القطاع الخاص. هذه الأخيرة يمكن أن تتخذ شكل الاحتضان أو هبات تفسح المجال للحق في الاستفادة من خصومات ضريبية.
وليس الوسط الحضري بمنأى هو الآخر عن آفة الهدر المدرسي وآثارها على الاندماج وفقدان الثقة في الذات. ويستوجب القضاء على الهدر المدرسي في المناطق الحضرية تعبئة المجتمع التربوي، لأن مغادرة المدرسة ليست سوى نتيجة حتمية لتراكمات شهور بل سنوات أحيانا.
وأول مدخل لمحاربة هذه الآفة هو الاستباق؛ فعلى المدرس أن يكون قادرا على تبسيط المضمون البيداغوجي للتلاميذ، ويجعله جذابا، ويلتقط المؤشرات الأولى لعدم الاهتمام المحتمل بالمدرسة من طرف التلميذ، كالغياب وتراجع النتائج المدرسية، والانحراف في السلوكات وغير ذلك. كما يجب على المدرس أن يكون على وعي بأهمية التواصل وإشراك آباء التلاميذ.
أما المدخل الثاني فيتعلق بالعمل على محاربة الصعوبات الدراسية وخاصة في صفوف التلاميذ الذين يعانون من مشاكل اجتماعية. ومن أجل ذلك سنطالب بتقليص معدل عدد التلاميذ داخل القسم. ونتصور أيضا أن خلق المنافسة بين المؤسسات على المردودية سيرتقي بأداء المدرسة، وذلك من خلال تفعيل نظام للمسارات الدراسية الفردية للتلاميذ، وتقديم الدعم الضروري لمن هم في حاجة إليه.

وأخيرا، فإن التلاميذ قد يغادرون المدرسة أحيانا عندما تبدو لهم غير ذات جدوى، أو يلاحظون أن الذين سبقوهم قد وجدوا صعوبات في الاندماج المهني على الرغم من كونهم قد أكملوا دراساتهم، وقد يغادون المدرسة بسبب انجذابهم بشكل مبكر نحو عالم الشغل لظروف اجتماعية. إن هذا الصنف من المقاطعين يجب أن يعاد توجيهه إلى التعليم من خلال التربية غير النظامية أو التكوين المهني قصد إعطائهم فرصة ثانية للنجاح، لكن كذلك من أجل إعادة ثقتهم في المدرسة كمسار للإدماج.

• التعليم الأولي للجميع

إن الولوج إلى التعليم الأولي ليس أمرا بديهيا أو سهل المنال في بلدنا، فهو يختلف من مجال إلى آخر، ومن منطقة لأخرى، رغم دوره الفارق في تحديد المستقبل الدراسي للتلاميذ. ويضم المغرب اليوم حوالي 2 مليون طفل في سن ما قبل التمدرس، أقل من ثلثهم فقط يستفيدون فعليا من التعليم الأولي. وفي غياب البدائل، فإن الآباء يضطرون في الأغلب إلى تسجيل أبنائهم في المؤسسات الخاصة. أما أولئك الذين ليست لديهم الإمكانيات، فليس لهم من خيار سوى الاستغناء عن هذه المرحلة الضرورية بالنسبة لكل تلميذ.

وتجدر الإشارة إلى أن إعداد البرامج البيداغوجية الخاصة بالمرحلة الابتدائية يأخذ بعين الاعتبار فرضية أن جميع التلاميذ مروا من مرحلة التعليم الأولى، بعض النظر عن كونهم استفادوا منه أم لا. وهذا ما يشكل فارقا صارخا في منظومتنا التربوية.

واليوم فإن الأحرار، وانسجاما مع سعيهم لمنح فرص نجاح متساوية للجميع، سيترافعون كي يكون التمدرس حقا يستفيد منه كل الأطفال، منذ سن 3 سنوات مَهْمَا كان انتمائهم الاجتماعي والجغرافي.

وبلغة الأرقام والواقعية، فإن تعميم التعليم الأولي على كل الأطفال البالغين سن ولوجه سيكلف الدولة ميزانية إضافية تقدر بـ16 مليار درهم. ذلك هو سبب اقتراحنا لصيغة بديلة تقوم على استثمار دور الحضانة داخل الوسط الحضري، أما داخل المجال القروي فنقترح إعادة

توظيف تلك المدارس الفرعية في الوسط القروي، التي ستصبح غير مستغلة بفعل خلق المدارس الجماعية، وذلك بعد إعادة تأهيلها.
وفضلا عن تأهيل بنيات دور الحضانة، فإننا سنترافع كي يتكفل القطاع الوصي بالتكوين الأساسي والمستمر للمربين في التعليم الأولي، إضافة إلى الإناطة بدوره في القيادة البيداغوجية والعمل على صياغة إطار مرجعي بيداغوجي. ولتنزيل هذا الورش، نطالب بإحداث صندوق لمواكبته في السنوات الأولى؛ ستغطي موارده جزءا من أُجور المربين والمربيات الذين عليهم تدبير أقسام التعليم الأولي في إطار مقاولات ذاتية، مع التزامهم بتحديد تعريفة اجتماعية للمستفيدين. وسينخرط في هذا النموذج أيضا جمعيات المجتمع المدني والمجالس الإقليمية والمحلية، التي يمكنها تحمل بعض المصاريف كالماء والكهرباء...

• مسار إدماج التلاميذ من ذوي الاحتياجات الخاصة

إن تمدرس التلاميذ المعاقين حق أساسي، لذلك فهو يمثل أولوية وطنية. وبما أننا كأحرار نترافع من أجل المساواة في الحقوق والفرص، فإننا سنناضل من أجل الإشراك الكامل للأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة.
وما زال عدد التلاميذ من ذوي الاحتياجات الخاصة الذين تستقبلهم المدارس والمؤسسات التعليمية محدودا إلى اليوم. وذلك راجع أساسا إلى مشاكل الولوجية. فولوج ذوي الاحتياجات الخاصة إلى المعرفة يعرف عوائق كثيرة كعدم القدرة على التكيف البيداغوجي وصعوبة الوصول إلى الحجرات والمرافق الدراسية، وعدم استجابة البنايات المدرسية والتجهيزات الثقافية والرياضية للمعايير، علما أن الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، كباقي التلاميذ، معنيون بأهداف بيداغوجية ويجب أن يلجوا إلى القاعدة المشتركة لمعارف وكفايات البرامج المدرسية الجاري بها العمل.
إن هذه البرامج تحدد المعارف التي يجب أن يستوعبها التلاميذ عند نهاية تحصيلهم التربوي الأساسي. وبالطبع فإن هذه المعارف

وقنوات نقلها ينبغي أن تتكيف وفق الحاجيات الخاصة لذوي الإعاقات الصعبة، أخذا بعين الاعتبار الكفايات التي يجب عليهم اكتسابها حسب توجههم وليس فقط حسب طبيعة إعاقتهم.
ولتحقيق ذلك، فسنترافع من أجل تطوير وسائل مواكبة التلاميذ في حالة إعاقة، وخاصة عبر توفير متخصصين في المساعدة على الحياة المدرسية، الذين من شأنهم تمكين هذه الفئة من إتمام مسار تكوينها بنجاح. كما سنطالب بإحداث آلية تقييم خاصة بالتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة، مصحوبة ببحث عن كيفية ملائمة الكفايات المكتسبة مع آفاقهم المستقبلية.
ثم سندعو أخيرا لإشراك الآباء في كل المراحل الضرورية لتحديد مشروع تمدرس أبنائهم وقرار توجيههم. لأنه في نهاية المطاف، يجب أن يكون المستقبل الدراسي والإدماج الاجتماعي مضمونا لكل تلميذ، بغض النظر عن وضعيته.

• التخفيف من عبئ المقررات وثقل المحافظ المدرسية

إن الأحرار يضعون نصب أعينهم هدفا واحداً كغاية سامية، وهو تمكين التلاميذ، بعد إتمام مسارهم الدراسي، من العدة اللازمة لنجاحهم في حياتهم المستقبلية. واليوم، فإن أكثر من 5 ملايين من شبابنا، قد غادرو مقاعد الدراسة بدون أي مؤهل يذكر، كما لا توجد لديهم أي رؤية بخصوص مستقبلهم المهني. وهذا واقع لا ينبغي قبوله بأي شكل.
كيف لنا أن نستغرب أحيانا من ضعف قدرات شبابنا على التفكير والتحليل والبحث ونحن نعي تمام الوعي بأننا لم نصاحبهم ليخترعوا ويبدعوا ويحرروا طاقاتهم؟
إن انضباط التلميذ ونجاحه في التحصيل الدراسي يتوقف بشكل كبير على مدى تحفيزه، وتقع هذه المهمة الشاقة، أي التحفيز، على عاتق المدرس. ذلك أنه مطالب بتقديم حصص تحوز اهتمام التلميذ وتشجعه على الانضباط؛ إن المدرس ينبغي أن يكون مُيَسِّرًا ومُبَسِّطاً للمضامين التعليمية، وليس مُلَقنا لها فحسب. وبحكم كونه مربيا

كذلك، لا ينبغي أن يكتفي بإكساب المعارف للمتعلم بل يجب عليه نقل معرفة-التعلم ومهارات التعلم الذاتي. وعليه أن يبدع في وسائل جعل التلاميذ يهتمون بالمحتويات التعليمية التي تقدم لهم.
من أجل ذلك، فالأحرار يقترحون تقديم مضامين تعليمية اعتمادا على وسائط معلوماتية تجعل من التعلم عملية ممتعة. وإن بيداغوجية من هذا النوع لجديرة بأن تكون رافعة قوية لعصرنة المنظومة المدرسية وتحديثها ودمقرطتها، وأداة فعالة لإدماج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.
وكمثال على ذلك، فإن الاستيعاب الجيد لدرس في مادة الرياضيات سيكون مضمونا باستعمال أدوات ومواد ملموسة يستطيع التلاميذ تمحيصها ومقارنتها قصد استيعاب فوارقها ونسبها.
وهناك عنصر تعليمي آخر، لا يقل أهمية عن سابقيه، ويتعلق الأمر بالمضامين التعليمية في حد ذاتها والتي تغرق، في غالب الأحيان، في التجريد، ولا تسمح للتلميذ بالربط بين المعلومة المدرسية والواقع المعيش، مما يؤدي به أحيانا إلى النفور من المادة أو اللجوء للحفظ بدون تعلم. وبالفعل، فكيف ننتظر من التلاميذ استيعاب مواضيع تتميز بالتعقيد كعلم الوراثة مثلا، بدون استعمال حوامل ممتعة، ناهيك على أن تدريس هذا المحتوى يتم التعاطي له من زاوية واحدة، خلال الدرس المتعلق بفيروس مرض فقدان المناعة المكتسبة عند الإنسان؟
إن تفتح التلميذ داخل القسم يتحقق كذلك عبر الوسائط الرقمية. فالعالم الرقمي أضحى يمثل اليوم أداة تعليمية رائدة، باعتبارها عاملا محفزا وحاملا للمعلومة في ذات الوقت، ومساهما في جعل التلميذ نشيطا وفاعلا في عملياته التعلمية، ناهيك عن كون الوسيط الرقمي عاملا قويا من عوامل التواصل من أجل تعزيز التفاعل بين التلاميذ.
ومن أجل تنزيل هذه المقترحات، يطمح الأحرار إلى تأسيس لجنة مكونة من المدرسين الذين أبانوا عن مقدرات متميزة، ويمثلون الجهات الاثْـنَـتَـيْ عَـشرَ للبلاد، بمعية مكوِّنين وعلماء نفس وعلماء اجتماع، بهدف إعداد مناهج مدرسية مـمْـتِـعةٍ ومحفزة على التفاعل، وتمثل

قاعدة مشتركة للمعارف التي يجب نقلها إلى جميع التلاميذ، وخاصة في تعلم اللغات والرياضيات.
وينبغي تحْـيِـيـنُ هذا المحتوى باستمرار لتحقيق تحسين دائم لجودة التعليم. كما يجب التذكير في هذا الصدد بأن تجربة تجهيز جميع المؤسسات بقاعات وسائطية لم تحقق نجاحا يذكر، وذلك على الرغم من المبالغ المالية الهامة التي رصدت لذلك.
وإننا نقترح اليوم، أن يتم تجهيز كل فصل دراسي بحاسوب وجهاز عرض ضوئي، يمثلان دعامتين تساعدان المدرس على نقل المضامين التعليمية بشكل ممتع ومحفز ومثير للانتباه. وسنطالب بأن يتم تمويل هذه التجهيزات، بصورة كلية تقريبا، من طرف مؤسسة النهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين.
كما أن تعميم الكهرباء على العالم القروي سيكون ذا فائدة في تعليم التلاميذ القرويين، فمثلا يمكن أن تتيح استعمال المحتويات الرقمية، وخاصة للفتيات القرويات، إمكانية ولوج الدروس عن بعد، لاستكمال المحتويات التعليمية المحصلة في المدرسة.
وأخيرا فإن محفظة التلميذ يجب أن يخفف من ثقلها بشكل كبير، لهذا فنحن نأمل أن تتكفل المؤسسة باقتناء الكتب والمحافظة عليها كي يستفيد منها أكثر من تلميذ واحد.

• إعطاء الأولوية للغات والرياضيات

يرى الأحرار أن المقررات الدراسية ينبغي أن تركز على التمكن من اللغات والرياضيات. وقد يرد البعض على هذا المقترح بقولهم إن مسألة التمكن من اللغات أضحت الآن متجاوزة لأن الباكالوريا الدولية صارت اليوم متاحة للجميع. وجوابنا هو أن التلميذ عندما يصل إلى مستوى السنة النهائية يصير من الصعب تلقينه المعارف الأساسية.
ومن خلال نقاشنا مع عموم المواطنين، ومع مناضلينا، وبعد أخذنا متسعا من الوقت كي نستطلع آرائهم حول مختلف المحاور البارزة في المجال التربوي، استخلصنا أن اللغات التي يجب إتقانـها منذ

الابتدائي إلى جانب اللغات الرسمية هي الإنجليزية والفرنسية. وهو اختيار منسجم مع التطور العالمي وانتظارات سوق الشغل.
وفي سياق مقاربة الإمتاع دائما، يجب أن تترجم المحتويات التعلمية إلى أشكال مختلفة؛ بواسطة الشعر والمسرح والموسيقى وبعض الحوامل السمعية البصرية التي تجمع بين الكلمات والصور من أجل فهم أفضل. مع الحفاظ بالطبع على الأساليب البيداغوجية التقليدية كي يعرف التلاميذ قواعدها. ومن جهة أخرى فإن الرياضيات تعد أداة مهمة في تَعَلُّم الطفل، لأنها تحفز حسه النقدي، وقدرته على التفكير المنطقي. فالتلميذ ينبغي أن يكتسب ملكة الفهم عوض النزوع إلى الحفظ عن ظهر قلب.
ومن أجل تجويد المدرسة والبرامج التربوية، نقترح القيام بتقييم لمستوى معارف التلميذ، فكل التلاميذ يجب عليهم إتقان المضامين التعليمية الأساسية في اللغات والرياضيات في سن 10 و14 و16 سنة. وستكون نتائج اختبارات المعارف تلك مرآة لمردودية المدرسة وهيئة التدريس. كما ستتيح تحديد أهداف المدرسة، وتحديد الميزانية المخصصة لذلك، والإصلاحات التي يجب القيام بها داخل كل مؤسسة.

2

مدرسة المواطنة

« إن المدرسة هي التي تبني المجتمع، لأنها تكون مواطن الغد »

أمينة بن خضراء، الأحرار - عضو المكتب السياسي

من أجل تعليم يزرع قيم العيش المشترك لدى المتعلمين

تعاني المدرسة المغربية اليوم من أزمة جاذبية وشعبية في صفوف المتعلمين. فهي لم تعد مكانا رائعا، وحرما عطوفا وآمنا. بل إنها في نظر الكثيرين، لا تعدو أن تكون مجرد جدران متداعية، وطاولات وكراسي مهترئة، ومرافق صحية مقززة، وساحة كئيبة. في الوقت الذي ينبغي أن يتواجد فيه التلميذ في بيئة صالحة، بتأطير من مدرس يواكبه ويحفزه ليكون قادرا على أن يعلم نفسه بنفسه.

وعمليا، لا يتطلب تغيير هذه الوضعية الشيء الكثير، ولهذا فإننا كأحرار سنترافع من أجل نظافة المدرسة، وتجهيزها بالمعدات المعلوماتية، وطلائها بالألوان الزاهية المريحة، وتهيئة ملاعبها الرياضية، والتأثيث العصري لأقسامها، كمعايير تستجيب لها إجباريا جميع المؤسسات. فالتلميذ يتوفر على قدرات جيدة، ويكفي معاملته بالاحترام الذي يستحق. فاحترامه يعني دعوته إلى احترام الآخرين، وبالتالي إعداده لحياة اجتماعية متناغمة قائمة على أساس من الانضباط الداخلي. وهنا بالذات يبدأ دور التربية على المواطنة. وإذا كانت التربية الوطنية إلى اليوم قد اكتفت بوصف الوطن، واستهدفت تقديم معلومات حول اشتغال المؤسسات، فإن التربية

على المواطنة التي ندعو إليها تدفع إلى الايمان بالقيم المشتركة والمبادئ الأساسية للعيش الجماعي، إضافة إلى ترسيخ ثقافة تحمل المسؤولية، وإعداد التلميذ لاتخاذ القرار من أجل تماسك اجتماعي أفضل.

إن مدرسة المواطنة منها يتعلم التلميذ المعنى الحقيقي للانضباط، فمع بداية كل أسبوع وعند نهايته، يتوجب على التلاميذ والمدرسين الوقوف لترديد النشيد الوطني بشكل جماعي. كما يجب أن يقف التلاميذ عند بداية كل حصة ونهايتها تقديرا واحتراما للأستاذ. كما يجب أن يقوم هذا الأخير بمراقبة نظافة تلاميذه كي يزرع فيهم منذ صباهم الوعي بضرورة الاهتمام بالذات. كما ينبغي برمجة دروس للتوعية والتحسيس ببعض الجوانب الصحية (كالتلقيح، والتغذية، وأهمية الأنشطة الرياضية وصحة الفم والأسنان). وينبغي جعل ارتداء الزي الموحد إجباريا لكل التلاميذ سواء أكانوا في التعليم العمومي أم الخصوصي.

• من أجل حصص خاصة بالثقافة والأنشطة

لا يجب أن تكون المدرسة معزولة عن المجتمع. بل ينبغي أن تنفتح على محيطها الذي تنتمي إليه، ومن ثمة يجب أن تكون رهن إشارة الآباء وأبنائهم حتى في أيام العطلة. ثم إن دور جمعية الآباء أساسي في دعم أنشطة النوادي التربوية، والمشاركة في التنظيم الجيد للتظاهرات التي ينجزها التلاميذ، كمعارض الكتاب والمباريات الرياضية الحبية بين الآباء والأبناء، ومسابقات العلوم والفصاحة، وأعياد نهاية السنة التي تكون فرصة تقدم فيها مواهب التلاميذ. ويطمح الأحرار كذلك، إلى ترسيخ ثقافة الثقافة في قلب المدرسة، لأنها تسهل النجاح المدرسي، وتتيح تكوين ذكاء خلاق. وينبغي أن تعطى للثقافة القيمة الحقيقية التي تستحق في منظومتنا المدرسية. علما بأن الإبداع الفني والأدبي لا يقل أهمية ولا قيمة عن الإبداع العلمي، كما يمكنه فتح آفاق لا يستهان بها.

إننا نأمل النهوض بالجانب الثقافي في المدرسة المغربية، وذلك عن طريق التشجيع على المطالعة. ومن البديهي أن دور الخزانات في هذا السياق لا غنى عنه، ولكي نولد لدى التلميذ رغبة في القراءة، لابد من أن يكون محاطا بالكتب. لهذا فنحن نطمح إلى تهيئة خزانة أو خزانة وسائطية في كل مدرسة جماعية وإعدادية وثانوية، متيحين بذلك للتلاميذ جميعا إمكانية تصفح الكتب، والاطلاع على الوسائط الرقمية وتمكينهم كذلك من الاستعارة المجانية. كما نريد أن نجعل من القراءة مادة أساسية في العملية التعليمية من خلال تنظيم حصص للقراءة الجماعية. وأخذ الجهد الذي يبذله التلميذ في القراءة والعرض والتركيب بعين الاعتبار في تقييم مساره الدراسي.

كما يجب التركيز على الثقافة الفنية للتلاميذ من خلال برمجة إجبارية لثلاث ورشات تهم المسرح والموسيقى والرسم، حسب برنامج وطني مسطر من طرف لجنة فنية.

وسنطالب بأن تلتزم المدارس بتنظيم زيارات لمواقع تاريخية ومتاحف، وكذا للقاءات ثقافية وفنية، وذلك بغية زيادة تفتح التلاميذ وتهذيب حسهم النقدي.

سنسعى أيضا لإحياء دور الشباب من خلال إدماج محتويات ملائمة لانتظارات وحاجيات حياة الشباب. وستكون هذه الدور بمثابة فضاءات مكملة للمدرسة، ومراكز للتعلم وللتبادل حيث سيمكن للشباب التعبير وإسماع صوتهم.

سيتكلف منشطون محترفون، بمساعدة بعض المتطوعين، بتأطير الشباب وتوجيههم للمشاركة في مختلف الورشات؛ مكتبات، مكتبات وسائطية، أنشطة تربوية ورياضية وثقافية (رسم، مسرح، موسيقى، إلخ). إضافة إلى ورشات التحسيس، والإعلام والتربية والتطوير الذاتي. ستقترح دور الشباب أيضا دورات، لمصاحبة الشباب في وضعيات صعبة، وللدعم المدرسي وأيضا دروسا في المعلوميات وفي اللغات الأجنبية.

وستساهم دور الشباب في تحسين جودة حياتهم من خلال عروض أنشطة من الشباب وإليهم وتوفير الفرصة لهم للإنخراط في أنشطة

تستجيب لاهتماماتهم. وباختصار، نتوخى من هذه الأنشطة تطوير قيم المواطنة والاستقلالية والمسؤولية لدى الشباب.
نتمنى أيضا مساهمة القطاع الخاص في الثقافة وخصوصا لدى المقاولات بالمناطق الصناعية. لهذا نطلب من المقاولات الانخراط في مبادرة « المركبات الثقافية التعاونية » حيث سيتمكن أطفال المتعاونين من أطر ومستخدمين وعمال من الاستفادة من خدماتها خلال دوام آبائهم. وستمكن هذه المشاريع من خلق فرص عمل جديدة للمؤطرين.
وأخيرا، لا يمكننا إغفال دور التلفزة، فهي الوسيلة السمعية البصرية السائدة في مجتمعنا. إنها مدرسة موازية يمكن تعريفها انطلاقا من محاور مركزية ثلاثة هي: الإخبار والتربية والتسلية. إلا أننا نلاحظ أن للتسلية نصيب الأسد من مجموع ما يُبَرْمَجُ، ثم تأتي الأخبار بعد ذلك، بينما الحيز المخصص للتربية والثقافة يبقى محدودا جدا.
إن الأحرار يطالبون اليوم بإعلام تلفزي ذي جودة عالية، تلفزة ناقلة للقيم، تلفزة تقدم لأطفالنا دروسا في الحياة. تلفزة تحتوي على أشرطة وثائقية وبرامج تاريخية تساعد على الانفتاح وتغذية العقل وتطوير الروح النقدية تجاه المجتمع والعالم. تلفزة تنهض بالثقافة والحضارة، تلفزة تضطلع بمهمة التربية.

• مغاربة في جميع بقاع العالم

إن المعرفة هي عدو الخوف بالنسبة لفكر الأحرار. ومغاربة العالم سيحتفظون بمكانتهم المهمة في قلب مجتمعنا، ولابد وأن تنقل إليهم مغربيتهم لأن ذلك أمر جوهري لا بديل عنه.
إن الأحرار ينظرون إلى العالم كما هو، ويبقون منفتحين، متيقظين، يصارعون ضد كل أشكال الطائفية التي قد يكون أي مغربي ضحية لها حيثما كان. لذلك فنحن نرفض أن نرى ثقافتنا وحضارتنا وديننا تتحول إلى وسائل لغايات أخرى. وهكذا، فنحن نناضل من أجل إعداد عرض بيداغوجي متكامل لمغاربة العالم. عرض ينقل المبادئ الأساسية للغة العربية وتعاليم الدين الإسلامي، وتاريخ الثقافة

المغربية دون إغفال مستجدات الوطن لتقوية الأواصر التي تربط مغاربة العالم ببلدهم، وتفادي كل سوء فهم أو جهل بتلك القواعد. إننا نريدها مقاربة غنية متكاملة، لا تجزيئية ناقصة. مقاربة تتيح لمغاربة العالم أن يتعارفوا ويعرفوا ذواتهم، ويتقبلوها على نحو إيجابي كي يعانقوا غنى ثقافتهم المتنوعة.

3

مدرسة العمل

« الإصلاح الحقيقي رهين بإعادة الاعتبار لهيئة التدريس »

أنيس بيرو، الأحرار - عضو في المكتب السياسي

من أجل تعزيز الإمكانيات وضمان حكامة فعلية لكل مدرسة مغربية

يعتبر الأحرار أنه من الممكن الرقي بالمدرسة المغربية بغض النظر عن موقعها الجغرافي شريطة إشراك العنصر الذي يوجد في قلب المنظومة؛ إنه المدرس.

فلا يختلف اثنان في أن للمدرس مهمة نبيلة، فهو ينقل المعرفة. لكن الأهم هو أنه ينقل القيم.

لهذا، فالمدرس ينبغي أن يحظى بالتشريف والاحترام اللازمين، وأن تجازى شهامته وحرصه على الواجب بأعلى مراتب التقدير والاعتبار.

والذين يختارون هذه المهنة يجب أن يكونوا على تمام الوعي بأن مستقبل جيل بأكمله ومستقبل بلادهم بين أيديهم.

لكن هذا المدرس يعامل أحيانا معاملة غير لائقة، وينعت تارة بأوصاف قدحية، كما ينظر إليه غالبا على أنه المسؤول عن إخفاقات محاولات إصلاح المنظومة التربوية.

إن منظومتنا التربوية الوطنية تضم اليوم قرابة 240 ألف مدرس، وللعلم فإن ثلثي مدرسي السنة الرابعة من الابتدائي، وما يزيد عن 40 % من مدرسي السنة الثانية الإعدادية لا يتوفرون على شهادة تتجاوز التعليم الثانوي.

إضافة إلى أن أجرة المدرس المغربي تبقى غير كافية؛ مثال ذلك أن مدرسا في التعليم الابتدائي يتقاضى، عند التحاقه بالوظيفة، صافيا شهريا معدله 5 000 درهما، وهو نصف ما يتقاضاه المدرس المبتدئ في تركيا أو في فرنسا، وثلث راتب المدرس في إسبانيا[3] تقريبا.
ناهيك على أن نظام تطور الأجور يعتمد اليوم أساسا على مقياس واحد وهو الاقدمية، وهو المعيار الذي لا يمكن أن يكون مصدر تحفيز كاف، أو محرك للإنتاجية. والواقع أن راتب المدرس في المغرب يتطور بمعدل % 170 من بداية مساره المهني إلى نهايته مقابل % 14 في تركيا و% 41 في إسبانيا.
كما يجب التذكير بأن بلدنا قد سجل كذلك مغادرات مهمة بين تقاعد عادي وتقاعد مبكر في السنوات الأخيرة. ولقد أدى ضعف النظرة الاستباقية إلى توظيف استعجالي لـ 55 ألف مدرس من حملة الشواهد الآتون من شعب وتخصصات مختلفة، والذين كانوا في وضعية عطالة عن العمل لمدة طويلة. ولقد خاض ثلثا هؤلاء هذه المغامرة أسابيع قليلة قبل انطلاق الدروس، دون أن يكونوا قد تلقوا أدنى تكوين بيداغوجي.
بالإضافة إلى ذلك فإن المدرس المغربي يشتغل بمعدل 30 ساعة أسبوعيا في المرحلة الابتدائية، و24 ساعة في المرحة الإعدادية و22 ساعة في الثانوي، وهذا ما يجعل عمله الفعلي يقدر ب 6 أشهر في السنة. في الحين الذي يبلغ متوسط اشتغال المدرس في ألمانيا وكوريا الجنوبية والنرويج معدل 40 ساعة أسبوعيا.
إن المدرسين في نهاية المطاف يعانون من ضعف التكوين وضآلة الرواتب، مما يضطرهم إلى تقديم دروس دعم إضافية، أملا في تغطية المصاريف الشهرية، ليجدوا أنفسهم في صباح اليوم الموالي منهكين داخل قسم مكتظ بالتلاميذ، الذين تزداد معاناتهم فلا يجدون مسلكا إلا استعمال العنف، هذا السلوك الذي قد يكون ضحيته أحيانا المدرس نفسه.

[3] المصدر: المرصد الوطني للتنمية البشرية.

إزاء هذا الواقع المتردي والمر، يتطلع الأحرار إلى تحقيق تحول جدري في المنظومة التربوية.

• التدريس، عن حب واقتناع

إذا كانت الثانوية تزود الجامعة بطلبة المستقبل، فإن هذه الأخيرة هي التي تزود الثانوية والإعدادية والمدرسة بمدرسي المستقبل. لذلك فنحن نرى لزاما إصلاح نظام الشعب والتخصصات في التعليم الجامعي الذي يقوم بإعداد الطلبة لمهن التدريس. ولهذه الغاية، سنترافع من أجل إحداث كلية وطنية للتربية خاصة بتكوين المدرسين. وستكون مهمتها هي تكوين الأستاذة على مدى 3 سنوات. على أساس أن يكون الولوج إليها مفتوحا في وجه الطلبة من حاملي شهادة الباكالوريا، بعد انتقائهم بعناية فائقة لكي يعيدوا لمهنة التعليم بريقها، المهنة التي تبقى قبل كل شيء ذات حس مواطن.

ومن أجل حل إشكالية مغادرة المتقاعدين، وينبغي أن تُكَوِّن كلية التربية مدرسين، مع مراعاة تخصيص حصص سنوية للجهات وفقا لحاجياتها.

ولتحديد عدد الأساتذة خريجي الكلية، سندعو إلى حصر معدل التلاميذ لكل مدرس في حدود عدد معقول، وذلك كي نوفر لهيئة التدريس شروط عمل أفضل، وللتلميذ بيئة تعلم أحسن.

• توظيف مكونين بالتعاقد من خيرة الممارسين لتأطير أساتذة المستقبل

سيكون من غير المجدي العمل على دعم كفايات المدرسين والمفتشين دون التفكير في احترافية أولئك الذين يتكفلون بتكوينهم المستمر. لهذا السبب يعتبر الأحرار أن استقطاب خيرة المكونين، إلى المراكز الجهوية للتكوين المستمر في مهن التربية بواسطة عقود مغرية، هو حجر الزاوية لإصلاح عميق وجدري للمدرسة المغربية. وفضلا على حصص التكوين فإن هؤلاء المكونين سيكون على عاتقهم إنتاج

محتويات رقمية والتفكير في أشكال بديلة من التكوين المستمر كالمحاضرات عن بعد على سبيل المثال.
وعلى نفس الدرجة من الأهمية ينبغي الاهتمام بتكوين مديري المؤسسات الذين سيضمنون فعالية المنظومة التعليمية. فيقع على عاتق مدير المؤسسة، تلك المهمة الثقيلة في إدخال تحسينات نوعية داخل المدرسة التي يشرف عليها، باستمرار، بصفته رئيس فريق العمل بالمؤسسة. فمن الضروري إذن أن يتلقى المدير تكوينا داخل المراكز الجهوية ضمن دورات تدعم كفايات التدبير لتجعله مؤهلا لتأدية وظائفه.

• أجرة شهرية محفزة للمدرس عند توظيفه وربط ترقيه في الوظيفة بمردوديته

إننا كأحرار نطمح لمراجعة نظام الأجور الحالي، والذي أصبح متجاوزا، للمدرسين في الابتدائي والاعدادي والثانوي. وسنترافع لكي يتقاضى المدرس المتخرج حديثا من كلية التدريس في بداية مساره المهني أجرة شهرية مناسبة وكذا من أجل أن تتحكم مردوديته أكثر من أقدميته في منحى تطور أجرته. وهكذا لن ينتظر المدرس آخر سنوات مساره المهني كي يحصل على مستوى عيش كريم.
ويمكن للمدرسين العاملين الذين يرغبون في الاستفادة من نفس شروط التأجير أن يتمكنوا من ذلك شريطة نجاحهم في تكوين إضافي لتعزيز كفاءاتهم، من خلال شهادة تقدمها لهم المراكز الجهوية للتكوين في مهن التربية.

• علاوات سنوية لأحسن المدارس مردودية

إن العمل والجهد من وجهة نظرنا يجب أن يوجه المنظومة التربوية، إذا نحن أردنا فعلا تحسين مردوديتها بصورة بارزة. ومن أجل ذلك، نقترح أن تخضع جميع المؤسسات المدرسية لتقييم مناسب وموضوعي لمردوديتها التربوية نهاية كل سنة.

وستحصل هيئة التدريس والتسيير للمؤسسات الأحسن مردودية، على مكافئة برسم سنة التقويم تلك. كما أن نتائج المؤسسات ستصير قابلة للقياس على ضوء مستوى تلاميذ كل مؤسسة في مجال اللغات والرياضيات، وفق معايير تضعها وكالة وطنية مستقلة للتقويم التربوي. وإذا افترضنا عكس ذلك، وأن مؤسسة لم تتمكن من تحقيق أهدافها، فلابد إذ ذاك من الوقوف على الأسباب ورسم السبل لتحسين العمل بها.

• قدرة القيادة في جميع المستويات

إذا كانت التربية خدمة عمومية وطنية، يجب أن تضمن قاعدة مشتركة من المعارف للجميع، تفعيلا لمبدأ تكافؤ الفرص، فالمفروض أن تتكيف مع الحاجيات والموارد والخصوصيات المحلية. لكن الواقع أن النموذج المعتمد لمنظومتنا التعليمية ممركز لدى قطاع وصي يضم فائضا من المديريات، يشرف على أكاديميات جهوية ذات استقلالية محدودة، كما يتحكم في وكالة التقويم.

إن للأحرار قناعة عميقة بأن نجاح السياسة التربوية لا يتوقف على قوة التوجيهات التنفيذية للإدارة المركزية، بل على حسن تقاسم المسؤوليات، بناء على مبدأ تعاقدي واضح الأهداف، وعلى تحديد أدوار وسلط ومجالات تدخل الأجهزة التربوية والجماعات الترابية. لهذا السبب، فنحن نناضل من أجل سياسة الاستقلالية المدرسية على مستوى الجهات، من خلال منح الاكاديميات الجهوية للتربية والتكوين دور التنظيم الترابي للمدارس العمومية والخاصة. ثم إن عملية الإشراك الفعلي للجماعات الترابية وجمعيات آباء التلاميذ المتواجدين في مجالسها الإدارية، عند اتخاذ القرار، ستمكنها من أن تؤدي دورا محوريا عبر الإنصات إلى جميع الشركاء.

وقصد الوصول إلى هذا المبتغى، نرى أنه يجب على الأكاديميات الجهوية أن تقوي رأسمالها البشري، وتفتح المجال لكل الكفاءات.

إننا نتصور من خلال مدرسة العمل، أن تقوم الأكاديمية الجهوية بإبرام تعاقد مع كل مؤسسة تربوية عمومية تشتغل في نطاق نفوذها.

ويحدد هذا التعاقد أهدافا واضحة للأداء مقابل الوسائل البشرية والمالية الكفيلة بتحقيق ذلك.
ونعتقد أن رئيس المؤسسة الذي يعين من قبل الأكاديمية الجهوية يكون له دور أساسيٌ، كما يجب دعم سلطاته بُغية الربط الفعلي للمسؤولية بالمحاسبة. فمن غير المعقول اليوم أن ينتظر مدير مؤسسة ترخيصا من الأكاديمية الجهوية حتى يستطيع إصلاح نافدة مكسورة.
كما ينبغي أن تتاح مسؤولية مدير المؤسسة لأفضل الأساتذة المتوفرين على تجربة معتبرة ومُقَدَّرة. لهذا السبب سنناضل كي يتقاضى مدير المؤسسة راتبا يتناسب ومسؤولياته، دون إغفال الرفع من قدراته في تدبير النفقات العمومية، عبر تكوينات خاصة ويفترض أيضا أن يتوفر مدير المؤسسة على ميزانية سنوية للتسيير لتغطية النفقات العادية اللازمة لسير مؤسسته.
وسنترافع أيضا لإحداث وكالة وطنية مستقلة للتقييم التربوي، من شأنها ضبط المنظومة من خلال إنجاز اختبارات تجريبية سنويَّة بغاية تقييم مستوى الرياضيات واللغات للفصول التي تضم التلاميذ في سن 10 و14 و 16 سنة. وسيم إطلاع الاكاديميات الجهوية بنتائج هذه الاختبارات كي تتمكن من تقييم مردودية المدارس التي تتواجد داخل نفوذها الترابي، وملائمة مخططات التكوين المستمر لفائدة هيئة التدريس و/أو مدير كل مؤسسة تعليمية على حدة. وتشكل هذه المعطيات، أداة للمراقبة، حيث ستساعد القطاع الوصي على إنجاز مهمات التفتيش. والتي على ضوئها أيضا، سيمكنه طلب توضيحات من الاكاديميات الجهوية، أو اتخاذ تدابير مناسبة في حالة الاخلال بالمهام.
نعتبر في مدرسة العمل، أنه ينبغي توفير الوقت الكافي لرئيس المؤسسة ليتفرغ إلى مهمته الأولى المتمثلة في الإشراف البيداغوجي والحرص على جودة التعليم. ولكي تتمكن الاكاديميات من ذلك فمن المفروض أن تبحث عن شركاء من القطاع العام والخاص وتشرك الجماعات الترابية في تدبير حاجيات المدرسة خارج نطاق التربية. ويمكن أن نجسد ذلك مثلا في مختلف النفقات المرتبطة بالحراسة

والنظافة والصيانة والمطعم المدرسي والدعم الاجتماعي وغيرها، والتي تكلف الدولة اليوم ما يناهز 4 مليارات درهم. وإننا نعتقد أنه يمكن توفير مبالغ هامة سواء عند انجاز عمليات شراء مُجَمَّعَة أو من خلال الاستعانة بالفاعلين الخواص، أو باللجوء إلى إعادة انتشار موظفي الجماعات الترابية داخل المدارس العمومية.

زيادة على ذلك، فنحن نعتبر أن المفتش البيداغوجي هو ضامن نجاعة هذه المنظومة، فمن الضروري إذن تعزيز مهمته الجوهرية في المحافظة على جودة المضامين التعليمية المقدمة للتلاميذ، وفي نجاعة عملية تقييم المدرسين.

إننا نلاحظ اليوم أن مفتشا واحدا في السلك الابتدائي يؤطر ما لا يقل على 180 مدرسا. حيث لا يستطيع المفتش أن يقوم خلال السنة الا بزيارة واحدة لكل أستاذ على أحسن تقدير. لذلك فنحن نطالب بالرفع من عدد المفتشين، مع الرفع من قدراتهم من خلال التكوين المستمر اللازم.

وأخيرا، فإننا نعتبر بأن دور الوزارة الوصية سيمكن من تحديد المنظور الاستراتيجي والقيام بتأطير عمل المنظومة التربوية، وذلك من خلال تحديد الأهداف الدراسية الوطنية وضمان التكافؤ المجالي، إضافة إلى وضع سلم أجور وطني، وبلورة منظومة للتفتيش. ولكي يتحقق ذلك فإن الوزارة الوصية لن تحتاج إلا لخمسة مديريات مركزية عوض الـ 25 الموجودة حاليا: هذه المديريات ستتكلف بالتخطيط وبالبيداغوجيا، وبالضبط القانوني، وبالتفتيش وبالتدبير المالي.

• التعليم قطاع استراتيجي للمجتمع

نعتبر كأحرار، بأن موارد الدولة من الضرائب يجب أن تخدم بالدرجة الأولى التربية الوطنية، وعلى الدولة أن تخصص موارد مهمة للقطاع من ميزانيتها العامة.

إضافة إلى أن الأملاك الهامة التي بحوزة القطاع الوصي، يجب أن تخضع لتقييم قد يمكن من استغلالها لتوفير مداخيل تسمح بتمويل جزء من الإصلاحات الهيكلية المرجوة.

ووفق وجهة النظر هاته نعتبر أن تفويت أو كراء بعض الممتلكات غير الاستراتيجية يمكن أن يُموّل البنيات التحتية التربوية التي يجب بنائها أو إصلاحها.

كما يُتَوخى أن تَرصُد المجالس الجهوية ومجالس الأقاليم والعمالات والمجالس الجماعية جزءا من مواردها للأنشطة الداعمة للتربية كالنقل المدرسي والاطعام المدرسي وتوفير السكن لهيئة التدريس... وذلك وفق الصلاحيات التي تخولها لهم القوانين التنظيمية.

كما أن تحسين ظروف عمل المدرسين وحصولهم على امتيازات خاصة، كالتعويض عن العمل في المناطق النائية، سيمكن الجهات من تحفيز المدرسين ذوي الكفاءات على العمل في تلك المناطق، وذلك سعيا إلى تحقيق مزيد من العدالة المجالية.

كما يمكن توفير موارد إضافية من خلال صناديق مخصصة للتعليم، من أجل الرفع من ميزانيات الأكاديميات الجهوية، مع تمييز إيجابي لصالح الجهات المهمشة.

كما يمكن توفير موارد إضافية من خلال تشجيع المساهمات التطوعية المعفية من الضرائب لبعض المانحين من رجال أعمال، وأعيان ومغاربة مقيمين بالخارج وكذا بعض أولياء التلاميذ، على أن تُضخ هذه الموارد مباشرة في ميزانية سير المؤسسات المدرسية.

وأخيرا فإننا نعتبر من اللازم وضع حد لكل المراوغات المبنية على حسابات سياسية ضيقة، التي تشوش على محاسن الشراكة بين القطاعين العام والخاص أو التي تخوض في مواضيع لا اعتبار لها لدينا، كالجدل العقيم حول خوصصة التعليم والذي نعتبره خدمة عمومية من صلاحيات ومسؤولية دولة-التمكين.

إننا نحمل مشروعا نؤمن من خلاله بأن مبدأ مجانية التعليم غير قابل للنقاش، لأنها مجانية مبنية على محورية المساواة في خدمة العدالة الاجتماعية.

وبالنسبة لهذا المشروع الذي نقدمه، نحن مقتنعون بأنه لا وجود لحل واحد وموحد لكل مشاكل القطاع. ولكن هناك مجموعة من الحلول

التي يخضع تفعيلها للخصوصيات المميزة لكل منطقة. وهكذا فنحن نصرح بأننا مع:

- إشراك المقاولين الذاتيين والمجتمع المدني بهدف تعميم التعليم الأولي؛
- سياسة جبائية عادلة تجاه الآباء الذين يتمدرس أبنائهم في التعليم الخصوصي؛
- تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل استغلال المدارس العمومية التي تم إغلاقها في الاحياء الميسورة للمدن الكبرى، ومقابل استغلال هذا العقار العمومي يُنتظر من المستثمرين في هذه المدارس تخصيص نسبة من المقاعد لتلاميذ من أبناء أسر محدودة الدخل.

4

مدرسة المستقبل

**« يجب أن يجد كل مغربي نفسه في منظومة ما:
إن لم يكن في التعليم النظامي،
ففي التكوين أو التدرج المهنيين »**

محمد القباج، الأحرار - عضو المكتب السياسي

من أجل اختيار وفق المسار المهني المنشود

يحمل التعليم العالي الأمل في مستقبل أفضل، إذ عليه مرافقة الطلبة حتى يُكَوِّنوا فكراً عقلانيا وإعدادهم حتى يَكُونُوا مواطنين مسؤولين. ومن وجهة نظرنا، ليست مهمة التعليم العالي بحثا مهووسا عن ملاءمة التكوين والتشغيل أو « إنتاج » شباب جاهز للعمل في المقاولة، بل تتمثل مهمته الأولى في تكوين عقول متعددة الكفاءات وتوسيع مداركها وتمكينها من أن تستغل الفرص المتاحة لها. فكثير من مهن اليوم قد تختفي غدا وكثير من مهن الغد لازالت غير معروفة إلى اليوم.

وعلى الرغم من ذلك، فإننا نعتقد أنه من الضروري الوعي بتطورات سوق الشغل لحظة وضع المناهج والعروض البيداغوجية، حتى يتم استشراف تقلباتها والتهييئ لها. كما أنه من الضروري إعادة النظر في الشُّعب التي قد لا تنتج إلا أفواجا من عاطلي المستقبل.

وعلى الطالب، من جهته، تدارس مختلف الاختيارات التي قد تعرض عليه، وخاصة التكوين المهني، وذلك قبل أن يصطف في الجامعة وكأنها الحل الأوحد. لذا يجب في اعتبارنا، الرقي بالتكوين المهني، حتى يمثل فعلا مدرسة الفرصة الثانية، التي تمكن الطلبة من

الولوج للعمل ولا تَحُولُ مستقبلا دون متابعة دراساتهم العليا، إن هم رغبوا في ذلك.
وخلاصة القول أن مدرسة الغد ينبغي أن تكون قادرة على تكوين رجال ونساء قادرين على التأقلم، مبدعين، وقادرين على التفكير بأنفسهم وتجديد مساراتهم.

• الجامعة ليست ملجأ

إن أول شيء يثير انتباهنا، عند استحضار الكلية المغربية، هو ذلك العدد الهائل من الطلبة داخل المدرج الواحد. فالجامعة المغربية تعيش اليوم أزمة تأطير حقيقية: وكيف يكون خطاب الأستاذ مسموعا وهو يقود مجموعات عمل مكونة من 500 أو 600 طالب؟
ثم إن عدد الطلبة الذين يلتحقون بمدرجات الجامعة يتزايد كل عام بمعدل % 20، وجزء من هؤلاء يطرق باب الجامعة لهدف واحد هو الحصول على منحة. وبموازاة مع ذلك، يُسجل داخل هيئة التدريس ما يناهز ألف إحالة على التقاعد سنويا.
ونسبة الهدر، التي هي نتيجة مباشرة لهذا التفاوت الصارخ، مقلقة للغاية؛ فأكثر من نصف الطلبة لا ينهون مسارهم الجامعي. والرسوب يعني لكثير من هؤلاء، نهاية مسارهم الجامعي. فإذا حدث وتعثر هؤلاء الطلبة في السنتين الأوليتين من دراساتهم العليا، فإنهم يحرمون من التوجُّهِ إلى شعب أخرى؛ ويعني ذلك في نهاية المطاف أن ما بُذل، على مدى ما لا يقل عن 14 سنة من مجهودات من طرف الطالب ومن إمكانيات وفرتها الدولة، لم يُثْمِر النتيجة المرجوة.
ثم إن الطالب الجامعي لا يجد دائما فائدة في حضور الدروس، ولا يتوجه إلى الجامعة إلا من حين لآخر، ليجتاز في الأخير امتحانا لن يجعل منه ذلك الباحث المتميز عن العمل. وغالبا ما يلج الطالب الكلية، برغبة مسبقة في نيل شهادة قد ترفع حظوظ حصوله على عمل، فيتخرج دونما فتح آفاق أمام مساره المهني. واليوم، ترتب عن كل ذلك أن أضحى التعليم العالي بالمغرب في وضعية تفرض تغييرات هيكلية وجذرية من أجل تعزيز دوره. إذ أن أي سياسة ترقيعية لن

تكفي؛ فكل طالب ينبغي أن يكون متأكدًا من إنهاء تعليمه العالي وفي حوزته شهادة ذات قيمة مهنية، إن هو التزم ببدل المجهودات الضرورية لذلك.

ولمواجهة معضلة الاكتظاظ وتأثيرها السلبي على جودة التعليم الجامعي، تبدو لنا مجموعة من المحاور ذات أولوية. حيث سنطالب أولا بإعادة النظر في آليات التوجيه، لأنها في الوقت الحالي غير ناجعة ولا تتيح انتقالا موفقا من التعليم الثانوي إلى التعليم العالي. فمستشارو التوجيه في الاعداديات والثانويات قليلون جدا، وحضورهم جد محتشم ووسائل اشتغالهم محدودة للغاية. ويترتب عن ذلك أن الطلبة الموجهون بدقة ونجاعة هم أولئك الذين يحظون بمعلومات صائبة، يزودهم بها محيطهم المباشر. فكثير من الطلبة يلجون الجامعة دون الحصول على ما يكفي من المعلومات ودون أن يتم توجيههم نحو الدراسات الأكثر ملاءمة لقدراتهم ورغباتهم. وفي حال فشلهم، يصل أثر إحباطهم الاجتماعي درجة تشويه صورة الجامعة؛ فإذا كان جَـمٌ غفير من الطلبة يختارون شعبة كالقانون مثلا، فقلة منهم فقط هي التي تنجح بصفة عامة، فيكون الإحباط الذي يشعر به الطالب، نتيجة ذلك الفشل، بالغ الأثر بالنسبة إليه وبالنسبة لأسرته على حدٍّ سواء.

لذلك، من اللازم إعادة التفكير في إشكالية التوجيه لأنها ليست مرادفةً لتقسيم التلاميذ أو تفويجهم. حيث نطالب بأن تراجع معاييرها وهيكلتها، باشتراط أن يُهيئ كل تلميذ في السلك الثانوي مشروعا دراسيا ومهنيا، واعتبار ذلك مادة اجبارية تُأْخَذ بعين الاعتبار في التنقيط. ولتنزيل هذا المشروع، ينبغي أن يكون كل تلميذٍ مصاحبا بأستاذ مؤطر، يقدم له ما يلزم من معلومات ويوجهه ويتتبع مراحل مشروعه عن قرب. ويكون على عاتق المدرس مواكبة الطالب لتنظيم زيارات لمؤسسات التعليم العالي التي يمكن أن تلائم مستوى التلميذ وسُحنته، إضافة إلى برمجة لقاءات مع بعض الطلبة والمهنيين النشطاء كي ترتسم معالم المستقبل أمامه بوضوح.

وإننا نُشيد كذلك بدور « الويب » في تقديم عرض شامل للاختيارات المتاحة للطلبة وإجابات مفصلة حول فرص الشغل المتاحة بعد استكمال الدراسة، والتوافق والتكامل بين المسارات الدراسية، والجسور الممكنة للانتقال من نسق تعليمي لآخر وغير ذلك. كما سنشجع اعتماد تطبيق رقمي يساعدً الطالبً في تحديد الدراسات والمهن الأكثر ملاءمة وقدراته.

ولتكون عملية التوجيه صائبة، ينبغي أن تشرك أسرة الطالب؛ فإذا كان قرار التوجيه غالبا ما يتخذه الطالب بعد مشاورة ذويه، فإن هذا الاختيار يكون فاصلا له في تحديد مساره.

ونرى كذلك أنه على القطاع الوصي الإسراع بتجويد المخطط المديري للتعليم العالي والبحث العلمي، حتى يضمن توزيعا جغرافيا أمثَل لشُعَب التكوين، فنتفادى بذلك الشُّعب المزدوجة، أو الحالات التي تغيب فيها بعض الشعب أو تتركز في عدد قليل من الجامعات.

كما أنه يجب إرساء يقظة استراتيجية لمتابعة مدى ملاءمة المناهج الدراسية في التعليم الثانوي والتقني لمثيلاتها في التعليم العالي، من أجل تحقيق تناسق المسارات ونجاح الجسور التي تسهل المرور من برنامج لآخر.

وبموازاة مع ذلك، سندافع عن إحداث جامعات بمختلف الجهات كما نأمل أن يتم خلق عدد كاف من الملحقات الجامعية على مستوى الأقاليم، وبمساهمة من الجهات، لمواجهة إشكالية الاكتظاظ. كما سنشجع الدراسة والتكوين عن بعد والتي تمت تجربتها في بعض جامعاتنا، كبديل لنموذج الحضور الذاتي، وذلك عبر الولوج المجاني إلى الدروس المفتوحة على الانترنيت بواسطة مقاطع مصورة « MOOC ».

كما نطمح أيضا إلى دَمقْرطة الولوج إلى الأقسام التحضيرية والمدارس العليا التي تجسد التميز القائم على الاستحقاق والعمل، وهذه الاستراتيجية تجد صداها في المخططات التي نريدها في مجال التشغيل. ذلك لأن هذا النوع من الدراسة يمكن من التكوين لمهن الهندسة والتسيير الضرورية لازدهار الصناعة بالمغرب. إن توسيع

الولوج لا يعني إعادة النظر في معايير الانتقاء، بل الرفع من مستوى التعليم من الأصل. وهذا التوسيع يدخل في إطار تطلعنا لتحسين تكوين التلاميذ عندما يكتسبون المعارف الأساسية. وهكذا فإذا كان هؤلاء قد تلقوا تكوينا جيدا منذ السنوات الأولى لدراستهم، فسيكونون أكثر قدرة على متابعة الدراسات الطويلة الأمد والمركبة. إننا إذن سنشجع تعزيز القدرات الاستيعابية للمراكز الجهوية للأقسام التحضيرية والمدارس العليا، كما سنطالب بتشجيع الشراكات مع المدارس الأجنبية من خلال التبادلات والبحوث المشتركة وتوأمة المدارس إضافة إلى استقبال المدرسين الأجانب. وإن شهادة التقني المتخصص والشواهد التقنية الجامعية تُـعدُّ أساسا للإدماج في الحياة العملية، وتمكن الطالب من الولوج مباشرة إلى سلك الإجازة أو المدارس العليا. لذلك، وجب تشجيعها.

وسنعمل كذلك من أجل تصحيح مسار التكوين المهني كي ينظر إليه كبديل حقيقي للتعليم العالي. ففي حين تستقبل الجامعة قرابة 800 000 طالب، فإن التكوين المهني لا يستقبل إلا نصف هذا العدد. ولكي تزداد جاذبيته، لا بد من إحداث جسور بينه وبين الجامعات والمدارس العليا، مما سيتيح للطلبة فرصة إمكانية متابعة دراستهم الجامعية من خلال المصادقة على ما تم تحصيله من كفايات مهنية. وأخيرا، نأمل أن تتحقق شراكات بين القطاعين العام والخاص والشراكات لهدف غير ربحي، من أجل الرفع من عدد المؤسسات الجامعية.

• التكوين المهني: فرصة أخرى للنجاح

إن التكوين المهني يعاني أساسا من مشكلة السمعة، فالتوجه إلى هذا المسار يعتبر فشلا عوض أن يكون فرصة بديلة للنجاح. وفي الواقع، غالبا ما يكون طلبة التكوين المهني منحدرين من أسر متواضعة، ويعتقدون أن هذا المسار لن يقودهم إلا نحو مهن بسيطة. كما أن المشغل المغربي ترسخت لديه صورة سلبية عن التكوين المهني، لأن جودة التكوين، في نظره، بعيدة كل البعد عن الانتظارات.

وإذا كان عدد الشباب المستفيدين من التكوين المهني قد تضاعف خلال العقدين الماضيين، فلا تزال التكوينات في أغلبها داخلية، تقوم على تصور مدرسي لمفهوم التكوين. في الوقت الذي أثبتت فيه أساليب التكوين بالتدرج والتكوين بالتناوب نجاعتها، فهي تعتمد على الورشات التطبيقية التي تحل محل قاعات الدرس. فنوعية هذه التكوينات تزود المتعلمين الشباب بالكفايات السهل استعمالها وتضمن اندماجهم المستدام في سوق الشغل. وإن عقود التكوين المهني التي تم تطويرها بالشراكة مع القطاع الخاص، في قطاع صناعة السيارات أو صناعة الطيران، لخير دليل على ذلك؛ فهي توفر الآن فرص عمل أفضل من التكوين الداخلي.

وبالنسبة للأحرار فإن التكوين المهني، يجب أن يكون مجالا لتطوير المعارف، الذي يلبي متطلبات التنافسية الاقتصادية. ويجب أن يعتبر التكوين المهني نقطة انطلاق وليس فخا يرهن مسار الشخص الذي يختاره. ولهذا السبب فإننا سنواصل تعزيز عروض التكوين المهني بالتدرج وبالتناوب داخل مراكز التدريب ذات تسيير مشترك مع القطاع الخاص، بمساهمة المنظمات المهنية.

وينبغي أن يصبح التدريب الداخلي، الذي يلائم بعض المهن الإدارية أقل نظرية. ونعتقد أن إحداث مقاولات للتدريب يمكن أن تكون مفيدة لهذا التكوين، حيث تتخذ شكل مراكز تطبيقية تشتغل تماما مثل الشركات الحقيقية داخل سوق افتراضية، كما يمكنها أن تنتظم في شبكة وطنية أو دولية لفتح الطريق نحو تدريب عملي فعلي، في شكل محاكاة، لا تفرض على المتدربين تنقلات إضافية.

وإجمالا، هدفنا تمكين أولئك الذين لم يستطيعوا إنهاء التعليم الإلزامي لسبب أو لآخر، من مواصلة مسارهم الدراسي بعد إنهاء تكوينهم وبعد توفر سنوات كافية من الخبرة المهنية. وتحقيقا لهذه الغاية، سنطالب بنظام لمعادلة الشواهد المهنية وللتحقق من صحة الكفاءات يمكن الحاصلين عليها من متابعة دراستهم الجامعية إن هم ارادوا ذلك. وسيتعين على المدارس الكبرى أيضا أن تفتح أبوابها أمام الطلبة خريجي التعليم التقني. في مدرسة المستقبل، لن تغلق

أي أبواب، وسيصبح التكوين المستمر قاعدة عامة. لهذا السبب سيضم العرض التعليمي في مراكز التكوين المهني، بالإضافة إلى توجهه الحرفي، وحدات أفقية تعزز مهارات المتدربين. فلا يكفي وضع الجسور بين التكوين المهني والتعليم العالي، إذ يجب توفير الشروط لتنفيذها. كذلك سنحرص على أن يوفر التكوين المهني وحدات استدراكية لإتقان اللغات وتوسيع المعرفة العامة.

• التأهيل المتواصل

لا يجب انتظار الإصلاح اللغوي، لضمان ولوج أفضل المسالك. لذا يتعين إيجاد حلول قصيرة ومتوسطة المدى، ذلك لأن ضعف اتقان اللغات يمكن أن يعيق تحصيل الطالب للمعارف المرجوة. وهكذا يضطر العديد من التلاميذ بالرغم من قدراتهم العالية للاكتفاء باختياراتهم الدراسية الثانوية، بسبب عدم توفرهم على رصيد متميز لإتقان لغة التدريس. فيكون مصيرهم متابعة الدراسة في شعبة لن يجدوا أنفسهم فيها، مما يعني عدم قدرتهم على العطاء. بالنسبة للأحرار، فمن غير المعقول أن يشكل القصور في اتقان اللغات عائقا أمام الطالب، يحيده عن مساره. لهذا نقترح أن توفر الجامعات مسالك قصيرة تمتد من 6 إلى 12 شهرا، هدفها تأهيل الطلبة لمواكبة اختياراتهم الدراسية.

إن هذا التأهيل، الذي سيهدف أيضا التمكين المهني، يستدعي مضاعفة فرص الاحتكاك داخل المقاولة، ولأننا نعتبر أن تدريبا مهنيا واحدا عند نهاية المسار الدراسي لا يكفي الطالب لتحديد نقط قوته من المجالات التي تستدعي بذل مزيد من الجهد، فإننا نرى من الضروري إدماج تجارب مهنية على طول المسار الدراسي.

• حياة طلابية متجددة

إن الحياة الطلابية تختلف عن الحياة الدراسية. لكونها تمثل مجموعة الأنشطة والممارسات الاجتماعية التي يتقاسمها الطلاب بشكل يمكنهم من التطور خلال سنواتهم الدراسية. حيث تتمحور حول

النواة الصلبة لوقت الدراسة، كل الأنشطة الشخصية داخل المكتبة، وفي المطعم، والسكن الجامعيين إضافة إلى باقي الأنشطة الرياضية أو الثقافية، وكذا المشاركة في الأنشطة الجمعوية. ولكن كيف يمكن للطلاب أن يعيشوا حياة منفتحة في ظل غياب المكتبة والأنشطة الثقافية ووجود مطاعم مثيرة للاشمئزاز؟ كيف يمكن للمرء أن يتقبل غياب البنية التحتية الرياضية داخل جامعة تضم أفضل فريق لكرة السلة في البلاد؟ طموحات الأحرار تسعى لإحياء النشاط الطلابي المهمش حاليا، لدوره في الرفع من إمكانات الطالب. فمن المسلم به أن الطلبة قادرون على تحقيق قفزات نوعية؛ إذا أعطيناهم مناسبة لتحرير طاقاتهم، فهم حتما قادرون على الابتكار والإبداع. لهذا فإننا نسعى إلى تجديد ثقافة فعلية داخل الحرم الجامعي. ثقافة سنناضل من خلالها لتجهيز الجامعات ببنيات تحتية رياضية ومكتبات حديثة وتجهيز قاعات عرض خاصة بالموسيقى والمسرح. وفي هذا الإطار، سندعم الفكرة التي تبنتها إحدى الجامعات لمهرجان جامعي دولي يسمح للطلاب بالتعبير عن مواهبهم وقدراتهم.

• البحث العلمي، لأجل دينامية التميز

ليس هناك أي معنى لتعليم عال دون بحث علمي. فالتكوينات غير المرتبطة بمختبرات الأبحاث يتجاوزها الزمن بسرعة، ذلك أن البحث العلمي يجدد الآفاق وينتج معارف جديدة من أجل مستقبل يطبعه التقدم. لهذا نريد لأصوات الباحثين أن تعلو هي الأخرى.

إن البحث العلمي يواجه عدة عقبات لعل أهمها تعدد الفاعلين ضمن قيادة وطنية ممركزة تدبر ميزانية للبحث العلمي لا تتعدى 0.5 % من الناتج الداخلي الخام. زيادة على أن التعويض عن البحث الممنوح لفائدة الأساتذة الباحثين، على هزالته، يجب أن يرتبط بالإشراف على الأبحاث ونشر المقالات العلمية، غير أن هذا لا يشكل قاعدة معمولا بها في مجموع الجامعات. بالإضافة إلى ذلك، فإن أعداد التقنيين داخل الجامعات تتناقص باستمرار، مما يجعل الباحث يضيع حيزا مهما من وقته في تحيين معارفه حول طرق تشغيل التجهيزات

والمعدات. وأخيرا، فإن ضعف التعاون بين الجامعة والمقاولة لا يسمح بتوظيف الأبحاث التطبيقية في التحديات التي تواجهها بلادنا كالرفع من تنافسيتها الاقتصادية وعقلنة تدبير مواردها الطبيعية بل وحتى معالجة قضايا التنمية الاجتماعية.

إننا نريد توجيه الباحثين نحو طرق جديدة من البحث العلمي تستدعي تجميعهم داخل وحدات مختلطة للبحث، تتعاطى والإشكاليات التي يعيشها المغرب مع الالتزام بأهداف محددة، وتقديم تقارير حول تقدم الأبحاث والعمل على نشرها.

إننا نأمل أن تعطى الأولوية لمشاريع البحث والتنمية التي تقوي الشراكة بين الجامعة والمقاولة وبالخصوص تلك التي تكون بمبادرة من المقاولة. سنشجع بروز حاضنات للمقاولات المبتكرة داخل الجامعات حتى تتحقق مشاريع البحث وتنتشر ثقافة تثمين نتائج البحوث داخل النسيج الاقتصادي.

ولأجل بلوغ هذه الأهداف، سنترافع لتقوية الإمكانيات المخصصة للبحث العلمي ولعدم تضريب مساهمات المقاولات في جهود البحث والتنمية.

نتوخى أيضا إنعاش البحث العلمي من خلال جعل الإنتاج الفكري رافعة أساسية في ترقية الأساتذة الباحثين وعدم جعل مفهوم الأقدمية معيارا وحيدا للترقي.

• من أجل جامعة أكثر استقلالية

إن أزمة الجامعة هي نتيجة مباشرة لإشكالية الحكامة. ولا يريد أحد الخوض في هذا الموضوع لأن لا جدوى سياسية منه. غير أن الأحرار لن يكونوا جزءا من هذا التواطئ لطمس شيء أصبح شبيها بسر مفضوح. فلا زالت مجموعة من الفصول المتعلقة بالحكامة و المضمنة في القانون 00-01 الخاص بتنظيم التعليم العالي تراوح مكانها و ذلك 17سنة بعد المصادقة على هذا النص. كما أن المراسيم التطبيقية لهذا القانون لم تصدر بعد ليتسنى تنظيم عملية اتخاذ القرار. فلا تتوقف المراسلات الإدارية المترجية تأويلا لنص القانون

دون أن تجد دائما جوابا شافيا. وبخلاصة، فإن فقط 7 إجراءات من أصل ال16 التي نص عليها القانون، تجد سبيلا للتطبيق.
إن الجامعات المغربية لا تتوفر على تنظيم واضح لسبب بسيط يتمثل في افتقادها لمنظام. فلا تتضمن الهيكلة المعمول بها اليوم إلا مناصب رئيس الجامعة ونائبه والعميد ونائبه ومنصب الكاتب العام. وبصيغة أخرى، ففي الوقت الراهن، لا يمكن لرئيس الجامعة أن يعين رؤساء أقسام أو رؤساء شعب وبالتالي لا تتوفر الكلية على تدبير مالي ولا على مراقبة التسيير و أنظمة المعلومات.
ومنذ سنة 2011، شهدت استقلالية الجامعة على محدوديتها تقزيما سببه تضاعف أعداد الدوريات التي تسير عكس مفهوم اللامركزية. واليوم، فإن أكثر من ثلثي الموارد البشرية للجامعات المغربية تسير مركزيا من لدن القطاع الوصي، لتجد الأخيرة نفسها عاجزة عن توظيف وتدبير موظفيها.
وفي السنوات الأخيرة، لجأت الدولة لتغيير الإطارات الوظيفية لبعض الموظفين من حاملي الدكتوراه إلى أساتذة التعليم العالي. إن الأحرار لا يناقشون بتاتا الخطوات التي تهدف إلى عقلنة التكاليف، مادامت ليست على حساب جودة التعليم. لهذا نأمل أن يتمكن الموظفون، حاملو الدكتوراه الراغبون في التدريس، من متابعة تكوينات بيداغوجية لاثبات قدرتهم على تلقين المعرفة وتأطير الطلبة.
ويرغب الأحرار كذلك في انفتاح الجامعة على محيطها، فمعظم الأساتذة الجامعيون كانوا طلبة في نفس المؤسسة الشيء الذي يخلق تماثلا بين مكوناتها. إن تنويع الكفاءات عبر توظيف موظفين حاملي الدكتوراه أو أساتذة مكونين في مؤسسات أخرى أو حتى من دول أخرى من شأنه خدمة مستوى الجامعة.
ويدافع الأحرار عن تدبير مستقل وشفاف للجامعات العمومية الخمسة عشر كي تتمكن من تنزيل سياساتها التوظيفية حسب حاجياتها الحقيقية.
لذا، سنترافع لأجل تحويل تدبير مناصب الشغل وكتل الأجور إلى الجامعة، مع إصدار قانون إطار ينظم التعاقد مع الأستاذ الجامعي.

سنطالب كذلك بتمكين الجامعات من منظام واضح، على أن تلتزم من جهة أخرى بعقد نجاعة مع القطاع الوصي فيما يخص الموارد البشرية وأهداف النجاعة.

• من أجل صلاحيات أكثر لرئيس الجامعة

في الوقت الذي يعين فيه رئيس الجامعة اعتبارا لتصوره برنامجا تنمويا للجامعة، فإن القوانين الجاري بها العمل لا تمكنه آليات كافية لتنزيله.

ومثالا على ذلك أن رئيس الجامعة لا يتدخل في موضوع المسالك البيداغوجية، فهي من اختصاص شعب الجامعة التي تقترحها. ويتم التصويت عليها داخل مجلس الكلية ثم داخل مجلس الجامعة. كما أن اختيار الدروس قد يتم بناء على ما يستطيع الأستاذ تقديمه، لا ما يحتاجه الطلبة في تكوينهم.

إن رئيس مؤسسة أو جامعة ليست له صلاحية اقتراح شعب جديدة، والأدهى من ذلك أنه لا يستطيع رفض ما يقترح عليه. وحتى داخل مجالس المؤسسات والجامعات فإن التصويت يكون بالأغلبية. لذا تظل قضية التوافق بين المدرسين واردة بشدة.

إضافة إلى كون عملية انتخاب مجلس الجامعة لا تفرز دائما الكفاءات المرجوة لذلك. وإن حجم هذه الهياكل التنظيمية يجب أن يتم تقليصه من أجل نجاعة أمثل؛ فكيف يمكننا أن نتصور مثلا أن يضم مجلس جامعة ما يناهز 90 شخصا وهو المفترض فيه أن يكون شبيه مجلس إدارة مقاولة؟ وكيف لنا أن نتكلم عن سيادة مجلس الجامعة دون أن تتوفر له الإمكانيات المقترنة بالمحاسبة على النتائج؟

يجب أن يجد رئيس الجامعة الوسائل الضرورية للعمل، ويفترض أن تتوسع صلاحياته على أساس التزامات تعاقدية ومؤشرات أداء محددة بوضوح يتم تقييم عمله من خلالها، وكمثال على ذلك مؤشر اندماج الطلبة في عالم الشغل.

نقترح كذلك، أن تتباعد، بسنة على الأقل، المدة الفاصلة بين انتدابات كل من رئيس الجامعة ومدراء المؤسسات، استدامة للمكتسبات وتحقيقا للاستمرارية في تنزيل مشروع الجامعة.
سنترافع أيضا، لأجل أن يكون للجامعة، إلى جانب مجلسها المنتخب، مجلسا تنفيذيا يضم مدراء المؤسسات وممثلين عن الأساتذة والموظفين والطلبة.

• كيف السبيل لتعزيز ميزانية الجامعة؟

إذا كان هناك من موضوع قد أسال مدادا كثيرا خلال هذه الأشهر الأخيرة فهو ذلك المتعلق بتطبيق رسوم التسجيل في الجامعة في مرحلة أولى، ثم داخل الثانوية في مرحلة لاحقة، وذلك بحسب موارد كل أسرة وقدرتها على الأداء. لكن هذا الموضوع تمت مجابهته بمتاريس ذات طابع سياسي وايديولوجي، بناء على واقع سوسيو-اقتصادي. وحسب وجهة نظرنا فهذا النقاش يستلزم التعاطي معه من جوانب متعددة.
فأولا، مفهوم تكافؤ الفرص لا يعني مراكمة الحشود، وتقديم ذلك على أنه الحق المتساوي في الولوج إلى المعرفة. إن تكافؤ الفرص يعني منح الجميع حق الولوج لتعليم ذي جودة عالية. وتكافؤ الفرص هو الرقي بالجامعة التي تستقبل وفود الطلبة المنحدرين من أوساط هشة إلى مستوى المدارس والمؤسسات ذات الاستقطاب المحدود.
ومن جهة أخرى، فإن الجامعة المغربية أصبحت الحلقة الأضعف في التعليم العالي، بحيث إن ميزانية تسييرها، دون احتساب أجور الأساتذة، لا توفر إلا حوالي 200 درهم سنويا للطالب، وهو الرقم البعيد كل البعد عن تحقيق ما نأمله من تعليم مشرف.
وليس هناك حل سحري يمكن أن يحقق لنا تكافؤ الفرص كما نريده دون حل إشكالية النقص المهول في الموارد المالية للجامعة. وبالتالي، فإن الرفع من ميزانية الجامعة لا يجب أن يشكل طابو يمنع التكلم عنه مادام في صالح الطالب، لكن ومن منظور آخر، يجب توخي الانصاف في تحقيق ذلك.

والشاهد هنا أن الجامعة أمام تحد كبير يكمن في تنويع مواردها كي لا تبقى رهينة مساهمة الدولة وينبغي أن تبحث لذلك عن رافعات حقيقية إذا نحن أردنا منها أن تؤدي الدور المنوط بها، المتمثل في إعداد مواطن متمكن.

لكن قبل التفكير في هذا الرافعات، لنطرح أولا قضية رسوم التسجيل في الجامعة.

يضم التعليم العالي ما يقارب 800 ألف طالب لحد الآن، يستفيد 360 ألف منهم من منحة تبلغ قرابة 000 1 درهم كل ثلاثة أشهر. وهو قدر لا يستجيب لحاجيات الطلبة، وهو الوضع الذي يفرض عليهم الاشتغال بنصف دوام على الأقل في مهن كنادل مقهى أو مساعد مكتبي أو غيرها.

إن 400 ألف طالب فقط يتقدمون سنويا بطلبات الحصول على هذه المنحة، وتتم دراسة الطلبات حسب مداخيل الأسر من طرف لجان إقليمية وتصل نسبة ردودها الإيجابية إلى % 90. ويتم افتراض بعد ذلك أن 400 ألف طالب المتبقين والذين لم يتقدموا بطلبات للحصول على هذه المنحة ليسوا في حاجة إليها. فهل يمكن بناءً على هذا المعطى أن نعتبرهم قادرين على أداء رسوم التسجيل في الجامعة؟ وإذا كان المبدأ هو الربط بين مداخل الأسر وبين رسوم التسجيل المطبقة على الطالب فكيف يمكن لنا التحقق من دقة معالجة الملفات في سياق مجتمعي تكثر فيه المداخيل المتأتية من القطاع الغير المهيكل؟ وأخذا بعين الاعتبار الوضعية الحالية للجامعة، أليس أبناء الأسر ذات الدخل المحدود هم من يقبلون على هذه الجامعة لضيق الخيارات أمامهم؟ ألا يمكن أن يؤدي تطبيق الرسوم إلى ارتفاع نسبة الهدر مباشرة بعد انهاء التعليم التأهيلي؟

إن الأهم من ذلك هو طرح السؤال حول جدوى رسوم التسجيل هاته علما أنها رسوم تسجيل وليست مصاريف تمدرس.

وهنا، إذا كانت هذه الموارد الإضافية لصناديق الجامعات ستوظف للرفع من المنح الموجهة للطلبة الأكثر فقرا أو استحقاقا، فسنكون أول المدافعين عن ذلك.

وإذا كانت هذه الموارد ستستخدم لصالح الطلبة بتشجيع الرحلات الدراسية، وبرامج التبادل مع الخارج، أو حتى تجويد المضامين البيداغوجية، فسندعم ذلك.

أما إذا كانت وسيلة لوضع حواجز أمام الطلبة الراغبين في التسجيل بالجامعات، فسنعتبر ذلك حلا سهلا ليس إلا. إن إصلاح التعليم إشكالية معقدة وأكبر من ذلك بكثير، وتقتضي منا تفكيرا أعمق كما أشرنا إلى ذلك سابقا.

ثم إذا كان الهدف من تلك الرسوم هو الرفع من أجور الأساتذة مع الاحتفاظ بشروط العمل نفسها، فإننا نعتبر ذلك اختيارا جائرا ولا جدوى منه، لأنه سيشكل إجراء يتيما غير كاف للرفع من جودة التعليم. ولنفرض مثلا أن هذه الرسوم بلغت معدل 1 000 درهم، فمجموع عائداتها لن يتجاوز 5% من ميزانية التعليم العالي، وبالتالي لن يكون زيادة فعلية في ميزانية الجامعات.

أما إذا تجاوزت رسوم التسجيل مستويات معقولة فلن تكون إلا سببا في تفقير عديد من الطلبة، وانقطاع عدد منهم عن الدراسة. إن الرفع من رسوم التسجيل سيكون له انعكاس على الطلبة الذين سيجدون أنفسهم مضطرين للقيام ببعض الأعمال بموازاة مع دراساتهم لسد حاجياتهم، وذلك على حساب مردودهم الدراسي، في سياق تكاد تنعدم فيه عروض القروض الموجهة للطلبة.

وأخيرا، نعتبر أن فرض رسوم التسجيل كشرط لولوج الجامعة ليس حلا مناسبا لاستدامة تمويل التعليم العالي، في حين أن هناك حلولا بنيوية أجدر أن يتم التفكير فيها.

ومن وجهة نظرنا، فإن الملاذ الأول يكمن في ثقة المقاولة في الجامعة. هذه الأخيرة، التي لا تستجيب لحاجيات سوق الشغل. وإن الوقت قد حان كي تضاعف الجهود لتتدارك هذا التأخر. إن الجامعة ينبغي أن توجه عرضها لجمهور المستخدمين وفق منهجيات بيداغوجية مرتبطة بعالم الاقتصاد، واستنادا على معرفة حقيقية بالكفايات التي يتطلبها سوق الشغل.

وفي إطار هذه الشراكة سندعم أولا تكوينا أساسيا بالتناوب مع حصص الدروس، فهذا النموذج فعال من حيث يمكن الطالب تحصيل شهادته في نفس الوقت الذي يكتسب فيه خبرة وتجربة مهنية.
وسنناضل من أجل تأطير هذا النموذج قانونيا كي نضبط الجهد الذي يبذله الطالب في الجامعة والمقاولة على حد سواء.
وبالموازاة مع التكوين المستمر، سنعمل على ضمان ولوج المستخدمين للتكوين الأساسي في حصص متناسبة، كي يتم تفعيل الحق الدستوري في التكوين مدى الحياة، وسنعمل كذلك من أجل أن يتم الاعتراف وطنيا بالمكتسبات المهنية لكي يتاح للمستخدمين مواصلة دراستهم في التعليم العالي وخاصة الجامعي.
كما سنطالب بتبسيط شروط الحق في استرداد الضريبة المهنية لتغطية مصاريف التكوين الأساسي والمستمر لصالح أكبر عدد ممكن من المستخدمين.
ومن أجل تشجيع تقارب الجامعة والقطاع الخاص، سنترافع من أجل إعفاء ضريبي للاستثمارات في مجالات البحث والتطوير والدراسة التي تنجز بشراكة مع مؤسسات التعليم العالي. حيث تضم مراكز البحث والمقاولة بالجامعات كفاءات جامعية كفيلة بإنجاز دراسات ذات جودة لحساب المقاولات الخاصة.
كما نعتقد أنه يجب مضاعفة المبادرات لأجل إعادة ترسيخ مناخ الثقة، كتنظيم الورشات أو المحاضرات أو فتح فرص للتدريب بالنسبة للطلبة الجامعيين لمساعدتهم في مسار تكوينهم الجامعي.
كما سنترافع من أجل تطبيق الفصل السابع (7) من قانون 00-01 لتمكين الجامعات من تطوير حاضنات للمقاولات المبتكرة، ولكي يتمكن الباحثون والطلبة حاملو مشاريع من خلق مقاولات انطلاقا من نتائج بحوثهم، ومن استثمار الموارد البشرية والبنيات التحتية للجامعة، وكذا الاستفادة من الدعم والمشورة إلى حين أن تتجسد على أرض الواقع.
ويفترض أن تتوفر الجامعات، حالما تضع منظامها، على فرق مخصصة للتواصل والبحث على الدعم المادي. وَإِنَّ التعاون الدولي في هذا

الباب جدير بأن يدر مداخيل مهمة، فالبلدان الأسيوية مثلا، تهتم كثيرا بعروض التكوين في الدراسات العربية التي بمقدرة جامعاتنا تقديمها. كما يجدر البحث عن الهبات، وخاصة من لدن المؤسسات، كمصدر لتنويع موارد تمويل الجامعة.

وأخيرا، فإن الاستقلالية تعني أن تحوز الجامعات ممتلكاتها العقارية، والتي يمكنها أن تكتريها كي توفر سيولة تغدي صندوق تسييرها.

الصحة من أجل حياة أفضل

منطلقات الأحرار

لا يمكننا أن نتحدث عن عدالة اجتماعية دون إثارة الصعوبات التي تواجه منظومتنا الوطنية للصحة. تلك الصعوبات تؤدي غالبا إلى شعور عميق بالإهانة « الحكرة » سواء لدى المرضى الذين يتعرضون للابتزاز منذ لحظة قيامهم بأول خطوة داخل المستشفى، أو لدى الهيئة الطبية التي تؤدي وظائفها في ظروف مزرية.

إن الوضعية اليوم في حالة مقلقة ولا تواكب طموحنا نحو التنمية. ولهذا، فمن الضروري الاستجابة للمطالب المشروعة للمواطنين كي يستفيدوا من خدمات صحية ذات جودة، مهما كان مستواهم الاجتماعي أو انتمائهم الجغرافي.

لهذا، فيجب أن يكون المغاربة جميعا متساوون من حيث الاستفادة من العلاجات مهما كانت إمكانياتهم؛ لأن سرعة التدخل، والجودة في التكفل بالمرضى يمكن أن تنقذ أرواحا كثيرة.

لقد أتبتث التجارب الدولية أن أي مخطط لإصلاح قطاع الصحة، واضح المعالم وقابل للتنفيذ، ستكون له نتائج ملموسة في أفق 5 سنوات فقط.

وكأحرار، فإننا نجعل من هذا الإصلاح أولويتنا، آملين أن نتيح لكل المغاربة إمكانية الولوج إلى خدمات صحية جيدة بأقل كلفة، وفي زمن وجيز. وسيكون التحول الجذري والنهائي لهذا القطاع ثالث تحدياتنا.

وإننا نقترح هيكلة للإصلاح مبنية على دعائم تتعلق بتنظيم سلسلة العلاجات، وتحفيز الأطر الطبية، وكذا دعم الحكامة، والرفع من الميزانية الوطنية المرصودة لقطاع الصحة.

1

كفى من المستشفيات القاحلة

« الصحة كنز لا يمكن أن يبقى رهين الصدفة، وحق لا يتمكن على إمكانيات المرضى »

عزيز أخنوش، الأحرار – الرئيس

حتى تكون العناية بالمريض أولوية

عندما تُذكر اليوم منظومة الصحة العمومية في بلادنا، ينتاب المواطن إحساس من نوع خاص، إنه الشعور بالمحنة والمعاناة؛ محنة تسيطر على المريض ما أن يضع رجله على عتبة المستشفى صابرا وآملا أن يتم التكفل به. فيجد نفسه وقد طال انتظاره أمام مخاطب لا يعيره أدنى اهتمام، مستغلا ضعفه ليسوق له ثقافة « الواسطة ».

بين العجز في المنظومة، وغريزة البقاء والرغبة في الاستفادة من خدمة محترمة، لا يبقى أمام المريض سوى قطع مسافات طوال ليصل أخيرا إلى بؤرة يتكدس فيها الناس، وتختلط فيها الأصوات، وتسود فيها الفوضى، وتجد فيها الهيئة الطبية نفسها عاجزة مكتوفة الأيدي، كي تقدم للمواطنين الخدمة المرجوة. كيف لنا أن نلوم مواطنا يفقد الثقة في جودة ما تقدمه المراكز الصحية على مقرُبة من مسكنه عندما نعرف حقيقة أن الطبيب الواحد في مركز صحي قد يغطي بمفرده ما يناهز 10 آلاف نسمة؟ ونعرف كذلك أن تلك المراكز تعرف خصاصا كارثيا على مستوى التجهيزات، وتفتقر للحد الأدنى من الشروط الصحية؟ كيف يمكننا أن نلوم % 80 من الحالات الاستعجالية الوهمية في بعض المستشفيات عندما نعي

أنهم 8 من بين 10 مرضى قد يتصنعون الألم للحصول على العلاج، من فرط الإهمال؟
ثم إن قطاع الصحة العمومية يعاني اليوم من وتيرة مرتفعة لمغادرة الموارد البشرية؛ فما يناهز 5 000 ممرض و1 300 طبيب قد غادروا مناصبهم خلال الخمس سنوات الأخيرة. وما تزال أعداد من المناصب شاغرة إلى اليوم، لأن الدولة تجد صعوبة في التوظيف داخل المناطق النائية. ويصل نقص الأطر الصحية وشبه الصحية في بلادنا إلى 15 ألف طبيب و37 ألف ممرض، وهو ما يعادل مجموع ما تم توظيفه إلى حدود الساعة في الصحة بقطاعيها العمومي والخاص معا.
ورغم هذا العجز المهول، لا يتم توفير سوى 2 000 منصب مالي سنويا[4] للقطاع.
والأدهى من ذلك أن الوزارة الوصية لا تتردد في تحويل المناصب المتبقية إلى مناصب إدارية، فتثقل بذلك كتلة الأجور دون أدنى اهتمام بأثار ذلك الفراغ على جودة العلاجات.
سنطالب من خلال مسار الثقة بتغيير هذه الوضعية الغير المقبولة بتاتا وسنكافح بلا تردد ضد المستشفيات القاحلة.

• طبيب لكل أسرة

كأحرار، سنترافع من أجل ترسيخ منظومة لطب الأسرة، وسنضع هذا الإجراء في قلب خطتنا الإصلاحية، لأن ذلك هو مفتاح الوصول إلى تأطير طبي جيد لكل المواطنين.
كما نطمح كذلك إلى إعادة هيكلة سلسلة العلاجات. أولا عبر تمكين كل المواطنين من ولوج مراكز علاج للقرب، قصد الحصول على العلاجات الأولية داخل آجال سريعة. فالهدف إذن هو الرفع من جودة خدمات هذه المصالح الصحية وتحسين مواردها البشرية، وذلك لتخفيف الضغط على المستشفيات حتى تتكفل باستقبال أمثل للحالات المستعجلة.

[4] 4 000 منصب برسم قانون المالية لسنة 2018.

ونأمل من خلال هذا المخطط، تحقيق نسبة تغطية تصل إلى 500 أسرة لطبيب واحد، مقابل نسبة 600 3 فرد لكل طبيب ممارس للطب العام حاليا.

إن عيادة الثنائي الطبيب-الممرض في مراكز القرب سيمثل الحلقة الاجبارية قبل كل فحص متخصص بالمستشفيات الاقليمية أو الجهوية، أو داخل المركز الاستشفائي الجامعي.

وتناط بطبيب الأسرة، بمساعدة ممرض المركز الصحي، مهمة التكفل بالمرضى المصابين بأمراض اعتيادية، ومنحهم العلاجات الأولية وحتى القيام ببعض الجراحات البسيطة. كما يوجه طبيب الأسرة المرضى، كلما دعت الحاجة إلى ذلك، نحو المستشفيات الإقليمية والجهوية القادرة على أن توفر لهم العلاجات غير المتوفرة بالمراكز الصحية للقرب. ويتكفل الممرض في هذه الحالة بالحصول على موعد للمريض، كي يقلص آجال الانتظار التي يمكن ان تنتج عن الحضور الفُجائي للمرضى.

وينبغي أن تكون كل الفحوصات التي تجرى داخل المستوصفات والمستشفيات الجامعية بالموعد باستثناء الحالات المستعجلة، الشيء الذي سيجعلنا نتحكم في توافد المرضى، ووقف ما يحدث في قاعات الانتظار من فوضى وخلافات.

وأخيرا، فإننا على وعي تام بأن نجاح هذا الإصلاح يتوقف على قدرة الدولة على تحفيز الهيئة الطبية، كي تقبل العمل في المناطق النائية وتحقق أهداف فعلية. ومن أجل هذه الغاية سنناضل لتوفير الوسائل الضرورية.

• خدمة صحية في المستوى داخل مراكز القرب

يخصص اليوم أقل من ثلث الميزانية الوطنية للصحة لقرابة 900 2 مركز صحي أولي. وتلاحَظ تفاوتات كبيرة بين مؤسسات العلاجات الصحية الأساسية، فأكثر من 7 مراكز من كل 10 تتواجد في الوسط القروي وتفتقر في الغالب إلى الحد الأدنى من الأدوات الطبية الأولية. كما أغلق أكثر من 140 مركزا صحيا أبوابه، في

حين أن عددا كبيرا من المراكز المفتوحة لا يرتادها المواطنون إلا نادرا، نظرا لقلة الموارد الضرورية لسيرها. ومن أجل حث الهيئة الطبية على العمل في المناطق النائية وجعل المريض يرتاد مصالح هذه المستوصفات، فلابد من إعادة تحديد الخريطة الصحية وفق الحاجيات الحقيقية لكل جهة، كما أن الخدمة العلاجية يجب أن تعمم في كل مناطق المغرب.

وسنطالب بدمج هذه المراكز الصحية عندما تكون المسافة بينها قريبة، وذلك من أجل الرفع من الموارد المتاحة، كماً وكيفاً، لضمان علاجات صحية محترمة للمواطن دون حاجة إلى أطر إضافية. وينبغي أن ترتبط هذه المراكز الصحية بالبنيات التحتية الضرورية، استجابة لإشكالية البعد الجغرافي للأطر الطبية قصد ضمان استفادتها من ظروف عمل مناسبة، وبالتالي تحسن مستوى أدائها.

وسنعمل كذلك على توحيد البنية المعمارية لهذه المراكز وتجهيزاتها الأساسية، مع تركيز الاهتمام بخدمة الاستقبال التي تمثل اللقاء الأول للمريض مع المؤسسة الصحية، نظرا لأهميتها في تمكينه من ولوج سلس وتوجيه فعال إلى مرافق العلاج. وفضلا عن مصلحة الاستقبال، يجب توفير قاعتين للفحص لكل من الطبيب والممرض داخل كل مركز صحي.

كما سنشجع إحداث دور الرعاية الصحية في إطار شراكات بين جمعيات للأطباء ومجموعات الجماعات المحلية. وضمن هذا المخطط، ستتكفل مجموعة الجماعات بتهيئة دور الرعاية الصحية وتجهيزها بالمعدات اللازمة، في الوقت الذي يناط بجمعية الأطباء ضمان السير الجيد لهذه الدور. وللاستفادة من خدماتها سيؤدي المرضى تعرفة اجتماعية مع ضمان مجانية العلاجات بالنسبة للمستفيدين من نظام المساعدة الطبية لفائدة الأشخاص المعوزين (الراميد-RAMED).

• من أجل كوطا لولوج كليات الطب الجهوية

يضم المغرب حاليا 7 كليات طب عمومية وجامعتين خصوصيتين. وتعتزم بلادنا أن توفر لكل جهة كلية للطب خاصة بها.

ولمكافحة ظاهرة المستشفيات القاحلة، وإضافة إلى مقترحاتنا بمنح تحفيزات للعمل في المناطق النائية، فإننا سنطالب بتخصيص حصص امتيازية لولوج كليات الطب تبعا للحاجيات داخل كل إقليم. وتخصص تلك الحصص لحاملي الباكالوريا المتميزين داخل تراب الجهة في مقابل التزامهم بالعمل في إقليمهم بعد التخرج.
وهكذا نستطيع ضمان إنصاف بين جهات المملكة، لمقاومة آفة المستشفيات القاحلة، ووضع حد للنظام الحالي القائم على التعيينات العشوائية.

• من أجل شبكات صحية جهوية ومستقلة

إن الأحرار لا يخطؤون المسار؛ يجب الرفع من الميزانية المخصصة للصحة، لكن يجب في ذات الوقت الحرص على تدبير جيد ومتوازن للموارد والميزانية الحالية المخصصة للقطاع.
تنص الخارطة الصحية اليوم على إحداث مستشفى لكل عمالة أو إقليم دون الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المميزة لكل منطقة جغرافية، إلى درجة أننا نجد أنفسنا أحيانا أمام وضعيات غير مفهومة، فقد نجد مثلا مستشفيين يفصل بينهما شارع، يقدمان الخدمة الصحية نفسها، ويعانيان من نفس الخصاص على مستوى الموارد. فيجد المواطن نفسه في وضعية المفارقة في أن يختار أحد المستشفيين المفتقرين كليهما إلى المعدات اللازمة، والعاجزين معا عن الاستجابة لحاجياته أو التكفل به في المستعجلات. وإن تشتت الموارد يجعل من الصعب تطبيق المداومة وفق نظام الطبيب المقيم، الذي يقتضي وجود 4 أطباء على الأقل من التخصص نفسه في نفس المستشفى.
كما أن الخصاص الحاصل على مستوى الممرضين يجعل قاعة الجراحة تشتغل لساعات قليلة فقط في اليوم.
وسيناضل الاحرار من أجل المراجعة الجذرية لمنظومة العرض الصحي ليتوافق ومبادئ الجهوية المتقدمة. ونقترح أن تستبدل المستشفيات المتعددة الاختصاصات الموجودة حاليا، بشبكة جهوية

من المستشفيات المتخصصة. وأن يتمتع كل مستشفى من هذه الشبكة باستقلالية تامة في التسيير، وأن يتوفر على نظام للمداومة ويكون مجهزا بقاعات للجراحة جاهزة للعمل على مدى 24 ساعة.
ولأجل تحقيق نظام تكفل ذي جودة، بمؤشرات حقيقية للتدخل والمتابعة فيجب جعل التنسيق بين مختلف المراكز الاستشفائية في الجهة أولوية.
ويعتبر الاحرار أن مرحلة ما قبل العلاج تكتسي أهمية مركزية لأنها يمكن أن تساهم في إنقاذ الأرواح. ومن الإشكاليات الخطيرة التي نسعى إلى التصدي لها ذلك الضعف المهول على مستوى التواصل المرتبط بعدم فاعلية أرقام النجدة الصحية. إن رقم النجدة « 150 » لا يؤدي دوره بالشكل المطلوب، فمدة الانتظار طويلة جدا، ولا يقدر على توفير أدنى تدخلات الانقاذ. كما نسجل غيابا ظاهرا لمباشرة العلاج، سواء قبل أو أثناء نقل المريض في سيارة الإسعاف، بواسطة إسعافيين، أحيانا غير مؤهلين ينقلون المريض إلى مستشفى لا يتوفر فيه شرط القرب ولا شرط التخصص، ودون معرفة مسبقة بحالة المريض أو بوصوله.
وينبغي أن تتولى الجهة مسؤولية توفير العدد اللازم من سيارات الإسعاف المجهزة وفق الحاجيات، كي تستطيع المستشفيات الاستجابة في اللحظة المناسبة للحالات الاستعجالية. ويمكن لتنظيم محكم أن يساعد في تجويد خدمة هذه السيارات والرفع من مستوى الفعالية في إسعاف المرضى.
وإننا ندعو للالتزام بإصلاح هذه الوضعية من خلال توفير مصلحة الإسعاف الصحي المستعجل العمومي 24/24 ساعة طيلة أيام الأسبوع، إضافة إلى خدمة الإنصات والمداومة المستجيبة لطلبات المساعدة الصحية.
ويجب أن تخصص هذه المصلحة تكفلا سريعا ومناسبا للمصابين بجروح خطيرة والمرضى ذوي الحالات المستعجلة والحرجة وضحايا الحوادث.

كما يجب أن تعمل هذه المصلحة على تحديد وتوفير الحلول المناسبة لطبيعة كل حالة متصلة، وضمان نقلها وتوفير وسائل العناية المناسبة لحالة المريض قبل إدخاله إلى المستشفى ومتابعة حالته. وتتشكل هذه المصلحة من عمال اتصال مكونين يتوفرون على استمارة للأسئلة ومؤطرين من طرف طبيب مداوم. كما يتكلف هذا الفريق بتقييم خطورة الحالة من أجل توفير الموارد الكافية قصد الاستجابة المناسبة لحالة المريض، مع الحرص على أن يتلقى العلاجات الضرورية التي تم وصفها لحالته.

وأخيرا فإننا مقتنعون بأن إصلاحًا من هذا الحجم لا يمكن أن يتحقق إلا بوجود جهاز جهوي مستقل للقيادة، يسهر على تخطيط الحاجيات ورصد الميزانية السنوية والتوظيف وتدبير الموارد البشرية. لهذا السبب نطالب باستقلالية أوسع للمديريات الجهوية لوزارة الصحة باتخاذها شكل وكالات جهوية تسيرها مجالس إدارية وتنخرط فيها المجالس الجهوية والمنتخبون والمجتمع المدني. وستصبح هذه الوكالات الجهاز التنفيذي الفعال للوزارة الوصية. كما سيكون من مسؤولياتها متابعة عقود النجاعة الجهوية، لتقاسم التجارب الناجحة وتقوية التدخل عند الحاجة. وينبغي أن ينظم عقد نجاعة الأداء هذا التعاون بين وزارة الصحة وهذه الوكالات الجهوية؛ ويجب أن تؤدي وزارة الصحة دورها في ضبط منظومة الصحة في مجملها، عبر تقوية اللجوء إلى التعاقد إن على مستوى الأهداف أو الوسائل.

• من أجل تقييم مستمر

إن التقييم المستمر لجودة الأداء في العلاج مسألة جوهرية من أجل السير الجيد للمؤسسة الصحية. إنه يمكن من قياس جودة العلاجات التي قُدِمت للمريض منذ لحظة استقباله حتى لحظة إعطائه الوصفة الطبية، وضمن المشروع نقترح وضع جهاز تفاعلي عند بوابة الخروج من كل مؤسسة صحية قصد تقييم درجة ارتياح المرتفقين، واتخاذ إجراءات تصحيحية إذا تطلب الأمر ذلك.

ونعتقد أن القيام بعملية تقييم على الوجه الأنسب سيُساهم إلى حدٍّ بعيد في إملاء تدابير تحسين أداء المراكز الصحية، إضافة إلى وضع سياسة إرادية ملموسة للتصحيح والدعم. سياسة من شأنها أن تحدد وتُصلح الأعطاب المتوقعة مع إعطاء الأولوية دائما للمريض.

• من أجل تعاضد المصالح الطبية

عندما تكون المجهودات مُشتتة فإن الفعالية تضعف. فمؤسسات صحية كثيرة حاولت أن تقوم بكل شيء لوحدها، فخاب أملها في النهاية ولم تعط مجهوداتها ثمارها المرجوة.

ومن بين الاختلالات التي تم تسجيلها في المراكز الصحية نجد نفاذ الأدوية، والأعطاب المتكررة للتجهيزات على قلة استعمالها نظرا لغياب الموارد البشرية المؤهلة.

ولتجاوز هذا الوضع، يقترح الأحرار إبرام شراكات بين القطاعين العام والخاص على مستوى الجهات، عبر تفويض إنجاز بعض الخدمات الملحقة لفاعلين متخصصين يتم انتقاءهم داخل الجهة وفق طلبات عروض عمومية لإنجاز هذه الخدمات الملحقة.

ونقترح أن يسري هذا المقترح على مختبرات التحليلات الطبية، ومراكز الفحص بالأشعة التي تتطلب استثمارا كبيرا على مستوى التجهيز والصيانة، ما يستدعي وجود نشاط مهم لتحقيق مردودية إيجابية.

هدفنا هو أن تتوفر كل جهة على مختبر للتحليلات الطبية ومراكز للفحص بالأشعة تعمل بتعاون وثيق مع الهياكل الصحية الجهوية من أجل تبسيط مساطر ولوج المواطن، وإعفائه من التنقلات غير الضرورية، وضمان خدمة ذات جودة عالية.

أما فيما يتعلق بالتحليلات الطبية، فإننا نقترح أن تتكلف المراكز الصحية للقرب بأخذ العينات من المرضى، حسب مواعد مسبقة، وبتحويلها إلى مختبرات التحاليل الجهوية لتتوصل بعدها بالنتائج. على أساس أن يعود المرضى إلى المركز الأقرب في تاريخ مُحدد سلفا من أجل الحصول على نتائج التحليلات من عند طبيبِ الأسرة أو يجدونها مباشرة عند الطبيب المتخصص الذي تم توجيههم إليه.

وأخيرا، فإن الأحرار يقترحون كذلك توسيع نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص والمناولة على مستوى الجهة في كل الخدمات الأساسية كمصلحة الاستقبال والحراسة والأمن والنظافة والصيانة، الخ.
والهدف من ذلك هو الرفع من فعالية واحترافية هذه الخدمات، بنفس الميزانية أو أقل وبالتالي وضع حدٍ لكثير من التجاوزات.

2

بطاقة صحية ذكية

« التفهم أساس العلاقة بين الطبيب الجيد والمريض »

نبيلة الرميلي، الأحرار – عضو المكتب السياسي

من أجل رقمنة ضامنة للشفافية

إن الأحرار يدعون إلى الاعتماد الواسع على التكنولوجيا والرقمنة في مجال الصحة لوضع حدٍّ للمساطر الإدارية التي تعرقل الولوج السلس والشفاف للعلاجات.

• تزويد المغاربة جميعا ببطاقة صحية ذكية

إننا ندافع عن مشروع توفير بطاقة صحية ذكية لكل مواطن من أجل متابعة فعالة، وخاصة في كل مراحل العلاج. بطاقة صحية تتيح التعرف على المريض في أي مركز استشفائيٍ تم توجيهه إليه سواء أكان عموميا أو خاصا.

وستتضمن هذه البطاقة جميع المعلومات الخاصة بالمريض وسوابقه المرضية، والعلاجات التي خضع لها، والوصفات التي قدمت له سابقا وغير ذلك مما سيحد من مخاطر إعطائه علاجا لا يتناسب مع حالته. إن رقمنة المنظومة الصحية العمومية تمثل أداةً لا يمكن الاستغناء عنها بالنسبة للطبيب أو للمريض على حدٍ سواء. وستمكن البطاقة الذكية تلك من التمييز بين المرضى المستفيدين من نظام المساعدة الطبية « راميد » الذين لهم الحق في ولوج العلاجات بالمجان، وبين

أولئك الذين سيؤدون تعريفة مخفضة، وأولئك الذين يستفيدون من تغطية صحية عمومية أو خاصة.

• إشراك الصيدليات لتوزيع الأدوية المدعمة

من بين الاحباطات التي يتعرض لها المرتفقون حين إقبالهم على أي مستوصف هو قلة الأدوية. وفعلا فإن طريقة تسيير نظام توزيع الأدوية غير ملائم بتاتا؛ فتدبير اللوجستيك مركزيٌ على مستوى الوزارة الوصية، وعملية تزويد المستوصفات بالأدوية تتم كل ثلاثة أشهر عن طريق المديريات الجهوية، الشيء الذي يستلزم منها توفير وسائل تخزين ونقل مهمة لكي توزع حصتها من الادوية على مجموع الجهة.
إن توزيع الأدوية داخل هذه المراكز الصحية قائم على أساس مبدأ المجانية اللامشروطة، والخدمة تؤدى للأول فالأول دون تقدير حقيقي للحاجة. إن الأدوية، عند توفرها، توزع بالمجان على أساس طلب شفوي من المرضى بمعزل عن مستواهم الاجتماعي أو دخلهم أو وتيرة ترددهم على المركز الصحي. وإن هذه الوضعية تسبب كثيرا من الاختلالات وعلى رأسها النفاذ المتكرر للأدوية.
وعليه، فإن الأحرار يقترحون إصلاحا جذريا لنموذج توزيع الأدوية المدعومة، حيث تعهد هذه المهمة للصيدليات، الشيء الذي سيمكن الوزارة الوصية من التركيز على مهمتها الأصلية المتمثلة في ضمان خدمات علاجية جيدة للمواطنين.
إن مشروعنا يقوم إذن على نموذج لتوزيع الدواء يقتضي إشراك الصيدليات وفق نظام « الطرف الثالث المؤدي » الذي يضمن المجانية أو البيع بأسعار مخفضة بالنسبة لذوي الحاجة. ثم تتكلف هذه الصيدليات بعد ذلك باستخلاص مستحقاتها لدى الوكالات الصحية الجهوية مقابل توزيعها لهذه الأدوية.
يجب أن تجهز هذه الصيدليات تدريجيا بحلول رقمية مرتبطة بنظام البطاقة الصحية الذكية، التي ستتيح الولوج إلى الوصفات المُعدَّة من قبل الأطباء وكذا بيان أداءات المريض.

إننا نقترح أن تتوفر كل عمالة أو إقليم على صيدلية واحدة على الأقل مجهزة بهذا النظام المعلوماتي الذكي، وفي أفق تعميم هذا النظام، يمكن استعمال منظومة للتذاكر، وتتخذ هذه الأخيرة شكل قسيمة تقدم للمريض المؤهل للمجانية أو لنظام التعرفة المخفضة على مستوى المراكز الصحية.

وأخيرا فإن الوزارة الوصية، ضمن هذا المخطط، ستستمر في إطلاق وتدبير طلبات العروض على المستوى المركزي بالنسبة للأدوية المسجلة في إطار بروتوكولات محددة سلفا من أجل تحفيز المختبرات الصيدلية على التنافس وضمان مستوى أسعارٍ تنافسية.

• استهداف أجود لبرامج ناجحة

في سياق تحول مزدوج على مستوى علم الأوبئة وعلم السكان، ما زالت بلادنا تعرف وجود بعض الأمراض القاتلة كداء السل الذي ينتشر في البلدان الأقل نموا، بالإضافة إلى نسب عالية ومقلقة من الوفيات في صفوف الأمهات والأطفال. وتضع هذه الوضعية المنظومة الصحية المغربية ضمن الأقل جودة في العالم.

فاليوم % 77 فقط من النساء الحوامل يخضعن لمتابعة طبية، وهي نسبة تصل إلى % 84 في تونس و% 95 في الأردن. أما في الوسط القروي ف % 43 فقط من الولادات تتم تحت إشراف طبي، مما يزيد من نسب وفيات المواليد.

ومن اللازم أن تتحسن هذه النسب على المدى القريب باستعمال آليات للقرب لمتابعة النساء الحوامل، واقتراح حلول مناسبة للوصول اليهن. ونحن نطالب بأن يتم التصدي لكل هذه النقط السوداء في هذا القطاع بفضل تعميم بطاقة التعريف الصحية. كما سنطالب بوضع عقود-برامج بأهداف تسطر نجاعة الأداء في علاج الأوبئة، تلك الأهداف التي سيتم تحديدها بحسب عدد الحالات المحصاة في كل إقليم.

وسنترافع من أجل نشر الوسائل الكفيلة بالحد من نسبة الوفيات المرتفعة في صفوف المواليد من خلال تعميم المتابعة الصحية للنساء

الحوامل وتعميم الولادة تحت إشراف طبي وتجهيز مراكز الولادة بأسرَّةِ الإنعاش.

كماَ سنطالب بإطلاق برنامج للقضاء على داء السل الذي يعتبر أول مرض معدٍ وقاتلٍ في المغرب[5]، وذلك عبر حملات للتلقيح تستهدف بالدرجة الأولى الوسط القروي. ونظرا لصعوبة التحكم في هذا المرض وبحكم ارتباطه بظروف العيش، فإن الاهتمام يجب أن يرتكز على الأشخاص المصابين للحد من خطر العدوى، من خلال تعبئة المجتمع المدني والرأي العام ومراكز القرب.

ويعرف المغرب أيضا تحولا وبائيا هاما من خلال انتشار الأمراض المزمنة وارتفاع نسبة الوفيات الناتجة عنها. ومكافحة هذه الامراض تمر أساسا عبر وضع تدابير من أجل التحسيس والوقاية.

لذا، سنشجع الحملات الوطنية للوقاية من هذه الامراض ونذكر منها:

- البرامج التربوية حول أعراض أزمات القلب والدماغ وطرق إسعافاتها الأولية، ومدى أهمية الممارسة المنتظمة للأنشطة الرياضية، وكذا أهمية التغذية الصحية المتوازنة؛
- إصدار المرسوم التطبيقي المتعلق بمنع التدخين في الأماكن العمومية؛
- إعادة توجيه الدعم الخاص بمادة السكر كإجراء وقائي لمكافحة داء السكري، على أن يضخ هذا الدعم كميزانية إضافية لقطاع الصحة.

وبما أن الهواتف النقالة أصبحت متاحة للجميع فإننا سنشجع على تطوير حلول « Mobile Health » مع إشراك الجماعات المحلية في ذلك.

وسنطالب أخيرا بأن يتم تنظيم قوافل طبية دورية ونشر وحدات صحية متنقلة تمكن ساكنة المناطق القروية النائية والمعزولة من الاستفادة من الفحوص والعلاجات الطبية المجانية وحملات التبرع بالدم وتوزيع الأدوية وعمليات الختان، الخ.

[5] حسب منظمة الصحة العالمية 3 000 وفاة سنوية يتم تسجيلها من بين 30 000 حالة مصرح بها.

وسيكون من بين أهداف هذه القوافل الطبية تحسيس السكان حول أهمية الوقاية والنظافة في الحياة اليومية لمواجهة الأمراض المزمنة كارتفاع الضغط والسكري

3

تحفيز لمزيد من العطاء

« إنقاذ الأرواح من أنبل المهن وأشرفها »

عبد الصادق أيت معطى االله، الأحرار

من أجل عقد للثقة بين الدولة والأطباء

على الرغم من صعوبات المسار، ففي كل سنة نجد عددا كبيرا من شبابنا يرغبون في أن يصبحوا أطباء، متسلحين بعزم ثابت لتحقيق ذلك، شباب يتعبون كثيرا ويشقون على مدى سنوات. ورغم علمهم بالإكراهات التي يعاني منها هذا القطاع، اختاروا هذه المهنة شغفا وعشقا.

إن الطبيب المغربي يعيش خيبات أمل بالنظر إلى ظروف عمله، ولضعف تثمين مجهوداته اليومية. غير أن المنظومة الصحية لا يمكن أن تكون فعالة دون إشراك حقيقي للفاعلين الأساسيين على أرض الواقع، أي الهيئة الطبية بمجملها.

وإن غياب التحفيزات المهنية سبب من أسباب التراخي المنتشر وسط الهيئة الطبية، التي نعتبر النهوض بها أساس كل إصلاح.

إننا نعتقد في مسار الثقة أنه لا ضمانة لولوج متكافئ للخدمات الصحية، إلا من خلال إعادة النظر بجرأة وشجاعة في العلاقة المؤسساتية الثلاثية الأطراف، التي تجمع المواطن والدولة والهيئة الطبية. هذه العلاقة هي الكفيلة بتقوية وسائل الوقاية والرفع من جودة الحكامة داخل هذه المنظومة.

ثم إننا سنناضل كي نعيد الاعتبار للإطار المؤسسي للطبيب، انسجاما مع كفاءاته وتضحياته، مع الاعتراف التام بشهادة الدكتوراه الحاصل

عليها، إن الطبيب اليوم وبعد قضاء سبع سنوات من الدراسة على الأقل، لا يتمتع بنفس امتيازات إطار « دكتَور الدولة »، حيث يتقاضى راتبا أدنى بـ 4 000 درهم في المتوسط، عما يتقاضاه نظرائه من الموظفين. وهذه وضعية ينبغي تجاوزها.

كما سنطالب بتعديل الإطار القانوني المنظم لوظيفة الهيئة الطبية من خلال إعادة النظر في المهام المنوطة بها وشروط عملها التي يجب ألا تقاس بمثيلاتها عند الموظفين.

وسنحرص أخيرا على أن تتمتع الهيئة الطبية بالتغطية الاجتماعية سواء أكانت تُمارس في القطاع العام أم الخاص.

إن أخذ هذه المطالب بعين الاعتبار ينبغي أن يرافقه تدبير جيد لمواردنا المحدودة. وسنحرص كذلك على أن يخضع أداء المستخدمين في قطاع الصحة للتقييم. حيث سيوضع، في إطار عقد الثقة الجديد هذا، نظام لتدبير جودة الأداء الفردي والجماعي، كي نتمكن بكل شفافية من مكافئة المهنيين الأكثر استحقاقا في الخدمة العمومية. وبالإضافة لما تم ذكره سابقا من وضع أجهزة تفاعلية لقياس رضا المرتفقين، فإننا نقترح تعميم نظام لقياس المؤشرات الموضوعية الخاصة بالانضباط وجودة الاستقبال والتفاعل، بل وحتى المؤشرات الصحية المحلية. إن هذا النظام لا يتوخى مراقبة الفاعلين في قطاع الصحة بقدر ما يسعى لتحديد المناطق المتأخرة في الإنجاز وتقديم حلول سريعة لتجاوز ذلك عبر سياسية تكوينية إرادية ودعم فعلي.

• تحفيزات مادية للعاملين في المستشفيات القاحلة

سنناضل لأجل أن يتقاضى الأطباء الممارسون للطب العام أجورا محفزة للعمل في المناطق النائية، التي سيعيَّنون فيها لمدة لا تتجاوز السنتين (ما عدا رغبةٍ منهم بمواصلة العمل في هذه المناطق)، وذلك توخيا منا لتحسين جاذبية العمل في المناطق النائية ودعم مشروع طبيب الأسرة.

كما سنحث مجالس العمالات والأقاليم والجماعات الترابية للمساهمة في توفير مساكن وظيفية لصالح الأطباء المزاولين في المناطق المعزولة لجعلها أكثـــر جاذبية.

• ليونة أكثر لتجويد فعالية الأداء

من أجل محاربة ظاهرة المستشفيات القاحلة، فإننا سنناضل كي تعمل كل وكالة جهوية للصحة على تنزيل نظام للتناوب بالنسبة لبعض التخصصات، بحيث يتكلف الأطباء الأخصائيون بإنجاز فترات خدمة منتظمة في المناطق البعيدة وفق وتيرة تُحدد سلفا. ولن يتم تقييم هؤلاء الأطباء حسب مدة وجودهم في تلك المناطق، ولكن حسب أدائهم باعتبار عدد وجودة التدخلات والعمليات التي تكلفوا بها في تلك المناطق.

وينبغي لهذا النظام أن يتيح للأطباء الأخصائيين تحقيق التوازن بين حياتهم الشخصية والمهنية. هنا أيضا يَجْدُر بمجالس العمالات والأقاليم والجماعات الترابية أن تهيئ عروضا للسكن موجهةً إلى هؤلاء الأطباء، والتي من شأنها أن تمكنهم من الاضطلاع بمهامهم على أحسن وجه وفي أفضل الظروف.

• ماذا لو تم احتواء الممارسات غير القانونية؟

لقد سمعنا جميعا ذات يوم قصة ذلك الطبيب المتخصص المعين بإحدى المستشفيات الإقليمية الذي لا يلتحق بمقر عمله إلا 15 يوما، ليغادره بتواطؤ مع بعض زملائه، كي يمارس لمدة شهر كامل في مصحة خاصة.

إننا نعتقد أنه قد آن الأوان كي نقنن هذه الممارسات التي تفشت خارج إطار الشرعية، وذلك دون معاكسة تيار الأمر الواقع أو استعمال الإجراءات الردعية التي أبانت عن فشلها في محاربة هذه الآفة.

إن البحث عن حل مستدام يتطلب إشراك المعنيين الرئيسيين، وهم أطباء القطاعين الخاص والعام، فنحن في الواقع نريد بناء عرض للعلاجات يتكامل فيه القطاعان العام والخاص ولا يتصادمان، وحيث

تلعب الدولة دور المنظم. إننا نروم تأسيس نموذج بديل ركيزته حسن النية وتأمين التعاقد مع تطبيق صارم للعقوبات المتخذة في شأن أولئك الذين يخلون بواجباتهم.
إننا نقترح اليوم عرضا في صيغة إطار قانوني يلتزم من خلاله الطبيب بالحضور لمدة معينة، أو بإنجاز هدف مهني دًاخل المستشفى، مقابل الترخيص له بعدد محدد من ساعات التفرغ التي يمكنه خلالها أن يزاول في القطاع الخاص.
وتطبيقا لمبدأ الانصاف، يمكن أن يدفع المستشفى تعويضات استثنائية للأطباء الذين يختارون العمل بدوام كامل.
وسيفرض على مصحات القطاع الخاص أن تصرح للوكالة الجهوية بلائحة أطباء القطاع العام الذين يزاولون بها.
وأخيرا في حالة خرق الطبيب للاتفاق المعقود مع المستشفى ستتخذ تدابير صارمة في حقه.

• ماذا عن خريجي القطاع الخاص؟

يجب أن نضع حدا لهذا الارتباك الحاصل من خلال البحث الدائم عن خلق مواجهة بين القطاع العام والقطاع الخاص.
فإذا كنا بحاجة إلى القطاع الخاص من أجل تكوين شبابنا وإعدادهم لمهن الصحة، وإذا كانوا قد خضعوا لامتحانات عسيرة خلال مسارهم الدراسي، وتبعا لبرنامج معترف به من قبل الدولة، وإن هم أبانوا عن قدراتهم للمساهمة في تحسين مصلحة خدمة الصحة بصورة معممة على كل المواطنين، فلماذا يمنعون إذن من حقهم في الإدماج داخل القطاع العام؟ أليس ذلك حرمانا من الحق في تكافؤ الفرص؟
إن شابا خريج التعليم العمومي قد كافأته الدولة على جهود تحصيل شهادة الباكالوريا عندما تكفلت كليا بتكوينه، فلماذا يُمنح له امتياز آخر؟ ألم يكن من الأجدر أن نستلهم نمط تسيير المقاولات الخصوصية من حيث معايير التوظيف والمنافسة بين المترشحين؟

إننا نعتقد أن هذه العقلية يجب تغييرها، لأننا نرفض وجود أطباء وممرضين عاطلين، في حين أن منظومتنا الصحية تعاني من عجز مزمن في مواردها البشرية.
ونساند فتح مسار ولوج الخدمات العمومية عن طريق مباريات، أمام حملة الشواهد من الجامعات ومدارس الصحة المعترف بها من قبل الدولة، عن طريق التعاقد أو المقاولة الذاتية كبديل للوظيفة العمومية.

4

لا للتخلي عن العلاج

« لاشيء أغلى عند الفرد من صحته وصحة ذويه »

فاطمة مروان، الأحرار - عضو المكتب السياسي

من أجل تمويل مستدام للقطاع الصحي

إن انعدام الإمكانيات هو السبب الرئيسي للعزوف عن العلاج في المغرب[6]. ففي غياب تعميم التغطية الصحية، تظل صحة كثير من المغاربة رهينة مستويات دخلهم. إن إعادة النظر في المنظومة الصحية يجب أن يكون له هدف أساسي هو خفض التكلفة التي يتحملها المريض. للإشارة هنا، فإن الساكنة تتحمل % 52 من مصاريف العلاج، مما يفسر التأخر الحاصل في توفير خدمة صحية عادلة للمواطنين، حيث تتسع الفوارق بين الأشخاص في ولوج العلاج كلما ارتفعت مساهمة الأسر لتحصيله.

إن التمويل المباشر لقطاع الصحة من قبل الأسر هو النموذج الذي نجده عامة في البلدان الفقيرة، أو ذات الدخل المتوسط، وعلى سبيل المفارقة فإن نسبة التمويل المباشر للأسر (Out of Pocket)، لا تتجاوز % 30 في تونس أو الأردن، وهي أقل من % 20 في البلدان المتقدمة. إن هذا الوضع يجب أن يتغير، ولقد حددنا لأجل ذلك عدة مبادرات يمكن اتخاذها بالتوازي.

[6] % 60من حالات الانقطاع عن العلاج وفق احصائيات المرصد الوطني للتنمية البشرية.

• تغطية صحية ل % 90 من المغاربة

% 26 من المغاربة اليوم فقط منخرطون في قطاع التأمين الصحي الإجباري، أي 8.7 مليون مستفيد، و% 26 من السكان منخرطون في نظام الراميد، وما تبقى من الساكنة أي [7]% 48 ليسوا منخرطين في أي نظام للحماية الاجتماعية.
لذا، سنناضل من أجل تعميم التغطية الصحية لتشمل % 90 من السكان، عوض % 52 حاليا، وذلك من خلال تدابير تحفز المشغلين على التصريح بمستخدميهم مع توسيع نظام التغطية الصحية الإجبارية ليشمل أصحاب الأعمال الحرة والمقاولين الذاتيين، غير المؤمنين إلى اليوم، كما نقترح كذلك تحسين مقادير الاسترداد في أنظمة التغطية الاجتماعية التي لا تتجاوز في الوقت الراهن % 70 من المبالغ المصرح بها.

• ضريبة على الدخل محفزة لأطباء القطاع الخاص

إننا نعتبر أن التهرب من التصريح الكامل داخل المؤسسات الصحية الخاصة يعتبر من بين أهم معيقات السير الجيد لنظام الاستردادات.
لذلك فإننا نقترح في هذا الصدد وضع نظام جبائي خاص محفز للأطباء والعيادات الخاصة لاستدراك هذا الضياع المزدوج، سواء من حيث الاستردادات الاجتماعية أو من حيث المداخل الجبائية.
ويتوقع الأحرار أن يكون الأطباء أكثر تقبلا للتصريح بمداخيلهم في حال لم يكونوا خاضعين للنسبة العليا من الضريبة على الدخل، فهم يشتكون اليوم ثقلا ضريبيا غير منصف، مقارنة بالشركات التجارية التي لها الحق في خصومات جبائية.

• تعزيز موارد المستشفيات

إن تسعيرة الخدمات العلاجية التي تقدمها المستشفيات لم تتغير منذ 2006، ولا يزال من لا ينتمون إلى فئة المعوزين يستفيدون من

[7] التقرير السنوي العام للتأمين الاجباري عن المرض برسم سنة 2015.

مجانية التدخلات العلاجية في الصحة العمومية. ذلك في الوقت الذي تعاني فيه المستشفيات من عجز هيكلي في الميزانية.
غير أن المساواة، لا تعني منح نفس الامتيازات للجميع وإنما معناها تصحيح التفاوتات لصالح المعوزين، لهذا نعتبر أنه يجب على الذين يستطيعون الأداء أو يتوفرون على نظام تغطية صحية، الدفع مقابل الحصول على خدمة صحية عمومية.
لذلك، سنطالب بإعادة هندسة نظام تمويل التدخلات الطبية بالقطاع العام. كما سندعو لتبسيط إجراءات الإسترداد من خلال تسهيل ورقمنة المساطر، مع الرفع من وثيرة عمليات التدقيق ومراجعة الحسابات وزجر حالات الغش التي يتم رصدها.

- **الراميد: مبادرة حسنة تشكو أزمة استدامة**

يُموَّل نظام الراميد اليوم من طرف المستشفيات من خلال إعانات سنوية مدمجة في ميزانيات تسييرها، وذلك ضدا على التصور الأولي، حيث كان يجب أن يقوم البرنامج على أساس إعانات الدولة ومساهمات الجماعات المحلية، إضافة إلى اشتراكات الفئات الهشة.
والواقع أن هذه الفئات الهشة قد بولغ في تعدادها، زد على ذلك أن الجماعات المحلية تجد نفسها اليوم عاجزة عن تحمل المساهمة عن الفئات الفقيرة.
وهكذا فالمستشفيات وحدها هي التي تعبئ إعانتها الموازناتية لتمويل البرنامج وضمان مجانتيه، الشيء الذي يؤدي مباشرة إلى تعميق عجزها وبالتالي إلى تدهور جودة خدماتها.
يترتب على ذلك أن المرضى القادرين على الأداء يفضلون المؤسسات الصحية للقطاع الخاص على مستشفيات الصحة العمومية.
وعند سؤالنا عن مدى فعالية نظام الراميد، يجيب أكثر من% 60 من المواطنين بارتياب، ويؤكدون ضرورة إعادة التفكير في طريقة تسييره وتمويله.
لهذا نعتبر إعادة النظر في شروط أهلية المستفيدين من الراميد من الأولويات التي يمكن معالجتها في إطار مشروع البطاقة الصحية

الذكية، من أجل تحسين الاستهداف وتغطية الفئات التي هي حقيقة بحاجة لهذا النظام.
ومنه، سنطالب بأن يعمل الراميد وفق منظور تغطية لائحة كاملة من العلاجات الطبية التي ستشكل أساس السداد حسب عدد المرضى المتكفل بهم عوض الإعانات الممنوحة للمستشفيات بطريقة عشوائية. وسيسمح هذا النموذج للدولة بتسديد العلاجات التي خضع لها المستفيد من الراميد والذي يتم إعلامه بها في الآن نفسه.

- **من أجل تخصيص % 10 من ميزانية الدولة لقطاع الصحة**

سنتجند من أجل العمل على رفع الميزانية التي تخصصها الدولة لتمويل قطاع الصحة من % 5,5 حاليا إلى % 10 قصد الاستجابة لتوصيات منظمة الصحة العالمية، مما سيمكن من تحمل التحولات الهيكلية التي ندعو لها قصد تحسين خدمات القطاع ومن بينها تجويد خدمات الراميد.

- **الوقاية خير من العلاج**

سنطالب كذلك بحصر تكلفة النظام الصحي بالتركيز على الوقاية، من خلال برامج وطنية وقطاعية للتحسيس.
وستقدم هذه البرامج، التي ستهتم بالعادات الصحية للسكان كممارسة الرياضة وحسن التغذية، عائدا استثماريا هاما من خلال تفادي مصاريف العلاج المرتفعة. وسيكون لمساهمة الجماعات المحلية والمجتمع المدني والنظام التربوي ووسائل الإعلام دور حاسم في نجاحها.

لنبني جميعا
مسار الثقة

« شباب ذو عزيمة، إيجابي، متطوع وطموح... لا يمكن إلا أن تتحرر طاقاته »

رشيد الطالبي العلمي، الأحرار - عضو المكتب السياسي

لن نطلب من المغاربة أن يتَّبِعوا صوت الأحرار، بل سنطلب منهم أن يبنوا معنا مسار الثقة.
وإن طريق ألف ميل تبدأ بخطوة، خطوة في الاتجاه الصحيح، خطوة في المسار الصحيح. عندما قررنا تدشين مسار النقاش مع المغاربة في مختلف جهات المملكة، ومع مغاربة العالم، من أجل الإصغاء لانتظاراتهم وتطلعاتهم لإصلاح قطاعات الشغل والتعليم والصحة، فإن ذلك لم يكن من أجل صياغة مشروع ينتهي به المطاف في الرفوف. وإنما وضعنا صوب أعيننا إيجاد حلول جذرية ومبتكرة، واقتراح مشروع واضح وفعّال من أجل تجديد ثقة المغاربة في السياسة وفي المستقبل، ونبذ الجمود السياسي.
وبالنسبة لنا نحن الأحرار، فإن « أغاراس أغاراس » لم يكن مجرد شعار بل إنه يرمز لمنهجية جديدة في العمل. « أغاراس أغاراس » يعني الشجاعة في تتبع وتنزيل مشاريعنا حتى تبلغ غاياتها، والمثابرة في العمل دون ادخار أي مجهود، والتواصل مع المواطنين بكل شرف ومسؤولية، مع التحلي بالشجاعة في النقد الذاتي، والحرص على الإنصات لصوت التغيير. إن « أغاراس أغاراس » يعني كذلك الالتزام بالمشروع والوفاء بتحقيقه على أرض الواقع من أجل بناء التقدم المنشود. مع الحرص على ربط المسؤولية بالمحاسبة.

• منهجيتنا في بناء مسار الثقة

إننا نلتزم بكل جدية ببناء مسار الثقة مع أي مواطن مغربي يرغب في مرافقتنا. ونلتزم بالدفاع عنه باقتناع داخل الحكومة، وتحت قبة البرلمان، وفي المجالس الجهوية، ومجالس العمالات والأقاليم،

والغرف المهنية، والجماعات الترابية، وفي قلب كل مؤسسة نسيرها أو نكون مُمَثَّلين فيها.
إننا لن نقدم وعودا دون أن نكون متأكدين من الوفاء بها؛ فكل جزء من التزاماتنا سيكون محط مسؤولية ووفاء.
هذا الهاجس نابع من سعينا لكي لا نخيب ظن مواطنينا الذين سئموا الوعود الكاذبة والخطابات السياسية الغير الملتزمة. وإن « الْكَلْمَة » الصادقة هي أولى المسؤوليات التي نعي جيدا ثقلها، لأن ذلك هو ما سيحدد طريقة التفكير في الحلول. لهذا فقد حرصنا على تحديد أولوياتنا بشكل واضح. وبعد ذلك سنعمل على السير قدما نحو التنزيل الفعلي والتنفيذ الميداني للتعهدات.
وينبغي التأكيد على أننا كأحرار، لا نؤمن بالحلول الجاهزة، بل إننا ندرك أن لكل مسألة وقعها الخاص، وتتطلب جوابا دقيقا. إننا لا نؤمن إلا بالحلول الملائمة أو القابلة للملائمة.
فلن يكون من الحكمة الاعتقاد بأن الحلول النظرية، رغم أنها درست بأكبر قدر من اليقظة، يمكن أن تستجيب للمشاكل الحقيقية بين عشية وضحاها، دون متابعة، ودون تعديل أو تقييم مستمر. فحسب ما يعرف في التجارب السريرية، فليس من الحكمة اقتراح علاج جديد دون اختبار مسبق يثبت فعاليته. وإن تقييم تدبير سياسي أو مخطط تنموي أو برنامج إصلاحي، قبل تعميمه، يجد معناه في هذه المقارنة، لأنه يهدف إلى تحديد الآثار السببية للإصلاح. ومن هذا المنطلق، تكونت لدينا القناعة بأهمية آلية التجريب، التي تقوم على فكرة التنزيل التدريجي والتشاركي لأي برنامج قصد تكييفه مع المعطيات الموجودة على أرض الواقع.
إن الأحرار لمقتنعون اقتناعا راسخا بأن التجريب الذي يظهر فعالية كل برنامج تنموي ويقيم ظروف نجاحه، يمكن أن يبدد المخاوف ويزيل التردد بين صانعي القرار وبين المواطنين على حد سواء. وذلك هو سبب كوننا نهدف إلى تبني السياسة التجريبية لتكون في الوقت نفسه ضامنا للموثوقية وأداة لتيسير التنفيذ على نطاق واسع.

• دور المجتمع المدني في بناء مسار الثقة

صحيح أن دور الدولة أساسي في خدمة المواطن في جميع مناحي الحياة، ولكنها لا تستطيع أن تقوم لوحدها بكل شيء، وبالتالي، فإن المزيد من الديمقراطية يعني، من وجهه نظرنا، البحث عن توازن عادل يشعر فيه الجميع بالمسؤولية تجاه الجماعة؛ المواطن وهيئات الوساطة والدولة على حد سواء.

ونعتقد أن المجتمع المدني القوي هو أحد ركائز البناء الديمقراطي، فهو محركه ومصدر طاقته. وهو يتيح للمواطنين فرصة للتعبير عن انشغالهم بشأن الجماعة والتماسك الاجتماعي. كما أن المجتمع المدني يؤدي وظيفة التوازن بين الدولة والقطاع الاقتصادي، ويشكل فضاء تصدح في أجوائه قيم المساواة والمسؤولية والتماسك الاجتماعي، القيم التي تحفز الأحرار وتحركهم. ولهذا السبب نريد له أن يكون جزءا لا يتجزأ من مشروعنا.

ولذلك نناشد المجتمع المدني، كي يعمل يدا في يد، ويفكر معنا في حلول جديدة، ويساهم في ترويج التجارب المفيدة، والحفاظ على الآليات التي أبانت عن فعاليتها.

ولسنا ننوي أبدا انتهاج مسار الثقة وحدنا، بل نأمل في التزام المجتمع المدني في مشروعنا وبجانبنا، إدراكا منا لدوره الأساس في إدماج الأشخاص الموجودين في وضعية صعبة، من خلال متابعة مكثفة لهم، وتيسير حصولهم على تكوينات تؤهلهم، وحل مشاكل الولوج إلى الخدمات الأساسية في بعض المناطق المهمشة والنائية، وغير ذلك من الورشات ذات الأهمية البالغة.

ونهدف بمعية المجتمع المدني، إلى بناء مقاربة جديدة تستند إلى مبادئ التمكين للمواطنين، من خلال الاستثمار في الإدماج والتشغيل كوسيلة فعالة لمكافحة الفقر.

• دور الشباب في بناء مسار الثقة

أما فيما يخص العلاقة بين الشباب والسياسة، فهناك إجماع على أننا نعيش أزمة حقيقية؛ فقد تضاءل اهتمام الشباب بالمؤسسات

السياسية في العقود الأخيرة. ومن المفارقات العجيبة، أن شبابنا ملتزمون جدا ومقبلون بشغف على العمل الجمعوي. ولذلك، فإن الأمر لا يتعلق بأزمة مواطنة، بل بأزمة ثقة أمام جمود السياسة. الشيء الذي لا يحرك في الشباب أي رغبة في المشاركة في الفعل السياسي. ولم تعد الخرجات السياسية وزخرف الكلام يلهب همم الشباب اليوم، علاوة على أن تلك الخطابات لا تقدم عرضا واضحا للقيم التي يمكن أن يلتزم بها شبابنا ويعمل وفقها. فما كان إلا أن رجحت كفة « الأقل سوءً » في المشهد السياسي على حساب كفة القيم، فكانت النتيجة أن تضاءلت الاستجابة للواجب المتمثل في المشاركة الإنتخابية، مما يفسح المجال أمام عزوف صارخ عن التصويت، عزوف مواقف وليس عزوف لامبالاة.

إن الجدل القائم اليوم بشأن الحاجة إلى تعزيز المشاركة السياسية للشباب يفرض نفسه. يجب أن نصغي بحكمة إلى شبابنا. وهذا الموقف يحتم علينا أن نتجرد من بعض السلوكات النمطية، ونتعلم كيف نرى شبابنا وهم يُبينون عن روحهم الإبداعية وعن مَدَنِيَّتِهِمْ ومسؤوليتهم وروح ولائهم للوطن. لأن الكثير منهم متحمسون ولا يجب أن نكسر عزيمتهم. ويجب علينا أثناء درء ما لا يفيد، أن نبحث فيما يجري، وماذا أُنْجِز؟ وأين يكمن النجاح؟ وكيف السبيل إلى التغيير والأمل؟ يجب علينا أن نتوقف عن الخوف من شبابنا، ونتعلم أن نراه مَشْتلاً للآمال والأفكار.

وبما أن للكلمات أهميتها، فإن الإصغاء إلى شبابنا بإمعان يعني أخذ الوقت الكافي لفهم احتياجاتهم. وليس من السهل دائما أن نرى الأشياء الصعبة كما هي؛ ولكن من الضروري المضي قدما. فهل نحن واعون؟ ونعرف حقا ما ينتظره الشباب منا؟

وإن ما نراه حقا شرطا مسبقا لبناء علاقات اجتماعية صحية ومثمرة هو الاعتراف؛ اعتراف بشبابنا في احتياجاتهم وأفكارهم وتطلعاتهم. ولهذا، فإن الإصغاء ضروري لأنه الشرط الأساس لهذا الاعتراف، فيجب أن نستمع إلى أراء شبابنا ونمعن النظر في مقترحاتهم، قصد الاستفادة من المبادرات الجيدة، في جميع الميادين؛ المشاركة

السياسية، وتعزيز الثقافة والفنون، والتعليم، والمبادرات المدنية والمواطِـنَة، الخ. ويجب أن تكون السياسة العامة عملا جماعيا يشارك فيه جميع الأشخاص وفق نهج قائم على المقاربة التشاركية. وكأحرار، نهدف إلى تفعيل هذا التحول الجوهري ووضعه على محك التطبيق، لأننا مقتنعون بأنه يدخر لنا جميعا آفاقا واعدة.

وسنعمل كذلك على خوض غمار قطاعات غالبا ما يُدفَعُ بها إلى الدرجة الثانية من الأولويات، مع أنها تمثل بالنسبة للشباب إمكانات إنمائية هائلة؛ نعم إن الشغل والتعليم والصحة، هي معاركنا ذات الأولوية، وستظل كذلك، حتى يخرج شبابنا من النفق الذي طالت فيه معاناتهم. ولكن هناك أيضا مجالات أخرى ذات صلة بتلك القطاعات سندعم فيها تعزيز المبادرات العمومية، بما في ذلك قطاع الثقافة.

إن الثقافة قطاع طاله الإهمال على الرغم من دوره المحفز والإنمائي، وخاصة بالنسبة لشبابنا. إن الثقافة هي الوسيط الذي من خلاله يفصح فيه المجتمع عن نفسه، ومن خلاله ينتقد ذاته، ويبني ممثليه، ويعبر عن عيوبه. الثقافة هي فضاء خلاق ومجال للترويح عن النفس. وهي إلى جانب وسائل الاعلام والتدريس، تعدُّ من المنافذ التي عبرها يستأنس المجتمع بتحولاته ويستوعبها ويتجاوزها ويسخرها. والثقافة طريقة للتعامل مع هموم المجتمع ومنحها مجالا لتطفو على السطح.

ومن الناحية الاقتصادية، فإنها أيضا كنز حقيقي يزخر بالإمكانات، فالصناعات الثقافية تشكل مصدرا لفرص الشغل للشباب، ويجب فقط وضع خطط وآليات مناسبة من حيث التمويل والتكوين والهيكلة.

سنكافح أيضا، لإيجاد الحلول المناسبة لقضايا شبابنا بالمناطق القروية، المحرومين جراء الفوارق المجالية والاجتماعية. حيث يعاني العديد منهم من عدم وجود مرافق للتعليم والثقافة والمشاريع التنموية والمقاولاتية. إن ثمة كذلك حقل من الإمكانيات غير المستغلة. ولا عذر لنا في عدم الالتفات إلى هؤلاء الشباب وإنجاز مشاريع نافعة لهم مع مواكبتهم وتكوينهم. يجب أن نقدم لهؤلاء الشباب مشروعا من خلال مسار الثقة. إننا لا نستطيع أن نفرض عليهم نماذج جاهزة

ونقدمها لهم، بل ينبغي لنا أن نواكبهم، ونتبنى أفكارهم، ونمدهم بالوسائل والقدرات كي ينجحوا على أرض الواقع.
يجب أن نتحدى أنفسنا لاستعادة ثقة الشباب، وهذا التحدي يستحق أكثر من المخاطرة لأنه تحدٍّ من أجل المستقبل. يجب أن نُفَعِّل كل قدراتنا الابداعية، لكي نطلق هذه الدينامية، دينامية التماسك الاجتماعي، ونتمكن من أن نحتضن ونقرب أولئك الذين ينزعون إلى الابتعاد عن مجتمعهم وجماعتهم.
إن الشباب الأحرار يمثلون اليوم أول حركة شبابية في المغرب، ففورة الحماس لديهم والتزامهم وحبهم للوطن هو أعظم فخر لنا. فشبابنا يمثل قوة تطوعية استثنائية مثيرة للإعجاب ولا تبخل بالجهود المبذولة لتنشيط وتأطير الاجتماعات في جميع المناطق. وبفضلهم، تجد منظمة شبيبة الأحرار اتساقها الكامل. وبفضلهم هناك دينامية لم يسبق لها مثيل في جميع ربوع المملكة. جيل من الشباب الملتزمين من تلاميذ وطلاب المدارس الثانوية والجامعات والمعاهد العليا والمهنيين الذين يعتبرون الديمقراطية والنقاش الجاد والواجب الوطني من أولوياتهم، ما سينتج عنه تكوين طاقات وكفاءات ستساهم لا محالة في رسم معالم مستقبل واعد.
ويحدونا الأمل في أن يتمكن كل شاب مغربي، يجد ذاته في هذا المشروع، من المشاركة فيه. ولهذا السبب، فإن منظماتنا الشبابية الجهوية، بتمثيلياتها على المستوى الإقليمي والمحلي، ستفتح أبوابها لكل من تحركه نفس القيم.
إن الجامعات الربيعية والصيفية والخريفية والشتوية، التي تنظمها شبيبة الأحرار، تتيح فرصة للنقاش العمومي، لا سيما بشأن المواضيع التي تهم الشباب، وفرصة للإصغاء إلى مثله العليا والقيم التي يطالب بها ويدافع عنها. وهكذا ستقدم شبيبتنا للمجتمع القيمة المضافة الحقيقية والمعنى الإيجابي البناء.
وقد قمنا كذلك بإطلاق تطبيق « التجمع معكم »، كأول أداة تفاعلية حزبية في المغرب بين القواعد وقيادة الحزب، بحيث يُسمع صوت الجميع. تطبيق في صيغة وعاء للمعلومات ميسر للتبادلات. « التجمع

معكم » كمنبر لمن يرغبون في الاقتراح أو البناء أو المشاركة أو الإخبار أو الدفاع عن مسألة ما. ذلك لأن إتاحة موقف نقدي إزاء العمل السياسي أمر بالغ الأهمية عندما نكون بصدد بناء مسار الثقة. وتماشيا مع مرجعيتنا الديموقراطية الإجتماعية فإن هذا المنحى خليق بإرساء دعائم علاقة مباشرة تقوم على الشفافية والاشتغال على أرض الواقع.

• موعدنا القادم على مسار الثقة

إن الأحرار يطلقون نداء إلى المغاربة داعين جميع المواطنات والمواطنين ليتقاسموا معنا مبادئ الديمقراطية الاجتماعية، المبادئ التي نريدها للمجتمع المغربي ككل، وليس لفئة من المحظوظين. المبادئ التي أنتجها النقاش الجاد والمسؤول، والتبادل والانفتاح، المبادئ التي ليست حصرا علينا ولكن نتقاسمها جميعا.

إن الدفاع عن هذه المبادئ الأساسية وتطويرها من شأنه أن ينظم المجتمع الذي نعيش فيه وهو مسؤولية جماعية. ولقد حان الوقت لكي نلتف حول ما يوحدنا لأن أي تقسيم للمجتمع سيصرفنا عن مسارنا. إنه المسار الذي فكرنا فيه معا وبنيناه سويا، لننهجه معا.

نريد اقتراحاتكم وأسئلتكم والمشاريع التي ترونها مفيدة لمناطقكم. إنها فرصتنا جميعا وفرصة بلدنا. وسواء أكنتم بدون انتماء سياسي أو من أحزاب الوسط أم اليمين أو اليسار، أو لم تقرروا بعد فإن لرأيكم وزنه وقيمته وأثره. و يمكنكم التعبير عنه الآن من خلال بوابتنا الرقمية، عن طريق الرابط: www.rnidirect.ma.

وهكذا، ففي إطار الانفتاح والتجديد، وفسح المجال لطاقات وكفاءات جديدة، وإذا كنتم، مثلنا، تؤمنون بالعدالة الاجتماعية والتمكين كمفتاح لحياه كريمة فاجعلوا صوتكم مسموعا.

وأخيرا، بالنسبة لنا كأحرار، فإن التقييم لا يقل أهمية عن بلورة وتنفيذ برنامجنا. فذلك سيسمح لنا بالوقوف على حجم تقدم مشاريعنا وتثمين نتائجها كذلك، مما سيعكس أهمية وتناسق الأهداف التي حددناها لأنفسنا.

لهذا، سيتم بسط النتائج المسجلة بالنسبة لكل مشروع تم عرضه في هذه الصفحات على أنظار المجلس الوطني للأحرار بشكل دوري.
وأخيرا، نؤكد بأن هذا المسار الذي سنبنيه جميعا سيكون أرضية للنقاش المتواصل وسيتم إغنائه بمقترحات المواطنين والمواطنات الراغبين في ذلك. وسيشكل مساهمة الأحرار في النقاش الوطني حول النموذجي التنموي الجديد استجابة لدعوة جلالة الملك محمد السادس دام له النصر والتمكين.

مـسـار الـثـقـة

مسـاهـمـة فـي بنـاء نـمـوذج تـنـمـوي جـديـد

إن كان من سبب، أو من وقع لهذا الكتاب، فهو الالتزام. فنحن الأحرار استلهمنا من جذور هويتنا، لعرض حقيقتنا دون تحوير؛ حقيقة ما نؤمن به وحقيقة من نكون.

إن الأحرار يطمحون لتجمع أشخاص ذوي عزم وشغف. تجمع في خدمة الصالح العام، تلبية للطموحات المشتركة للأمة. لقد انطلقنا من تشخيص واحد؛ تشخيص الحقائق. ونرفض أن نلعب دور المتفرج ثم الناقد؛ فالأحرار فاعلون وناقدون ذاتيون. وهكذا، اشتغلنا على بلورة هذا المشروع، الذي يشكل ثمرة مساهمة 100 000 مغربية ومغربي، من مختلف الأعمار ومن مختلف المناطق والجهات.

إن هذا المشروع يعد أولى مساهماتنا في النقاش الوطني حول النموذج التنموي الجديد، استجابة لتطلعات صاحب الجلالة الملك محمد السادس دام له النصر والتمكين.

إن هذا المشروع أعده المواطنون، من أجل المواطنين، ليتناول قضايا استقينا من المغاربة كونها ذات أولوية وهي التشغيل، والتعليم، والصحة.

إن هذا المسار ليس له طموح سوى التأسيس لعقد ثقة مع المواطن.

إننا نؤمن بالعمل و"المعقول"، نؤمن بالمواطنة وبالتقدم، نؤمن بمستقبل المغرب والمغاربة.

التجمع الوطني للأحرار